



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعرييج -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: نقدي وبنكي
الموضوع:

فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2009-2019)

إشراف الأستاذ
● عبد الرزاق حمزة

إعداد الطالب:
● بلال شنافي



شكر ونفك

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك . ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك . ولا تطيب
الآخرة إلا بعفوك . ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك
الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب
الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من
جديد وقبل أن نمضي، نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة
إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل وأخص بالتقدير والشكر الدكتور "حمزة عبد
الرزاق" التي تفضل بإشراف على هذا البحث، فجزاه الله عني كل خير، وله مني كل التقدير والاحترام.
إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا، و قدموا لنا التسهيلات و الأفكار و المعلومات، ربما دون أن يشعروا
بذلك، فلهم منا كل الشكر، و أخص بالذكر عمال مكتبة الاقتصاد.

إهداء

إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة صنعتها من أوراق الصبر، وطرزتها في ظلام الدهر على سراج الأمل بلا فتور أو كلل، رسالة تعلم العطاء كيف يكون العطاء، وتعلم الوفاء كيف يكون الوفاء، إلى الغالية التي لا نرى الأمل إلا من عينيها، أُمِّي الحبيبة أهديك هذه الرسالة جزاك الله خيراً. وأمد في عمرك بالصالحات فأنت زهرة الحياة ونورها.

إلى اليد الطاهرة التي أزالنا من أمامنا أشواك الطريق، ورسمت المستقبل بخطوط من الأمل والثقة، إلى الذي لا تفيه الكلمات والشكر والعرفان، إلى مثلي الأعلى وقوتي في الحياة، أبي الحبيب أطال الله عمره، وألبسه ثوب الصحة والعافية، وامتدني ببره ورد جميله.

بكل حب.. إلى رفيقة دربي، إلى من سارت معي نحو الحلم خطوة بخطوة بذرناه معا وحصدناه معا وسنبقى معاً بإذن الله، إلى زوجتي الغالية، جزاك الله ألف خير إلى أبنائي الأحباء وائل ولؤي

إلى القلوب الرقيقة الطاهرة، والنفوس البريئة، إلى أخوتي رياحين حياتي.

إلى حكمتي و علمي، إلى أدبي وحلمي، إلى طريقي المستقيم، إلى طريقي في الهداية، أبي وأمي إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات، إلى من جعلهم الله أخوتي بالله، ومن أحببتهم بالله، أخوتي وإلى كل أفراد عائلتي، و إلى كل شخص يقرأ هذه الرسالة.



فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

.....	شكر وتقدير	8
.....	إهداء	9
I.....	فهرس المحتويات	9
.....	قائمة الجداول والأشكال	9
أ.....	المقدمة:	9
.....	الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية	8
8.....	تمهيد	8
9.....	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية	9
9.....	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية	9
10.....	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية	10
15.....	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية	15
21.....	المطلب الرابع: السياسة النقدية وعلاج التضخم والانكماش	21
23.....	المبحث الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي	23
23.....	المطلب الأول: السياسة النقدية عند المدرسة الكلاسيكية	23
27.....	المطلب الثاني: السياسة النقدية عند المدرسة الكينزية	27
30.....	المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقدي (المدرسة النقدية)	30
32.....	المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية وقنوات انتقالها وعوامل نجاحها	32
32.....	المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية	32
34.....	المطلب الثاني: قنوات انتقال السياسة النقدية	34
37.....	المطلب الثالث: عوامل نجاح السياسة النقدية	37
39.....	الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم	39
40.....	تمهيد:	40
40.....	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التضخم	40
40.....	المطلب الأول: تعريف التضخم:	40
42.....	المطلب الثاني: أنواع التضخم	42
47.....	المطلب الثالث: أسباب التضخم	47
50.....	المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم	50
51.....	المطلب الأول: النظرية النقدية التقليدية لتفسير التضخم	51

55	المطلب الثاني: النظرية الكينزية لتفسير التضخم
56	المطلب الثالث: النظرية المعاصرة لتفسير التضخم
58	المبحث الثالث: آثار التضخم وكيفية معالجته
58	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للتضخم
62	المطلب الثاني: الآثار السياسية والاجتماعية للتضخم
64	المطلب الثالث: السياسات العلاجية للتضخم
70	خلاصة الفصل
71	الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019
72	تمهيد:
73	المبحث الأول: مسار ووضعية السياسة النقدية في الجزائر
73	المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر
79	المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة من (2009-2019)
82	المطلب الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2009-2019
83	المبحث الثاني: تشخيص التضخم في الجزائر
83	المطلب الأول: أسباب التضخم في الجزائر
89	المطلب الثاني: آثار ظاهرة التضخم على الاقتصاد الوطني
91	المطلب الثالث: آثار التضخم على المجتمع الجزائري
93	المبحث الثالث: تطور الساسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم
93	المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية في الجزائر
98	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية في الجزائر
102	المطلب الثالث: تقييم دور السياسة النقدية في معالج التضخم في الجزائر
103	خلاصة الفصل
104	خاتمة:
107	قائمة المراجع
113	الملخص:



قائمة الجداول والأشكال



قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
15	الأهداف النهائية للسياسة النقدية	01-01
31	التمثيل البياني للطلب على النقود عند كينز	02-01
86	منحنى تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2009-2019	01-03
88	نمو السكان في الجزائر خلال الفترة (2009-2019)	02-03

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
81	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2009-2019	01-03
83	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2009-2019	02-03
86	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2009-2019	03-03
88	نمو السكان في الجزائر خلال الفترة (2009-2019)	04-03
94	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر	05-03
96	تطور أسعار الفائدة خلال الفترة (1990-2019)	06-03
97	تطور نسبة الاحتياطي الإلزامي (1994-2018)	07-03
100	تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2009-2019)	08-03
100	تطور معدل البطالة خلال الفترة (2009-2019)	09-03
101	تطور معدل التضخم خلال الفترة (2009-2019)	10-03
102	تطور ميزان المدفوعات وسعر الصرف خلال الفترة (2009-2019)	11-03



المقدمة



المقدمة:

تعتبر ظاهرة التضخم من الظواهر الأكثر شيوعاً في عالمنا المعاصر، وهي ليست وليدة هذا العصر وإنما تمتد جذورها إلى العصور القديمة، فقد عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ القدم، حيث اختلفت معدلات التضخم من حقبة لأخرى فنجدها مرتفعة في البعض ومنخفضة في البعض الآخر. وما يمكن القول عنها أنها ظاهرة سايرت كافة الأنظمة الاقتصادية وشملت كل الدول على السواء متقدمة أو نامية، وشغلت بالرجال السياسة والاقتصاد على السواء، لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد كالحث من الادخار، تخفيض معدلات النمو الاقتصادي، عدم تحفيز الاستثمار وغيرها من الآثار السلبية الأخرى. وبسبب تعدد الأسباب المنشئة لهذه الظاهرة نجد أن معظم الدول التي عانت من التضخم قامت بتطبيق مزيج من السياسات الاقتصادية من أجل تحقيق استقرار الأسعار وبالتالي الاستقرار الاقتصادي.

إن فعالية السياسة النقدية تبنى بصفة خاصة على مدى قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة أكبر معدل من المدخرات والودائع بحيث يصبح حجم النقود خارج الدورة المصرفية منخفضاً إلى أدنى حد ممكن لتحقيق بذلك النقود قيمة تنافسية بالإضافة إلى خلق مصداقية اتجاه السلطة النقدية، إلا أن هذا يكتنفه مجموعة من التحديات والعوائق من بينها:

- شدة حساسية الاقتصاد وسياسته النقدية للتغيرات التي تحدث على مستوى السوق خاصة النفطي، وكذا الاضطرابات التي قد تعرفها عملة التسديد النفطية.
 - ضعف الوساطة المالية المتعلقة بالقروض طويلة الأجل، والمتمثلة أساساً في السوق المالي ذو النشأة الحديثة.
 - ضعف التعامل مع البنوك مما يفسر قلة الثقة في القطاع البنكي.
 - ضعف التعامل بالنقد الإلكتروني، وهذا قد يعمل على ارتفاع التعامل بالورق النقدي مما سيكون له تأثير على عدم سيطرة الجهاز المصرفي على الكتلة النقدية.
- يلعب البنك المركزي دوراً مهماً في تمثيل الدولة وبسط سيادتها على أنشطة الحياة اليومية (المالية- الاقتصادية - الاستثمارية - التجارية- الاجتماعية) سواء للفرد أو المجتمع ككل فالبنك المركزي يعكس دور الحكومة في النشاط المالي والاقتصادي وذلك من خلال التحكم باتجاهات التعامل النقدي في السوق وضبط السياسة النقدية وتوجيه الموارد ومجالات الإنتاج نحو الاستخدام الأمثل والفعال وفق الإمكانيات المتاحة للدول، إصدار الأوراق النقدية، المحافظة على مستويات الدخل والأسعار، ومراقبة أسعار الصرف، واتخاذ التدابير اللازمة لاستقرار الحياة الاقتصادية والمالية عموماً مستعينا بالأساليب والوسائل التي تمكنه من الأداء الكفء والفعال لهذه المهام. بالإضافة إلى أنه يزاول مجموعة من الوظائف الأخرى (مباشرة - غير مباشرة) من أهمها متطلبات الحد الأدنى للاحتياطي، وتطبيق آلية سعر الخصم، ودور المقرض الأخير، وعمليات السوق المفتوحة. وبالرغم من أهمية الأدوار الوظيفية التي

ينهض بها المصرف المركزي عموما من خلال تحمله لأعباء المسؤولية القانونية باعتباره بنك الدولة وبنك البنوك فمن خلال المهام والوظائف التي يضطلع بها قانونا تتضح مدى قوة النظام النقدي والمصرفي الكلي ومن ثم المالي والاقتصادي للبلد المعني فضلا عن كونه المرجع المسئول عن مراقبة تنفيذ السياسة النقدية للدولة وكذلك سياستها المصرفية من خلال أدواته ووسائله التي قد تختلف من نظام اقتصادي لآخر حسب مدى قوة هذا الدور وحد تدخل الدولة في النشاط المالي والاقتصادي.

ونظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية، هذا ما جعلها تتطور وتمر بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي، ويهمننا هنا التعرف على المراحل التي مرت بها السياسة النقدية من خلال المدارس الفكرية المختلفة التي اهتمت بالسياسة النقدية.

أصبح الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر ممكنا مع صدور قانون النقد والقرض (90-10)، المعدل والمتمم للأمر (03-11) واللذين ظهر فيهما اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود، والذي كرس مبدأ الاهتمام والتوسع في استخدام السياسة النقدية وتحديد أدواتها والإشراف عليها وتقييمها ومنح استقلالية للبنك المركزي في إدارتها، وهو الأمر الذي استدعى ضرورة إدراج ضبط العرض النقدي في سلم أولويات السياسة النقدية. وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي شاهدها الجزائر خاصة مع مرحلة الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، عرفت ارتفاع معدلات التضخم إلى أعلى المستويات مع بداية التسعينات، خاصة بعد التحرير الجزئي للأسعار سنة 1989 والذي تواصل حتى تطبيق قانون 90-10. وفي سنة 2000 عرفت تراجعا قياسيا في معدلات التضخم كنتيجة لهذه الإصلاحات وبعدها أصبح معدل التضخم في حالة تذبذب وذلك حسب الحالة الاقتصادية القائمة، والإصلاحات السائدة.

وقد عرف الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة، وابتداء من سنة 2010 تغيرات إيجابية ناتجة أساسا عن الارتفاع الكبير والمتواصل في أسعار النفط والتي أصبحت تعرف بالطفرة النفطية. هذا الارتفاع في أسعار البترول انعكس على تراكم متزايد في الموجودات الخارجية الناتجة عن ارتفاع إيرادات الصادرات من المحروقات، وهو ما انعكس بدوره على تشكيل فوائض نقدية كبيرة على مستوى المنظومة المصرفية والسوق النقدية. وقد دفع ذلك بالسلطات النقدية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لاستبعاد عودة الضغوطات التضخمية بعد استقرارها نسبيا عند مستويات متدنية منذ سنة 1997. وقد تركز الاهتمام لدى البنك المركزي حول بلوغ الهدف النهائي للسياسة النقدية والمتمثل في تحقيق الاستقرار في الأسعار في المدى المتوسط والطويل. من خلال الاعتماد على أساليب محددة لإدارة السياسة النقدية، وفي هذا الإطار نهدف من خلال هذه الدراسة إلى دراسة الإشكالية الموالية:

❖ إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق تمحورت إشكالية البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2009-2019)؟

(2019)؟

من أجل معالجة وتحليل هذه الإشكالية وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم السياسة النقدية، أدواتها، أهدافها وقنوات انتقالها؟
- ما هو مفهوم التضخم؟ وما هي سياسات استهدافه؟
- هل يمكن الاعتماد على السياسة النقدية وحدها في معالجة التضخم؟
- ما هي أدوات السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر؟

❖ فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على إشكالية البحث تمت صياغة الفرضيات التالية:

- تعتبر السياسة النقدية فعالة في تحقيق أهدافها.
- تتغير معدلات التضخم بتطبيق أدوات السياسة النقدية.
- السياسة النقدية وحدها لا تكفي لمعالجة التضخم وإنما نعتمد عليها نسبيا.
- تعتمد الجزائر في معالجتها لظاهرة التضخم على أدوات مباشرة وغير مباشرة.

❖ أهمية الدراسة:

تتعرض أهمية الدراسة من خلال:

- **البعد الاقتصادي:** يتجلى من خلال تحقيقه للتوازنات الاقتصادية والحد من الآثار غير مرغوبة فيها نتيجة الاختلالات الدورية لها أو عدم التحكم في الأهداف من خلال السياسات المطلوبة من المشكلات الاقتصادية وذلك عن طريق التحكم الجيد في المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- **البعد اجتماعي:** ويتجلى ذلك من خلال تحقيقه للتوازنات الاجتماعية وذلك عن طريق تخفيض معدلات البطالة والتحكم في معدلات التضخم واستقرار العملة مما يسهل عملية الحصول على القروض بتكاليف منخفضة بالنسبة لأصحاب رأس المال، واستقرار تكلفة المعيشة بالنسبة للعائلات.
- **لبعد السياسي:** حيث أنه إذا كانت هناك سياسة نقدية فعالة فهذا يدل على وجود سلطة نقدية وبالتالي هناك أجهزة الدولة مما يثبت وجود الدولة وهذا من شأنه أن يعزز ثقة المجتمع في حكومته من جهة ومن جهة تعزيز الثقة بين المجتمع والنظام المصرفي مما يؤدي إلى تخفيض معدلات التسرب في الاقتصاد.

❖ أهداف الدراسة:

- تهدف دراسة هذا الموضوع إلى تحقيق ما يلي:
 - التعرف على المفاهيم والأفكار حول السياسة النقدية في إدارة وتحقيق الأهداف حسب النظرية الاقتصادية الكلية
 - محاولة إبراز السياسة النقدية في الجزائر ودورها في القضاء على التضخم.
 - محاولة معرفة الأسباب الرئيسية للتضخم ووسائل مكافحته ونخص بالذكر أدوات السياسة النقدية ومعرفة الآثار الناجمة عن هذه المشكلة في الجزائر.
 - التركيز على فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
 - التعرف على أدوات السياسة النقدية التي اتبعتها السلطة النقدية في الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة
 - في ظل الأزمة الاقتصادية وإشكالية طبع النقود الغير مبرر.
- تحليل مسار تطور السياسة النقدية من خلال تطبيق البرامج التنموية خلال الفترة 2009-2019 والتي مر بها الاقتصاد الجزائري ومدى حاجتها للتنسيق مع السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويتجلى ذلك من مدى تحقيق السياسة النقدية لأهدافها خاصة في ظل الغياب شبه تام لاستقلالية بنك الجزائر.

❖ منهج الدراسة:

لاختبار الفرضيات اتم استخدام:

- **المنهج الوصفي:** وذلك من خلال التطرق في الإطار النظري إلى أهم المفاهيم التي تقوم عليها السياسة النقدية والتضخم.
- **المنهج التحليلي:** الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال تحليل البيانات التي تتوفر لدينا وإسقاطها على موضوع الدراسة واستنتاج مختلف النتائج.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

- تنمية المعلومات حول السياسة النقدية وظاهرة التضخم .
- ابراز تطبيقات السياسة النقدية في مكافحة الظاهرة في الاقتصاد الوطني.
- ارتباط الموضوع بظاهرة حتمية، فلا تكاد تخلو دولة من مشكلة التضخم، وخطورة هذه المشكلة تعتبر دافعا قويا لاختيار هذا الموضوع ودارسته.

❖ حدود الدراسة:

يقتصر الإطار المكاني على دراسة مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر، أما الإطار الزمني فيشمل الفترة من 2009 الى غاية 2019.

❖ الدراسات السابقة:

- أطروحة الدكتوراه تحت عنوان "آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية" - دراسة قياسية- قدمتها الباحثة بقبق ليلي أسهمان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015، ومن أهم ما توصلت إليه غياب تأثير السياسة النقدية على قناة سعر الصرف مما يجعلها عاجزة عن لعب دورها في نقل تأثير السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في الجزائر.
- مذكرة ماجستير تحت عنوان "السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014" دراسة قياسية قدمتها الباحثة وجدي جميلة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة تلمسان، 2015، ومن أهم ما توصلت إليه أن أسباب التضخم في الجزائر ليست نقدية بحتة بل تتعلق بظاهرة هيكلية وهو ما أدى لعدم التحكم جيدا في معدلات التضخم كما أن .سياسة استهداف التضخم تتطلب توفر أدنى شروط تطبيق هذه السياسة منها العامة والأولية، ونجد أن الجزائر اعتمدت هذه السياسة إلا أنها لم تتجح إلى حد بعيد، لذا يستوجب توفير بيئة مواتية لها، كإعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر عن طريق التشريعات القانونية، أو من ناحية الممارسة الميدانية لتوفير كل الشروط العامة.
- مذكرة ماجستير تحت عنوان "دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي"، دراسة حالة الجزائر، قدمتها الباحثة حسبية لعزاري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ال جزائر 03، 2011، حيث توصلت إلى أن السياسة النقدية لم يكن لها دور فعال في التأثير على التوازن الخارجي فصافي الموجودات الخارجية هي مصدر الإصدار النقدي في الجزائر، وارتفاع حصيلة الصادرات البترولية هي التي حققت الفائض في ميزان المدفوعات، وليست السياسة النقدية هي التي كانت وراء تحسين وضعية هذا الميزان.

❖ محتويات الدراسة:

- لغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات المتفرعة عنها وللنفاصل أكثر في الموضوع قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول كانت كالاتي:
- الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان " الإطار النظري للسياسة النقدية"، فقد خصص لدراسة الإطار النظري والفكري للسياسة النقدية من خلال ثلاثة مباحث، فالأول تناول

مفاهيم عامة حول السياسة النقدية، أما الثاني فقد تناول موضوع السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي، والثالث فعالية السياسة النقدية وقنوات انتقالها وعوامل نجاحها..

- **الفصل الثاني:** تناولنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان " **الإطار النظري للتضخم** " وقد حاولنا من خلاله تقديم المفاهيم العامة عن التضخم، وبعدها تطرقنا إلى النظريات المفسرة له، وأخيرا تطرقنا إلى آثار التضخم وكيفية معالجته.

- **الفصل الثالث:** تناولنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان " **فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019** " وقد تم من خلال هذا الفصل التطرق إلى مسار ووضع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة من 2009 إلى غاية 2019، وبعدها تطرقنا إلى تشخيص التضخم في الجزائر في نفس الفترة، وفي الأخير تطرقنا إلى تطور السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم.



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية



تمهيد

عرفت البشرية ظاهرة التضخم منذ أقدم العصور، وقد أصبحت من بين أكثر الظواهر شيوعاً في اقتصاديات دول العالم، وشغلت بالرجال السياسة والاقتصاد على السواء، وذلك لما لها من آثار سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية في الدول المتقدمة والنامية

كما تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة ويتم التخطيط لها من قبل البنك المركزي، وتتخذ السياسة النقدية من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة كتحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي، والعمل على تحقيق الاستقرار النقدي، وتعبئة المدخرات والموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية، والتوزيع العادل للثروة، ومعالجة الاختلالات والمشكلات الاقتصادية، كما أنها تنظم كمية النقد المتداولة في الاقتصاد بغرض القضاء على التضخم البطالة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

وتنقسم السياسة النقدية إلى سياسة توسعية وأخرى انكماشية، فالأولى تسعى إلى الزيادة من كمية النقود المعروضة لينخفض معدل الفائدة مما يسمح بزيادة الإقراض، أي زيادة حجم النقود المتداولة في السوق، مما يعني ارتفاع الطلب على السلع والخدمات في السوق. أما الثانية فتهدف إلى كبح النقود المتداولة والحد من القروض مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة فينتقلص حجم القروض التي تمنحها البنوك سواء تلك الموجهة للاستهلاك أو الموجهة للاستثمار وتتعدد أدوات السياسة النقدية ما بين كمية وكيفية، فالكمية تتضمن سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة. أما الكيفية فتتمثل في أسلوب العلانية، أسلوب الإقناع الأدبي، أسلوب الأوامر والتعليمات، تنظيم القروض الاستهلاكية، النسبة الدنيا للسيولة والسقوف التمويلية

ويعتبر الكلاسيك السياسة النقدية بأنها سياسة محايدة ولا تؤثر على مستوى التشغيل، ويتمثل دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات. أما كينز فيرى بأنها ليست محايدة لأن لا تأثير للنقود على المستوى العام للأسعار، أما فريدمان فيعتقد بأن للسياسة النقدية أثراً فعالاً على مختلف الأنشطة الاقتصادية مبيناً أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يلعب دوراً فعالاً وهذا ما يحقق التوازن.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة والمصاحبة للتطور الاقتصادي. فالسياسة النقدية تعتبر الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة. ودرجة فاعلية السياسة النقدية وأهميتها النسبية كإحدى سياسات الاستقرار الاقتصادي تختلف من اقتصاد لآخر وهذا في ظل تفاوت طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة والتفاوت في درجة تطور الأسواق النقدية والمالية من دولة إلى أخرى، وبالتالي تفاوت درجة التقدم الاقتصادي، إضافة إلى اختلاف الحالات الاقتصادية السائدة، ما يتطلب درجة عالية من التنسيق مع أدوات السياسات الاقتصادية الأخرى.

كما إن دراسة السياسة النقدية كجزء من السياسة الاقتصادية العامة، وكجزء من عملية التخطيط الشاملة، يتطلب الوقوف على هيكل السياسة النقدية ضمن إطار عمل يتكون من مجموعة الأهداف، والأدوات.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

السياسة النقدية هي الاستراتيجية المثلى أو الدليل الذي تنتهجه السلطات النقدية في بلدها، من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر المناسب الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة هي الاستقرار النسبي للأسعار المحلية (أسعار السلع والخدمات، أسعار الفوائد، وأسعار صرف العملة الوطنية) وذلك طبعاً في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد حتى يتم تفادي الضغط على الأرصدة النقدية للدولة، ويتعلق الأمر هنا بمجموعة من القوانين والتنظيمات والإجراءات التي يمكن أن تلجأ السلطات النقدية لاستخدامها قصد ضمان تنظيم الكتلة النقدية، التعامل بالنقد الأجنبي، سعر صرف العملات ومرونة أداء الجهاز الإنتاجي، وكذلك المحافظة على المدخرات المحلية وموارد الدولة من العملات الأجنبية¹.

وحسب تعريف آخر للسياسة النقدية: "هي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد"².

السياسة النقدية هي مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية³.

¹ - عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك (منهج نقدي ومصرفي)، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999، ص: 207.

² محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد الإسلامي: الاقتصاد الكلي، المجلد الرابع، دار البيان العربي، 1985، ص 343.

³ - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006، ص 112.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

السياسة النقدية: "هي عبارة عن التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول، وهي الإجراءات والأساليب المتعددة. التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة العامة للاقتصاد"¹ من هذه التعاريف يمكن القول بأن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة أو التكتل الاقتصادي عن طريق سلطاتها النقدية من أجل التحكم في كمية النقود وحجم الائتمان بشكل يضمن للاقتصاد الوطني ذلك الحجم من الائتمان، وذلك القدر من السيولة بغية تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية في زمن معين.

لذا فإن أي تعريف شامل وكافي للسياسة النقدية لا بد أن يضم مجموعة من العناصر الهامة وهي:

-الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية.

-تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية وبالتأثير في سلوك الأعوان المصرفية وغير المصرفية.

-تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية.

تجدر الإشارة أن للسياسة النقدية معنيين اثنين: فالأول يسمى بالمعنى "الضيق" والذي يقصد به الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود بقصد تحقيق أهداف معينة، والثاني يسمى بالمعنى "الواسع" فيعني أنها تشمل جميع التنظيمات النقدية والمصرفية التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير وتوفير واستعمال النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين العمومي.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية انطلاقاً من مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في الأهداف الأولية، الأهداف الوسيطة، الأهداف النهائية والتي سنتطرق إليها كالاتي:

الفرع الأول: الأهداف الأولية.

هي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها، هذه الأهداف العملية تسمى بالأهداف الأولية وهي عبارة عن متغيرات تستخدم للتأثير في الاحتياطي وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطي البنوك واحتياطي الودائع الخاصة، أما المجموعة الثانية فتسمى بأحوال سوق النقد، مثل معدل الفائدة على السندات الحكومية ومعدل الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك.

¹عوف محمود الكفراوي، النقود والمصارف في النظام الإسلامي، جامعة الاسكندرية، 1998، ص 290.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

ومن خلال هذه الأهداف المختلفة يتبع البنك المركزي استراتيجية مختلفة لممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه فمثلا بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة أو مستوى الأسعار فإنه يختار مجموعة من متغيرات نقدية مثل كمية النقود المعروضة أو سعر الفائدة (قصيرة الأجل أو طويلة الأجل) والتي لها أثر مباشر على البطالة أو مستوى الأسعار، فان لم تتأثر هذه الأهداف مباشرة بأدوات السياسة النقدية فإن البنك المركزي يختار مجموعة أخرى من المتغيرات والتي تسمى بالأهداف الأولية (العامة) مثل الاحتياطات الكلية، الاحتياطات غير المقرضة، القاعدة النقدية أو أسعار الفائدة (سعر الفائدة على الأرصدة المركزية، سعر فائدة أذون الخزانة) وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية¹.

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة.

تعتبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، وهي تضم المجمعات النقدية، معدل سعر الصرف، معدل الفائدة² والتي سنتطرق إليها كالتالي:

أولا: المجمعات النقدية:

وهو الهدف الوسيط المفضل عند النقديين الذين نادوا بضرورة تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب بمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي لتحقيق الاستقرار النقدي، حيث يعمل البنك المركزي على مراقبة تطور كمية النقود المتداولة في الاقتصاد وذلك لأن النمو المتوازن للاقتصاد يتطلب أن تكون كمية النقود المتاحة تتطابق مع احتياجات الإنتاج وتبادل المنتجات وعليه يبدو من الضروري بالنسبة للبنك المركزي معرفة حجم وسائل الدفع المتاحة، عرض النقود والكيفية التي يحصل بها المتعاملين على الطلب على النقود، بحيث تختلف هذه المجمعات من اقتصاد إلى آخر باختلاف درجة تطور النظام المالي والمصرفي³.

وتستند عملية فهم وتحليل الكتلة النقدية والعوامل المؤثرة عليها على ثلاثة أنواع من الحسابات وهي كالتالي:

أ. . **المسح النقدي:** هو وسيلة تمكن من القيام بتحليل المجمعات النقدية التي تتأثر بقدر كبير بسلوك السلطات النقدية، والتي لها دور فعال في التأثير على المجمعات الاقتصادية الأخرى حيث يتكون

¹ الشيخ احمد ولد الشيباني، فعالية النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، 2013، ص 20.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 64

³ بقيق ليلي أسهمان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية (دراسة قياسية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015، ص 18.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

من: صافي الأصول الأجنبية: وهي مجموع الأصول الأجنبية من العملات الصعبة والذهب منقوصا منها الخصوم الأجنبية للبنوك التجارية والبنك المركزي. • الائتمان المحلي: وهو الائتمان الممنوح من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية لصالح الحكومة والقطاع الاقتصادي (عام + خاص) فضلا عن استثمارات النظام المصرفي في الأوراق المالية.

• **النقود وأشباه النقود:** النقود هي عبارة عن العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع تحت الطلب، أما أشباه النقود فهي الأصول السائلة غير النقدية المتكونة من بعض ديون والتزامات المؤسسات المالية وتضم الأصول التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقود مثل ودائع الادخار والودائع لأجل.

ب . **حساب البنك المركزي:** يسعى هذا الحساب إلى إظهار أنشطة البنك المركزي، يتضمن فيجانب الخصوم (العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، الاحتياطات البنكية، الالتزامات الخارجية، ودائع الحكومة)، أما في جهة الأصول يتضمن حساب المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة الحقوق على البنوك التجارية.

ج . **حساب البنوك التجارية:** ويتضمن ملخصا لأنشطة المؤسسات التي تشكل عنصر الودائع المؤثرة في تكوين عرض النقود، تتضمن في الخصوم حساب الودائع بمختلف أنواعها، الالتزامات الخارجية للقروض قد وفي البنك المركزي، أما في جهة الأصول يتضمن الاحتياطات، المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة. . . الخ¹.

أما عملية تكوين الكتلة النقدية يمكن معرفتها من خلال العلاقة التي تربط بين التغير في العرض النقدي والتغيرات في القاعدة النقدية والتي تتحقق باشتقاق المضاعف النقدي فالعرض النقدي يعبر عن مجموع النقود القانونية المتداولة خارجة الجهاز المصرفي والودائع أما القاعدة النقدية أو ما يسمى كذلك بالنقود المركزية يعبر عنها بمجموع العملة في التداول بالإضافة إلى الاحتياطات الكلية في النظام المصرفي².

ثانيا: مستوى معدل الفائدة:

تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدف وسيط للسياسة النقدية، إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى والنقود، كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 66-69.

² - بقيق ليلي اسمهان، مرجع سابق، ص 19

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

وحدها، وإنما أبقيا عوامل السوق، ذلك أن معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعاً للوضع التي يمر بها الاقتصادي (الدورة الاقتصادية)

واعتباراً لكل ما سبق يذهب البعض إلى رفض استخدام معدل الفائدة هدفاً وسيطاً للسياسة النقدية، لأن ذلك تعبير عن غياب الهدف النقدي للسياسة الاقتصادية في الواقع¹.

ثالثاً: معدل سعر الصرف:

يستخدم للتأثير على الصادرات من جهة ومن جهة أخرى يستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية²، انخفاض نسب الصرف من شأنه تحفيز الصادرات، لكنه يزيد أيضاً تكلفة مشترياتها من الخارج (التضخم المستورد) ولا يحفز المؤسسات الوطنية بالقدر الكافي على تقليص أسعارها لمواجهة المنافسة الأجنبية مع خطوط أفضل للنجاح، وبالعكس فإن استقرار وحتى رفع نسب الصرف، يخفف من مخاطر التضخم المستورد ويدفع المؤسسات إلى تحقيق جهود وعقلنة إنتاجها لتحسين تنافسيتها³.

كما أن هذه الأهداف الوسيطة لا تكون فعالة في تحقيقها للأهداف النهائية إلا إذا استجابت للشروط التالية⁴:

- أن تمارس أثر مباشر على الهدف النهائي. • أن لا تؤدي إلى تأثيرات متناقضة على الأهداف النهائية.
- أن تكون مراقبة مباشرة من طرف السلطات المشرفة على السياسات النقدية. • أن تكون تحت التبعية الحصرية لها لتفادي النزاعات.

الفرع الثالث: الأهداف النهائية

يمكن حصر الأهداف النهائية للسياسة النقدية كالتالي:

أولاً: تحقيق الاستقرار في الأسعار

يعتبر من أهم أهداف السياسات النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى مكافحة التضخم وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار أي أقل مستوى لها⁵.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 75.

² - المرجع نفسه، ص 77

³ د موسى زواوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي، منشورات الدار الجزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2015، ص 231.

⁴ بقيق ليلي اسمهان، مرجع سابق، ص 21

⁵ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 274.

ثانياً: المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل

وتتشارك في ذلك مع السياسة النقدية وتقوم على زيادة عرض النقود (المعروض النقدي) في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي¹.

ثالثاً: تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة

لكي يحدث النمو الاقتصادي يجب أن يزداد هذا الدخل بنسبة أسرع من الزيادة السكانية ويبرز دور السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على الاستثمار كواحد من أهم محدداته إذ تقوم هذه السياسة في تغيير الاحتياطات النقدية في البنوك التجارية من خلال أدواتها المعروفة، وذلك بتغيير عرض النقد الذي يؤدي إلى تغييرات مقابلة في سعر الفائدة التي تحدد بدورها حجم الاستثمار الخاص².

رابعاً: تحقيق توازن ميزان المدفوعات

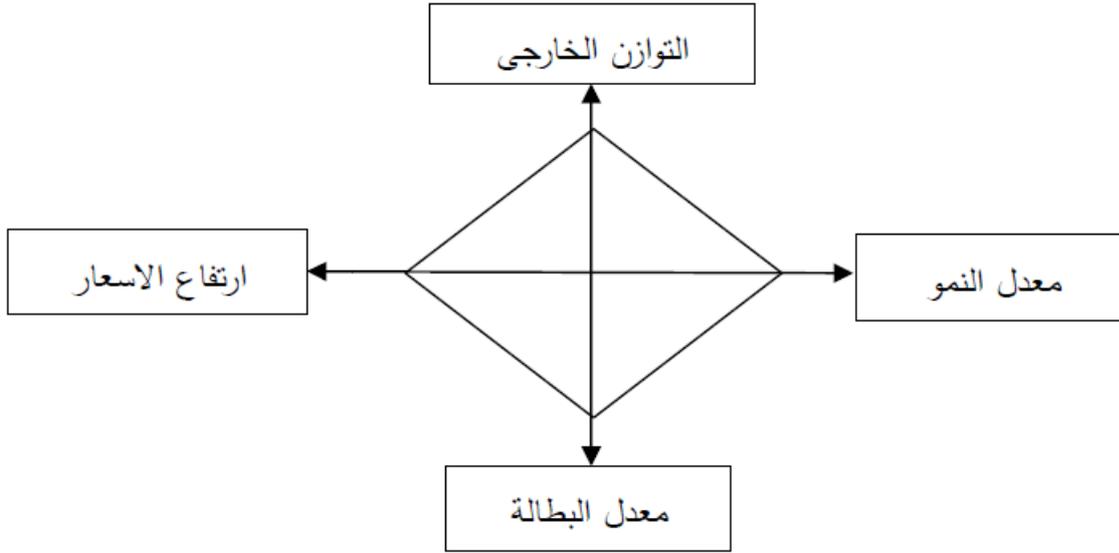
حيث أن ميزان المدفوعات عبارة عن المرآة التي توضح الإيرادات والمصروفات الخارجية المتعلقة بالمعاملات بين الدولة والعالم الخارجي والذي يظهر من خلال حساب الدائن والمدين لفترات الميزان ويوضح القوة في حالة وجود فائض، والضعف في حالة وجود عجز، لذا تسعى السياسة النقدية بشكل دائم إلى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات ويهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من النقد الأجنبي كاحتياطي لما له من آثار على الأوضاع الداخلية والخارجية للبلاد³.

¹ المرجع نفسه، ص 176 .

² رجاء الربيعي، مرجع سابق، ص 75.

³ - الشيخ أحمد ولد الشيباني، مرجع سابق، ص 22.

الشكل رقم 01-01: الأهداف النهائية للسياسة النقدية



المصدر: اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر 2000-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 49.

ومنه من المهم لوضعي السياسات النقدية مراعاة الأبعاد المختلفة للهدف المطلوب تحقيقه نظرا لأهمية الهدف النهائي بالنسبة للسياسة النقدية وكذا تحديده واختياره بما يخدم الأوضاع الاقتصادية

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

تتدخل الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي، عن طريق السياسة النقدية، وذلك برسم مجموعة أهداف أو هدف واحد حسب حالة كل بلد. ويتم تحقيق هذه الأهداف باستخدام مجموعة أدوات أو وسائل.

إن أدوات السياسة النقدية، هي تقنيات مباشرة وغير مباشرة، تتحكم فيها السلطات النقدية وتستخدمها لإنجاح أهداف هذه السياسة، من خلال الدور الذي يلعبه البنك المركزي في تسيير وتنظيم الكتلة النقدية، نتيجة ارتباطه الوظيفي (إداري، نقدي، مالي) بنشاط البنوك.

ويرتبط استخدام الأدوات بطبيعة الحالة التي تواجه الاقتصاد من تضخم أو كساد، فالسياسة التوسعية (حالة ركود) تتطلب عدم كفاية السيولة اللازمة للاقتصاد، وبالتالي يقوم البنك المركزي بزيادة السيولة. وأما السياسة الانكماشية (حالة التضخم)، فيفترض وقوع الاقتصاد في حالة فائض السيولة وبالتالي يتجه البنك المركزي إلى الحد من التوسع النقدي، وهو ما يسمح بإعادة التوازن الكلي من جديد، دون الإخلال بالمؤشرات الاقتصادية الكلية.

إن تختلف هذه الأدوات من اقتصاد لآخر، حسب درجة نموه وكذا مستوى تطور الجهاز المصرفي ودور الأسواق الموجودة فيه وفعاليتها. وتعتمد السلطات النقدية في إدارة شؤون النقد والائتمان على نوعين من

الوسائل وهما¹:

الأول: الأدوات الكمية (غير المباشرة) أو العامة والتي تسعى للتأثير على حجم الائتمان وكلفته وبالتالي على الكميات النقدية الإجمالية المعروضة في الاقتصاد.

الثاني: الأدوات النوعية (المباشرة) والتي تهدف للتأثير على أنواع معينة من الائتمان بقصد توجيه بعض الأنشطة الاقتصادية.

الفرع الأول: الأدوات الكمية (الأدوات غير المباشرة)

تتضمن السياسة النقدية مجموعة من الأدوات غير المباشرة تتمثل فيما يلي²:

أولاً: سياسة سعر إعادة الخصم أو سياسة سعر المصرف

معدل إعادة الخصم: هو عبارة عن السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه الأوراق التجارية أو المالية قصيرة الأجل، أو عمليات إقراض قصيرة الأجل للبنوك التجارية لمواجهة نقص السيولة أو الائتمان قصيرة الأجل. والعمليّة تقضي بأن يحصل البنك التجاري على قيمة نقل عن القيمة الاسمية للورقة بمقدار المبلغ المحسوب على أساس معدل إعادة الخصم" ويعتبر من أقدم الأدوات التي لجأ إليها البنك المركزي في التأثير على السيولة والائتمان، حيث استعملت في سنة 1839.

ففي حالة التضخم يرفع البنك معدل إعادة الخصم (سعر البنك) ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان بغية مواجهة الأوضاع التضخمية، ومن ثم يلجأ البنك المركزي إلى سياسة الحد من الائتمان لدى البنوك التجارية فيقوم برفع تكلفة الائتمان - المتمثلة في معدل الفائدة فترتفع تكلفة التمويل، ما يدفع المستثمرين للامتناع عن الاقتراض، وقد يلجئون إلى استثمار أموالهم في السوق المالية بشرائهم أسهم وسندات، وهكذا تخرج الأموال من فح السيولة، فينقلص حجم الكتلة النقدية وينكمش.

أما في حالة اتّباع البنك المركزي لسياسة توسعية، فإنه يقوم بخفض معدل إعادة الخصم حتى يتيح للبنوك بخصم ما لديها من أوراق تجارية أو الاقتراض منه للتوسع في منح الائتمان. فيقبل المستثمرون على البنوك التجارية للحصول على المزيد من الائتمان بتكلفة منخفضة.

ويتم تقديم القروض المخصومة من ويطلق على تلك التسهيلات "نافذة الخصم".

إن ميكانيزمات تأثير سعر الخصم على حجم القروض المخصومة مباشرة، إذ أن رفع سعر الخصم يرفع تكلفة الاقتراض من البنك المركزي، ومن ثم تقلل البنوك ما تأخذه من قروض مخصومة، كما أن تخفيض سعر الخصم سيزيد ما تأخذه البنوك من قروض مخصومة.

¹ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد الاستثماري، ط2، ص 124-125.

² بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، ص ص 122.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

ويدير البنك المركزي نافذة الخصم بعدة طرق تمنع إساءة استخدام قروضه، فعندما يكون سعر الخصم أقل من سعر الفائدة السوقي، فهناك حافز كبير للبنوك لكي تحصل على القروض المخصصة بسعر خصم منخفض وإعادة استخدام حصيلة القروض في شراء سندات بسعر فائدة أعلى، لذلك يضع البنك المركزي قواعد للحد من عدد المرات التي تلجأ فيها البنوك إلى الحصول على القروض المخصصة فإذا تردد بنك على نافذة الخصم مرارا فإن البنك قد يغلق النافذة في وجه ذلك البنك في المستقبل، فاللجوء للنافذة هو امتياز وليس حقا للبنك.

إذا هناك علاقة وثيقة بين سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة، خصوصا في الدول ذات أسواق مالية وأنظمة مصرفية متطورة، وهذه العلاقة هي علاقة تناسبية، فزيادة سعر إعادة الخصم تؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الفائدة والعكس صحيح، فسعر إعادة الخصم هو المتغير المستقل وسعر الفائدة هو المتغير التابع.

يبدو استخدام أداة سعر إعادة الخصم أمرا سهلا، يعمل مباشرة على تحقيق أهداف السياسة النقدية، إلا أن الواقع يدل على عكس ذلك، إذ أن هذه الوسيلة تتطلب استحواذ البنوك لوحدها على تمويل المؤسسات ومعتمدي القروض، إلا أن هذا الوضع هو بعيد المنال، خاصة أن هذه الوسيلة كانت حقيقة أكثر نجاعة في ظل نظام قاعدة الذهب. إلا أن ما عرفته الأنظمة الاقتصادية والنقدية والمالية من تغيرات جعلت هذه الأداة قليلة الجدوى من حيث التأثير، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تتمتع بمنحنى كفاية استثمارية لا يتمتع بمرونة قوية تبعا للمتغيرات في سعر الفائدة، إضافة إلى هذا فإن سعر الفائدة لا يمثل في كثير من المشاريع إلا جزءا ضئيلا من تكاليف التمويل، وهذا لوجود التمويل الذاتي، وفي هذه الحالة يعتبر حجم الأموال المقترضة قليل المرونة اتجاه التغيرات في سعر الفائدة¹.

إن سياسة سعر الخصم تصبح أداة أقل فعالية في حالة الكساد منه في حالة التضخم إذ يؤدي الكساد إذا كان كبيرا إلى زعزعة ثقة رجال الأعمال، وفي هذه الحالة يصبح الطلب على القروض عديم المرونة كثيرا اتجاه التغيرات في سعر الفائدة، فانخفاض سعر الفائدة قد لا يدفع رجال الأعمال إلى الاستثمار وإن أصبح صفر إن لم يتوفر الدافع إلى الاستثمار أي الربح².

فالكثير من الاقتصاديين (يعتبر "فريدمان" من أشد المعارضين لاستعمال هذه الأداة) يشككون في مدى نجاعة وفعالية هذه الأداة في تحقيق الأهداف الانكماشية أو الأهداف التوسعية، وخاصة في ظل تنوع مصادر التمويل، والتخلي عن نظام قاعدة الذهب، وحرية تدفق رؤوس الأموال، ومن ثم لم تصبح هذه الأداة سوى مؤشر أمام البنوك التجارية في اتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بسياسة الائتمان.

¹ المرجع نفسه، ص 123-124.

² المرجع نفسه، ص 125.

ثانياً: نسبة الاحتياطي القانوني

هي تلك النسبة أو الرصيد من النقود التي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ بها لديه فيشكل نقود سائلة، أو ودائع جارية أو آجلة ويكون الهدف المباشر من الاحتفاظ بهذه الودائع لدى المصرف المركزي هو ضمان سلامة أموال المودعين، حيث تستخدم هذه الأموال لإقراض المصارف التي تتعرض لأزمات مالية أو لنقص السيولة بهدف بقاء مراكزها المالية سليمة وبالتالي اطمئنان المودعين على أموالهم على أن الهدف الآخر لهذه الودائع المقنطرة كاحتياطي قانوني هو التأثير على عرض النقد لدى المصارف التجارية. ففي حالة الانكماش الاقتصادي يسعى البنك المركزي لتقليل نسبة الاحتياطي القانوني بحيث تتوفر لدى المصارف كمية أكبر من الودائع التي تستخدمها في منح الائتمان وبالتالي التوسع في عرض النقد للخروج من حالة الكساد الاقتصادي. وزيادة عرض النقد ستقلل بالضرورة من تكلفة الأموال على المقترضين من ناحيتين، إحداهما بسبب المنافسة التي ستحدث نتيجة زيادة أموال المصارف مما يدفع باتجاه تقليل سعر الفائدة لجذب مزيد من المقترضين، والثانية انخفاض تكلفة الأموال على المصارف التجارية، على أن لاستخدام هذه السياسة الكثير من المحاذير، ففي حالات التضخم تكون هذه السياسة فاعلة بشكل أكبر عنها في حالات الكساد الاقتصادي وذلك لانخفاض الطلب على القروض في حالة الكساد¹.

وتعتبر سياسة الاحتياطي القانوني ذات أفضلية على سياسة السوق المفتوحة من حيث الرقابة على الائتمان لعدة اعتبارات أهمها²:

1- تعتبر وسيلة مباشرة وتحقق نتائج فورية بمجرد إصدار التوجيهات من البنك المركزي، وبذلك فهي تقلل من الوقت اللازم لظهور أثرها على البنوك التجارية.

2- أنها لا تحتاج إلى سوق واسعة ومتقدمة للتعامل و لذلك فهي مناسبة للاستخدام في البلدان النامية. إلا أن هناك بعض الموانع التي تجعل فعالية هذه السياسة محدودة وخاصة في البلدان النامية ومن أبرز تلك الموانع ما يلي:

1- وجود فائض احتياطي لدى بعض البنوك التجارية و بالتالي فإن تغيير نسبة الاحتياطي لن يؤثر على النشاط الائتماني للبنوك التجارية.

2- إذا لم يتغير طلب الائتمان في نفس الاتجاه الذي يريده البنك المركزي فإن تخفيض نسبة الاحتياطي قد لا تكون ذات أثر فعال على الائتمان وخاصة أثناء فترات الكساد.

¹ محمد ضيف الله القطابري، "دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصادية"، نظرية- تحليلية-قياسية ("دار غيداء للنشر و التوزيع، 2010، الطبعة الأولى، ص 28.

² أكرم حداد "النقود والمصارف مدخل تحليلي ونشري" دار وائل للنشر والتوزيع -عمان- الطبعة الأولى، ص 188.

3- رغم أن هذه السياسة سريعة وفعالة في تأثيرها على تغيير مقدار الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية إلا أن هذه السياسة لا يمكن استخدامها بشكل متكرر في تغيير كمية العرض النقدي.

4- إن هذه السياسة هي سياسة انتقائية في أثرها حيث يقتصر أثرها على البنوك التجارية أما المؤسسات المالية غير المصرفية فلا تأثير لهذه السياسة عليها وبذلك فإن هذه السياسة غير عادلة. ورغم كل ما سبق فإن هذه السياسة تظل من أفضل الأدوات التي يمتلكها البنك المركزي و خاصة في ظل عدم فعالية سياسة السوق المفتوحة بسبب عدم توفر الشروط اللازمة لنجاحها وخاصة في البلدان النامية، إلا أنها ليست بديلاً عنها، وأفضل طريقة لنجاح البنك المركزي تكمن في المزج المناسب لكل الوسائل الكمية من أجل التوجيه والرقابة على الائتمان خصوصاً في البلدان النامية التي تفتقر للأسواق المالية والنقدية المتطورة.

ثالثاً: عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي مشترياً أو بائعاً في سوق الأوراق المالية خاصة السندات الحكومية¹.

أما " كينز " فإنه يعتبر هذه الأداة الأكثر فعالية مقارنة بأدوات السياسة النقدية الأخرى لأنها تؤثر تأثيراً مباشراً على المعروض النقدي ومن ثم في حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك فهي أداة غير تضخمية، إلا أنه يقر أن استعمال هذه الأداة غير كافي ما لم تصحب بأدوات أخرى خاصة تلك الأدوات المتعلقة بالسياسة المالية وأن تتمتع الدول بأسواق نقدية ومالية متطورة ومنظمة. ففي حالة معاناة الاقتصاد من ظاهرة التضخم يتدخل البنك المركزي عارضاً ما بحوزته من أوراق مالية للبيع، ومن ثم امتصاص الفائض من الكتلة النقدية نتيجة قيام البنوك بشراء تلك الأوراق المالية كبديل للنقد فينتقل حجم السيولة وتتنخفض قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان.²

الفرع الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية (الأدوات غير المباشرة)

بالإضافة إلى الأدوات السابقة توجد وسائل أخرى يتبعها البنك المركزي للحد من حرية المؤسسات المالية في ممارسة بعض النشاطات كما وكيفا، وهي مستعملة بكثرة نظراً للاعتقاد أن التدخلات في السوق لا تسمح بتحقيق الأهداف المرجوة، ومن الأدوات المباشرة الأكثر استعمالاً نجد³:

¹ نعمت الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 449.

² بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 125-126.

³ سناء بوزيان، سعيدة قيرونة، أثر النقود الإلكترونية على إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، الجزائر، 2015، ص 22.

أولاً: سياسة تأطير القروض

هو إجراء تنظيمي يفرض ويطبق على البنوك التجارية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف البنوك إلى الزبائن، فعلى هذه البنوك أن تلتزم بنسبة معينة عند الارتفاع السنوي للقروض التي تمنحها للزبائن من سنة لأخرى، ولا يجب أن يتجاوز ارتفاع المجموع الموزع النسبة المعينة التي حددتها السلطات النقدية.

وفي حالة تجاوز البنوك التجارية السقف المحدد لها قد تفرض السلطة النقدية عقوبات تختلف من دولة إلى أخرى، فمثلاً كلما احتاج البنك المركزي إلى النقود طلب ذلك من البنوك التجارية التي تجاوزت السقف المخصص لها لمنح القروض.

ثانياً: وضع حد أقصى لسعر الفائدة:

قد تتنافس البنوك التجارية بغرض زيادة ودائع العملاء فتمنح الفوائد على الودائع الجارية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعاً كبيراً، لذا فإن البنك المركزي قد يضع حداً أعلى للفوائد التي تمنح على الودائع ولا يجب على البنوك التجارية أن تتخطاه، وهذا الحد يكون قابلاً للتغيير حسب الظروف الاقتصادية فينخفض في حالة الراج ويرتفع في حالة الكساد.

رابعاً: السياسة الانتقائية للقروض

للقيام بسياسة تأطير القروض يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات انتقائية للتحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك وهي:

1. تسديد خزينة الدولة لجزء من الفوائد من أجل تكلفة القرض المتعلق ببعض أنواع التمويلات المتعلقة بالتصدير أو السكن أو الزراعة والصناعة أو المهن، والجزء الذي تأخذه الخزينة على عاتقها يغطي الفارق بين معدل الفائدة على القرض وتكلفة الموارد التي تمول القرض، وقد يأخذ شكل الإعانة من طرف الدولة؛
2. إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف، فعندما يشجع البنك المركزي بعض الأنشطة يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض مثل قروض الصادرات حتى بعد تجاوز الوقت المحدد مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي؛
3. وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي والغرض من ذلك هو كبح الطلب على البضائع، ويستخدم هذا التقييد للتقليل من التضخم في الاقتصاد؛
4. اشتراط البنك المركزي الحصول على موافقة في منح القروض عندما تتجاوز القروض حداً معيناً.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

الفرع الثالث: أدوات أخرى للسياسة النقدية

إلى جانب الأدوات المباشرة هناك أدوات أخرى للسياسة النقدية، يمكن أن نذكر منها¹:

أولاً: الإقناع الأدبي:

هو أداة يحاول من خلالها البنك المركزي إقناع البنوك التجارية بإتباعها لسياسة معينة دون حاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة البنك المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها واتباع سياسة مستقلة لشؤون التمويل، لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت الكثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون المتخلفة الحديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة.

ثانياً: الرقابة على شروط البيع بالتقسيط:

يؤدي نظام البيع بالتقسيط إلى زيادة الاستهلاك بصفة عامة لحصول كل فرد على السلع التي يرغب فيها، لكن البنك المركزي يتدخل لوضع شروط منح الائتمان وهذا ما يسمى بالائتمان الاستهلاكي حيث أن المستهلك يدفع نسبة يحددها البنك المركزي ويقوم برفع النسبة أو بتقصير مدة التقسيط أي بتقييد الائتمان، وفي الحالة العكسية أي الكساد فإنه يقوم بتيسير شروط البيع وذلك بتخفيض الجزء المدفوع من السلعة لحد أدنى وإطالة مدة التقسيط.

المطلب الرابع: السياسة النقدية وعلاج التضخم والانكماش

يشير أنصار السياسة النقدية إلى أن الهدف الرئيسي لأي سياسة نقدية مطبقة في أي دولة في العالم، هو علاج التضخم (باعتبار أن التضخم من وجهة نظر النقديين هو ظاهرة نقدية) التي قد يعاني منها الاقتصاد القومي أو حالة الانكماش وهو عكس الحالة الأولى، وأن فعالية السياسة النقدية تكمن في مدى قدرة تلك السياسة على علاج التضخم وهي الحالة الأكثر حدوثاً.

الفرع الأول: السياسة النقدية وعلاج التضخم

حيث تقوم البنوك المركزية ببيع الأوراق المالية الحكومية للبنوك والأفراد، وبذلك تزداد ديون البنوك التجارية قبل البنك المركزي ويقل رصيدها لدى هذا الأخير على خلق الائتمان، ويقل خلق النقود فينخفض عرضها وبالتالي يميل مستوى الأسعار أو معدل التضخم إلى الانخفاض، أما إذا استخدمت نسبة الاحتياطي القانوني، فإن البنك المركزي في هذه الحالة يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني، وإذا استخدمت

¹ سهير محمود معنوه، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرفية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1989، ص 216.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

نسبة الاحتياطي القانوني، فإن البنك المركزي في هذه الحالة يرفع سعر الخصم، ويترتب على كل ذلك انخفاض كمية النقود وبالتالي انخفاض عرض النقود (المعروض النقدي) مما يؤدي إلى هبوط المستوى العام للأسعار أو معدل التضخم، ومن ثم يمكن المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار بما يتناسب مع تحقيق استقرار معدل زيادة عرض النقود أو كما يطلق عليه المعروض النقدي، وبالتالي فإن هذه السياسة النقدية تجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي، وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والهيئات على شراء السلع والخدمات، ويلاحظ أنه في نفس الوقت الذي يتم فيه تخفيض عرض النقود، بتقليل كمية النقود من خلال تقييد الائتمان، يتم أيضا رفع سعر الفائدة وهو ما يؤدي إلى خفض معدل التضخم النقدي في الغالب.

ويرى البعض أن أي سياسة نقدية ناجحة هي التي لا تدفع نحو إحداث التضخم في مرحلة ما ثم علاجه، بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على الحفاظ أو المحافظة على معدل تزايد ثابت لنمو المعروض النقدي، لأن ذلك هو الذي يحقق استقرار مستوى الأسعار، باعتبار أن المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار، ومستوى الناتج القومي والتوظيف والعمالة.

ويعتقد النقديون أيضا أن الانخفاض المنتظم في معدل نمو عرض النقود سوف يخفض معدل التضخم، ويحقق الحد الأدنى للتكاليف المرتبطة بتخفيض معدل التضخم.

الفرع الثاني: السياسة النقدية و علاج الانكماش

وهنا تقوم البنوك المركزية بشراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك والأفراد، وبذلك تقل ديون البنوك التجارية تجاه البنك المركزي ويزداد رصيدها لديه، ونتيجة لذلك فإن مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وخلق النقود تزداد فيزداد عرض النقود، وبالتالي تنتهي حالة الانكماش، ويزداد مستوى التشغيل داخل الاقتصاد القومي.

وإذا استخدمت نسبة الاحتياطي القانوني، فإن البنك المركزي في هذه الحالة يخفض من نسبة الاحتياطي القانوني، وإذا استخدم سعر الخصم فإن البنك المركزي في هذه الحالة يخفض من سعر الخصم، ويترتب على ذلك زيادة كمية النقود، وتزول بالتالي حالة الانكماش. وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية في حالة الانكماش هو زيادة الاتجاه نحو خلق النقود، وزيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات لأن زيادة كمية النقود يؤدي إلى خفض القوى الانكماشية في الاقتصاد القومي، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى المحافظة على استمرار ارتفاع مستوى الناتج القومي وعدم حدوث تقلبات سعرية عنيفة¹.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، " السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 30-32.

المبحث الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

المطلب الأول: السياسة النقدية عند المدرسة الكلاسيكية.

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتم تلقائياً دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائماً عند مستوى التشغيل الكامل، مع افتراض حيادية النقود، بحيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي.

وتعتبر نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) عن وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن، حيث تشير هذه النظرية إلى وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة (بنفس القدر وفي نفس الاتجاه) في المستوى العام للأسعار، فأى تغير يحدث في الأول (النقود المعروضة) ينعكس بنفس القدر على الثاني (المستوى العام للأسعار) دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني، وهذا مع افتراض أيضاً أن النقود تؤدي وظيفة واحدة وهي "وسيط للتبادل" مما يعني أنها تكون حيادية.

لهذا اعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقية وأسعار الفائدة، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات. ويتضح من كل هذا أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الأساسية للنظرية النقدية، أين اهتم الاقتصاديون فقط بدراسة وتحليل العوامل التي تؤثر على المستوى العام للأسعار بذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية النقود المعروضة¹.

ويستند النموذج الكلاسيكي على الافتراضات التالية²:

- إن كل الأسواق (أسواق السلع والعمل) تسودها المنافسة الكاملة والاقتصاد في حالة تشغيل كامل.
- لا يخضع أصحاب الأعمال ولا العمال للخداع النقدي بمعنى أنهم يبنون قراراتهم، ليس على أساس المستوى المطلق للأسعار أو على أساس معدل الأجر النقدي لكن تبنى قراراتهم على أساس الأسعار النسبية للسلع وعوامل الإنتاج و عندما يقرر العمال كمية العمل التي يعرضونها إنما يتأسس هذا القرار على الأجر الحقيقي وليس على المستوى المطلق للأجر النقدي.
- المرونة الكاملة للأجور النقدية وأسعار السلع.

¹ محمد زكي الشافعي، "مقدمة في النقود والبنوك"، دار النهضة العربية القاهرة، 1990، ص ص 528-530.

² أحمد أبو الفتوح علي الناقية، نظرية النقود و الأسواق المالية (مدخل حديث لنظرية النقود و الأسواق المالية)، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ط1، 2001، ص ص 349-350.

- قانون ساي للأسواق مضمون (العرض يخلق الطلب) .
- يتم النمو تلقائيا دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (حيادية الدولة) .

الفرع الأول: نظرية كمية النقود (نظرية فيشر للأرصدة Irving Fisher)

استند فيشر في عرضه لنظريته على صيغة التبادل المشهور والتي كانت تهدف إلى دراسة العلاقة بين كمية النقود (عرض النقد) والإنفاق على السلع و الخدمات (p×y) أو ما يسمى بالدخل الاسمي، لقد افترض فيشر أن النقود لا تطلب لذاتها فإنها حتما ستنفق عاجلا أو آجلا و بما أن الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل و أن قيمة الإنتاج في اقتصاد ما يساوي مجموع ما ينفق على السلع والخدمات المنتجة، فإن¹:

قيمة ما يباع في مجتمع ما = قيمة ما يشتري في ذلك المجتمع
الحجم المادي للسلع×أسعارها = عدد النقود المملوكة×عدد مرات الشراء الإنتاج
و الخدمات×مستويات الأسعار = كمية النقود×سرعة تداولها
قامت هذه النظرية على بعض الفروض، من أهمها²:

- إن الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات ووظيفة النقود كوسيط في التبادل.

- ثبات حجم الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل.

- إن سرعة تداول النقود ثابتة ومستقلة من كمية النقود المتداولة، وكذلك الحجم الحقيقي للمبادلات و تعتبر كعوامل مستقلة بطيئة التغيير .

النظر إلى المستوى العام للأسعار كمتغير تابع وهو كنتيجة و ليس سببا للتغير في العوامل الأخرى، و هناك علاقة طردية بين الإصدار النقدي و مستوى الأسعار، وهكذا يفسر الكلاسيك الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم)³

مضمون النظرية:

تقوم نظرية كمية النقود على أساس مجموعة من الافتراضات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على مستوى الائتمان، فيرى أنصار هذه النظرية في كمية النقود العامل الفعال والمؤثر في تحديد المستوى العام للأسعار والتناسب بينهما تناسبا عكسيا، ويتخذ أنصار هذه النظرية معادلة التبادل أداة تحليلية لبيان وجهات نظرهم كما يلي:

¹أكرم حداد، مرجع سابق، ص ص 104-105.

³إسماعيل محمد هاشم النقود و البنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص:126.

$$MV = PT$$

M: كمية النقود المتداولة و تشمل النقود الورقية و النقود المساعدة و الودائع الجارية.

V: سرعة تداولها (و هي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لأخرى)

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم المبادلات.

وبالتالي فالمعادلة تحدد جميع العوامل التي تتفاعل بطريقة مباشرة في تحديد مستوى الأسعار وقد ظهرت

معادلة أخرى تسمى بمعادلة التبادل الاقتصادي لفيشر أيضا، حيث أدخل النقود المصرفية في التبادل،

فأصبحت المعادلة:

$$MV + M'V' = PT$$

M: النقود القانونية

V: سرعة تداولها

M': النقود المصرفية

V': سرعة تداوله

والهدف من الفصل بين M و M' حتى يتبين أهمية كل واحدة في تحقيق مستوى معين من المبادلات

وكل عنصر من العناصر النقدية له تأثير فقط على الأسعار وبالتالي فإن النقود محايدة وهذا ما يجعل

السياسة النقدية عند الكلاسيك سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود لتسهيل المبادلات أي أن حجم

المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توافرها، وقد واجهت هذه النظرية انتقادات أهمها¹:

. تجاهل أثر أسعار الفائدة على المستوى العام للأسعار.

. لم تبين النظرية أسباب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقود.

. افتراض أن الأسعار تتغير تبعا لتغير كمية النقود المعروضة و لا يمكن أن تتغير نتيجة عوامل أخرى

وهذا غير صحيح فقد تتغير الأسعار نتيجة أسباب أخرى غير نقدية كفشل موسم زراعي مثلا.

. الاهتمام بوظيفة "وسيط في المبادلات" وإهمال الوظائف الأخرى.

رغم هذه الانتقادات فإن هذه النظرية إنما تعتبر خطوة قيمة، فقد أفلحت في تركيز الانتباه حول

بعض الكميات الكلية الهامة التي تعكس النشاط الاقتصادي، مثل كمية المبادلات وكمية النقود، كما أنها

مهدت لدراسة الجوانب الأخرى من الاقتصاد التي تتحكم في مسلك النقود وسرعة تداولها.

الفرع الثاني: نظرية الدخل ومعادلة كامبريدج (صيغة الأرصدة النقدية)

قام بصياغة هذه النظرية الاقتصادي الانجليزي ألفرد مارشال A. Marshal أحد المفكرين

الكلاسيك والذي كانت نظريته استكمالا لنظرية المبادلات لفيشر، حيث تنظر النظرية إلى النقود على أنها

¹ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص ص 81-84

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

جزء من ثروة الأفراد وأنهم سيحتفظون ببعضها لغايات الاحتياط، ولأن النقود تحتزن قوة شرائية فلا خوف من أن تكتنز لفترة طويلة أو قصيرة. وبالتالي بحثت هذه الصيغة ولأول مرة الدوافع السلوكية (الاحتياط) للطلب على النقود. .

واشتق مارشال وزملاؤه نظريتهم من صيغة المبادلات لفischer والتي افترض فيها أن

$$M \times V = P \times Y$$

فإذا قسمنا طرفي المعادلة على (V) فإن المعادلة تصبح:

$$M = \frac{1}{V} \times (PY)$$

وعندما يكون سوق النقد في حالة توازن فإن الكمية المعروضة من النقد تساوي تلك المطلوبة نستطيع استبدال M ب Md وباستبدال مقلوب السرعة (1/V) بالرمز k وبالتالي تصبح المعادلة:

$$Md = k \times PY$$

Md: الطلب على النقود.

k: السيولة المحتفظ بها.

Y: الدخل النقدي.

P: المستوى العام للأسعار.

وبما أن k ساكنة (لأنها مقلوب السرعة والسرعة ساكنة حسب التحليل الكلاسيكي) فإن مستوى المبادلات المتولدة كنسبة ثابتة من الدخل الاسمي تتحدد بكمية النقود التي يطلبها الأفراد للاحتفاظ بها، ولكن ما الذي يحدد مقدار هذا الجزء من الدخل الذي سيحتفظ به؟
إن النسبة k والتي سيحتفظ بها على شكل نقود ولغايات الاحتياط تتوقف على العوامل التالية¹:
. كلما كانت توقعات الأفراد متفائلة كلما كان احتفاظهم ب k أقل.

. كلما زادت ثروة الأفراد، قلت k.

. مستويات الأسعار، فكلما انخفضت القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية كلما كان علينا أن نزيد من k وذلك لأن القوة الشرائية ليست ثابتة، وبالتالي سيرغب الأفراد في زيادة الأرصدة النقدية لديهم لكي يعيدوا التوازن مع ارتفاع الأسعار

ونلاحظ أن k معكوس V.

$$k = \frac{M}{PY} \quad V = \frac{(PY)}{M}$$

وهذا يعني أنه كلما زادت الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها كلما قلت سرعة تداول

النقود والعكس صحيح.

¹أكرم حداد، مرجع سابق، ص ص 105-106.

المطلب الثاني: السياسة النقدية عند المدرسة الكينيزية

لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائدا ومقبولا من جانب الاقتصاديين حتى بداية الثلاثينات من القرن الماضي، ثم جاءت أزمة الكساد الدولي الكبير 1929-1932 وما نتج عنها من آثار سلبية أين عجزت نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) على معالجة الأزمة بشكل فعال

وهنا ظهرت النظرية الكينيزية التي قدمت حولا مقترحة لحل مشكل الأزمة، ولقد وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها ودرس علاقته بمستوى الإنفاق الوطني ونادى بأن حيادية الدولة في هذه الظروف لم تعد مقبولة ومن ثم فلا بد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلفات الأزمة، حيث ربطت النظرية الكينيزية بين الدخل والإنفاق من خلال تعادل كمية النقود وبين الطلب على النقود بالإضافة إلى أن التوازن بين الاستثمار والادخار (توازن سوق السلع و الخدمات) مع التوازن في السوق النقدي يحقق توازن الاقتصاد العام¹.

لقد اقترح كينز بعض السياسات المالية (زيادة كمية النقود) التي تسمى سياسة النقود الرخيصة "أي الزيادة في عرض النقود مما يؤدي إلى تنشيط الطلب والذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى العام للأسعار" والتمويل عن طريق التضخم.

ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية عند كينز ليست بالمحايدة بل إيجابية إذن لن يقتصر تأثير النقود على المستوى العام للأسعار في كافة الأحوال، بل يمتد إلى مستويات الدخل و التشغيل و ذلك انطلاقا من فرضية أن حالة التوظيف الكامل حالة ضمن حالات عديدة يمكن أن يتوازن عندها الاقتصاد الوطني، وهكذا قد عكست النظرية الكينيزية المرحلة الثانية من تطور النظرية النقدية، ولكن تم بموجبها إدماج النظرية النقدية في النظرية الاقتصادية الكلية و بدأ الاهتمام يتحول من مجرد البحث عن أسباب تغير المستوى العام للأسعار إلى دراسة معالم سلوك النقود وأثره على مستوى النشاط الاقتصادي، كما أوضح كينز إمكانية نجاح السياسة النقدية في علاج مشكلات التضخم والكساد وقد فسر عمل هذه السياسة من خلال اعتماد السلطات النقدية لسياسة السوق المفتوحة وبالتالي التأثير على كمية النقود المعروضة سواء بالزيادة أو بالنقصان و هذا وفقا للظروف الزائدة و الأهداف المرغوب فيها، الأمر الذي يعكس على سعر الفائدة باعتبارها ظاهرة نقدية تتحدد بتلاقي قوى العرض والطلب على النقود، ومن ثم التأثير على الإنفاق الاستثماري والذي بدوره يؤثر على الدخل الوطني، ومن ثم التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ككل².

¹ جميل زيدان، "السياسات في الجهاز المالي"، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص ص 88-89.

² سمير محمد معنوق، "النظريات والسياسات النقدية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص ص 162-182.

مضمون النظرية:

- يعتمد التحليل الكينزي على فرضيات تختلف تماما عن فرضيات التقليديين، وهي¹:
- وجه كينز اهتماماته إلى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة)، و البحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني و الدخل الوطني، حيث أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها و سبب ذلك يرجع إلى دوافع مختلفة أهمها: المعاملات و المضاربة و الاحتياط.
 - قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة)، و أخذه لتفضيل السيولة في الاعتبار قد فتح أمامه أفاق جديدة لتحليل أثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي، و بذلك تغيرت النظرة إلى النقود أين أصبحت تشغل حيزا معتبرا في النظرية الاقتصادية. ومن ثم الاهتمام بالعوامل التي تؤثر في تحديد مستوى الناتج والتشغيل والدخل.
 - جاء بنظرية عامة للتوظيف التي تعالج كل مستويات التشغيل وكما أنها جاءت لتفسير التضخم والبطالة باعتبار أن كلا منهما ينجم أساسا عن تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال.
 - اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية، فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجامع " كحجم التشغيل، الدخل الوطني، الإنتاج الوطني، الطلب و العرض الكلي.".
 - رفض في تحليله قانون ساي وبين عدم وجود يد خفية وبذلك طلب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات و حدد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة حتى يصل الاقتصاد إلى التوظيف الكامل و يتحقق التوازن للدخل الوطني.
 - اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال* لتفسير أسباب عدم التوازن، فهو يرى أن حجم كل من الإنتاج والتشغيل والدخل يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال الذي يتكون من عنصرين أساسيين هما: الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية، فالطلب الأول يتوقف على عوامل موضوعية و ذاتية و نفسية أما الثاني على الكفاية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة.
 - وفقا لكينز لا يتمتع الأفراد بالرشادة، إذ يمكن أن يتعرض الأفراد لما يسمى بالخداع النقدي، وأن النقود سلعة كبقية السلع فتطلب لذاتها وثمنها يتمثل في سعر الفائدة وأن الأجور لا تعرف المرونة على التغيير بل إنها تصبح جامدة، أو على الأقل لا تقبل الانخفاض بعد حد معين، وأن الادخار يتوقف على مستوى الدخل وأن سعر الفائدة يعد بمثابة ظاهرة نقدية يتحدد وفقا لعرض النقود والطلب عليها.²

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سابق، ص 32.

² عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999 ص 113.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

كما طور كينز نظريته الشهيرة بالطلب على النقود والتي تتأثر بسعر الفائدة والتي تدعى "نظرية تفضيل السيولة The General Theory of Employment Interest and Money" والتي نشرها في كتابه عام 1936، حيث تساءل كينز كغيره من المفكرين عن دوافع الطلب على النقود، ووجد أن هذه الدوافع هي المبادلات والاحتياط والمضاربة

الفرع الأول: دافع المبادلات Transaction Motive

اعترف كينز بدافع المبادلات كما جاء به الكلاسيك (فيشر) أي استخدام النقود كوسيط للمبادلات اليومية و أن هذا الدافع يتأثر بحجم المبادلات بين الأفراد و أن هذه المبادلات أصلا تتأثر بمستوى الدخل وتشكل جزءا منه، أي أن محدد الطلب على النقود في دافع المبادلات هو $(Md_1 = f(y))$ وأن هذا الطلب لا يتأثر بسعر الفائدة.

الفرع الثاني: دافع الاحتياط Precautionary Motive

اعترف أيضا كينز بدافع الاحتياط كما جاء به الكلاسيك (كامبريدج) أي أن الأفراد يحتفظون بالنقود كاحتياط للحاجات غير المتوقعة، وأن حجم كمية النقود المحتفظ بها كاحتياطي تتأثر بحجم المبادلات المتوقع أن يجريها الأفراد بالمستقبل، وأن هذه المبادلات تتأثر أصلا بالدخل و أيضا لا يتأثر هذا الطلب بسعر الفائدة، وبالتالي تصبح دالة الطلب على النقود لغاية الاحتياط هو $Md_2 = f(y)$.

الفرع الثالث: دافع المضاربة Speculative Motive

لقد آمن كينز بوظيفة النقود كمستودع للقيمة، وأن الأفراد يحتفظون بالنقود لذاتها (لتحقيق ثروة منها)، وأن ذلك يتأثر أساسا بحجم الدخل. ولكن لماذا احتفظ بالنقود و لم يحتفظ بأصول أخرى تدر عائد؟

لقد قسم كينز الموجودات إلى نقود وسندات فقط، والسؤال الذي يطرح هنا يجب أن يكون كالتالي:

ما الذي يحدد احتفاظي بالنقود أو يحدد احتفاظي بالسندات لتحقيق عوائد منهما؟ الجواب هو سعر الفائدة فهناك ثلاث أسعار للفائدة و هي:

1- سعر الفائدة على السند و هو ثابت (لا يتغير حاليا أو مستقبليا)

2- سعر الفائدة السوقي السائد حاليا (سعر الفائدة البنكية)

3- سعر الفائدة التوازني (هو المتوقع في المستقبل)

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

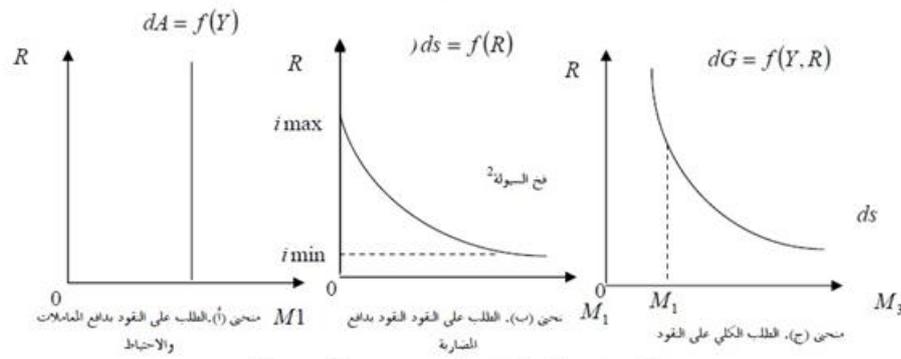
وسعر الفائدة المتوقع هو المعيار في تحديد الطلب، حيث نقارن بين الأسعار الثلاث:

● فإذا كان سعر الفائدة المتوقع سيرتفع فمعنى ذلك أن سعر الفائدة الحالي منخفض وأن أسعار السندات مرتفعة، لذلك احتفظ بالنقد.

● أما إذا كان المتوقع سينخفض، فمعنى ذلك أن الحالي مرتفع وأن أسعار السندات منخفضة لذلك احتفظ بالسندات (فالسند لأنه موجود(أصل) يشتري عندما ينخفض سعره في السوق وذلك عندما يكون سعر الفائدة مرتفع والمتوقع منخفض.)

● أما إذا كان سعر الفائدة المتوقع هو الأعلى، أي أن سعر الفائدة السائد وسعر الفائدة على السلع منخفض، معنى ذلك أن سعر السند الحالي مرتفع وبالتالي احتفظ بالنقد. أي أن دالة الطلب في دافع المضاربة هي سعر الفائدة والدخل¹.

الشكل رقم (01-02): التمثيل البياني للطلب على النقود عند كينز



المصدر: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 56.

المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقدي (المدرسة النقدية)

إن الأزمات الحادة التي يعاني منها النظام الرأسمالي التي تظهر بين فترة وأخرى والتي تتم معالجتها من خلال تصورات نظرية جديدة تتفاعل مع الحالة الاقتصادية الجديدة ولكن دون المساس بأسس هذا النظام، فالنظرية الكلاسيكية التي انهارت عندما عجزت عن السيطرة على أزمة الكساد الكبير (1929-1932)، ظهرت بعدها أفكار كينز التي كانت مناسبة لمعالجة جذور الأزمة لذلك أصبحت أفكار كينز بمثابة ثورة في فكر الاقتصاد الرأسمالي، إلا أنه هي الأخرى تعرضت لتصدعات سببها الأساسي ظهور مشكلات جديدة لم يعهدها من قبل النظام الرأسمالي تمثلت في معاشية التضخم مع الركود جنباً إلى جنب، و عليه إذا لابد من ظهور أفكار جديدة تستوعب هذه الحالة الجديدة و توجيهها لخدمة هذا النظام نفسه مما جعل النظرية النقدية المعاصرة تحاول الجمع بين

¹. أكرم حداد، مرجع سابق، ص ص 107-109.

التحليلين الكلاسيكي و الكينزي، لكن الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي في السبعينات دفعت بمجموعة من المفكرين الاقتصاديين للعودة إلى التحليل الكلاسيكي من خلال توجيهات معاصرة فظهرت ما يسمى مدرسة شيكاغو التي يتزعمها الاقتصاد الأمريكي ملتون فريدمان والتي أصبحت أفكارها دليل عملي في توجيه السياسات الاقتصادية للبلدان الرأسمالية للتخفيف من حدة الركود والتضخم.

فرضيات المدرسة النقدية: استغنت المدرسة النقدية عن فرضيتين من فروض النظرية التقليدية وهي¹:

1-فرضية ثبات حجم المبادلات عند مستوى التشغيل الكامل، لأن أزمة الكساد الكبير بينت عدم صحة هذا الافتراض.

2-فرضية ثبات سرعة تداول النقود.

استند فريدمان في تحليله على الفرضيات التالية²:

- أن الطلب على النقود هو دالة مستقرة بمتغيرات محدودة، أما دالة عرض النقود فتتغير باستمرار وأن الكمية النقدية (عرض النقود) مستقلة عن الطلب على النقود
- النقود تعطي منفعة لحائزها مثلها في ذلك مثل السلع وبذلك فإن إدخال الناتج الإجمالي في الطلب على النقود يرجع إلى أن الناتج الإجمالي يمثل قيد الإنفاق فهو بمنزلة مقياس الحجم
- الكمية الاسمية للنقود في وقت معين تتحدد من طرف السلطات النقدية، -
- التأكيد على فعالية و قوة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار و عدم اليقين في كفاءة السياسات المالية وأحسن سياسة تنتهج من طرف الحكومة هي السياسة التي تتحكم في نمو الكتلة النقدية بطريقة منتظمة مع النمو الاقتصادي دون تضخم و الذي سببه الرئيسي هو التوسع النقدي الكبير
- رفض فكرة مصيدة السيولة التي يتعرض لها الأعوان الاقتصاديين، وأن هناك معدل بطالة طبيعي وأنه ليست هناك بطالة إرادية.
- إن تمويل النفقات الحكومية عن طريق الاقتراض و/أو الضرائب تؤدي إلى إقصاء النفقات الخاصة بسرعة وبنفس القيمة، أما الدخل فلا يتغير، وعدم الاستقرار في الاقتصاد القومي هو نتيجة للسياسات الحكومية بينما القطاع الخاص فهو مستقر.

¹إبّن لونييس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة

الجزائر، 2010، ص 29-30.

² المرجع نفسه، ص 31.

المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية وقنوات انتقالها وعوامل نجاحها

المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية

أثار موضوع فعالية السياسة النقدية جدلا كبيرا لا يزال متواصلا، فمن وجهة نظر الكلاسيك تعتبر السياسة النقدية الأداة الوحيدة المعترف بها كمحور أساسي للسياسة الاقتصادية العامة، على اعتبار غياب السياسة المالية (عدم تدخل الحكومات في الحياة الاقتصادية)، وامتد هذا الفكر حتى بروز اختناقات شديدة نتج عنها أزمة كساد حادة في سنوات 1929-1933 وهنا أعلن عجز هذا المسلك عن الوقوف في وجه هذا الخلل، حيث أدى هذا الموقف إلى إدخال سياسة أخرى لإدارة الطلب أطلق عليها اسم "سياسة الميزانية"، على أثر أفكار "جون مينارد كينز" و يمكن للدولة التدخل من أجل التأثير على التوازن العام عن طريق السلع والخدمات من خلال السياسة المالية¹.

الفرع الأول: فعالية السياسة النقدية في الدول الرأسمالية المتقدمة

تتبلور السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية في استخدام الأدوات الكمية والخاصة للتأثير على عرض النقود، وبالتالي على الائتمان، ويعتمد نجاحها على التعاون التام والثقة المتبادلة بين البنوك المركزية والبنوك التجارية (وغيرها من المؤسسات المالية) من ناحية، ومن ناحية أخرى يعتمد على وجود أسواق نقدية ومالية منتظمة ومتقدمة. وبالتالي يؤدي تجاوز البنوك التجارية والمؤسسات المالية مع البنك المركزي، إلى تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية، وبالتالي تزيد فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي. ويؤدي وجود سوق نقدية كاملة ومنتظمة تتعامل في قبول وخصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل إلى زيادة فعالية سعر الخصم في التأثير على الائتمان عن طريق ما يحدثه من أثر على تكلفة خصم الأوراق التجارية الذي يمثل ائتمان قصير الأجل. كذلك يؤدي وجود سوق مالية كبيرة مرنة تتعامل مع الأوراق المالية إلى زيادة فعالية عمليات السوق المفتوحة في التأثير على الائتمان، ومن ثم على عرض النقود، عن طريق البنك المركزي عندما يدخل مشتريا أو بائعا لهذه الأوراق في هذا السوق

وإذا أضفنا إلى ذلك أن النقود المصرفية تمثل الجزء الأكبر والهام من كمية النقود المتداولة وبالتالي من عرض النقود في هذه الدول لتبين لنا أن تغيير نسبة الاحتياطي والسيولة يكون لها دور فعال في التأثير على عرض النقود.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 319.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

ومعنى ذلك، أن الأدوات الكمية للسياسة النقدية إذا دعمت بالأسلحة الأخرى للسياسة النقدية أي الأدوات الخاصة، لتبين لنا الدور الفعال الذي يمكن أن تقوم به السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود ومن ثم على النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية.

الفرع الثاني: عوائق فعالية السياسة النقدية في الدول النامية

يمكن تلخيص أسباب ضعف السياسة النقدية في الدول النامية في النقاط التالية¹:

- عدم وجود أسواق نقدية ومالية منظمة، وفي حالة وجودها فهي تتميز بضيق في نطاقها وهذا ما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم واستحالة تطبيق سياسة السوق المفتوحة.
- ضعف الدور الذي يقوم به البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية من شأنه أن يحول دون قيام البنوك التجارية بأي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي.
- تتجه البنوك التجارية في الدول النامية إلى تقديم القروض لتمويل قطاع التجارة) تمويل قصير الأجل (مقارنة بالتمويل المقدم لتمويل القطاع الإنتاجي) تمويل طويل الأجل (الذي يعتبر أحد دعائم التنمية الاقتصادية).
- ضعف الوعي النقدي والمصرفي، حيث يتجه الأفراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بأموالهم في شكل سيولة وليست ودائع أو أوراق مالية، الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية لهذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة.
- ضالة مرونة الاستثمارات للتغيرات التي تحدث لأسعار الفائدة بسبب ارتفاع درجة المخاطر وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، ولذلك فإن أي محاولة لزيادة الاستثمار يستلزم تخفيض كبير لسعر الفائدة.
- عدم وجود استقرار في المناخ السياسي، وتقلب في موازين مدفوعات تلك الدول والأنظمة الضريبية مما لا يشجع على الاستثمار الأجنبي وبالتالي عدم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
- يتم التداول النقدي في الدول النامية على أساس النقود المادية خاصة الورقية، أما النقود المصرفية فمزال دورها محدودا كأداة لتسوية المدفوعات باستثناء تلك المعاملات التي تتم بين المؤسسات.
- انخفاض مستوى الدخل وانتشار عادة الاكتناز وعدم انتشار البنوك والمؤسسات المالية في مختلف أرجاء الوطن.

كما أن هناك العديد من الأسباب التي قد تحد من سلطة البنك المركزي وجهازه المصرفي للقيام بالدور المطلوب، الأمر الذي يحد من فاعلية السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية، إلا أنه بالرغم من ذلك لتلك الاقتصاديات الاستغناء عن السياسة النقدية، بل إن برامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها الكثير من الاقتصاديات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي تشير إلى أن السياسة النقدية إحدى المحاور

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 33-34.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

الرئيسية لتلك البرامج، بل إن الإصلاحات الاقتصادية تتجه إلى سوق النقد والمال وتحقيق قابلية التحويل للعملة الوطنية وغيرها من الإصلاحات التي ستزيد من فاعلية السياسة النقدية في تلك الدول مستقبلاً.

المطلب الثاني: قنوات انتقال السياسة النقدية

يمكن أن ينتقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي من خلال ما يعرف بقنوات السياسة النقدية التي يبلغ بها أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعاً لاختيار الهدف الوسيط، فالفكرة الأساسية في هذا الموضوع هو أن تنتقل قرارات السياسة النقدية إلى الاقتصاد من خلال طرق تنتهي بالتأثير على الأسعار و الإنتاج، حيث أنه إذا انخفض سعر الفائدة الرئيسي فإن ذلك سيؤثر على كل من أسعار الفائدة في المدى الطويل، حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية و سعر الصرف، وتتأثر آلية انتقال أثر السياسة النقدية بشكل قوي ب: مرونة المتغيرات الاقتصادية، هيكل النظام المالي للدولة، هيكل الاقتصاد الكلي والأوضاع الاقتصادية بشكل عام¹.

يوجد على العموم أربعة قنوات رئيسية تقليدية وهي كالتالي: معدل الفائدة، سعر الأصول، سعر الصرف الخارجي، وقناة القروض.

الفرع الأول: قناة سعر الفائدة

يعتبر سعر الفائدة من الأدوات الهامة التي تستخدم في التحكم في حجم الائتمان وبالتالي في حجم العرض النقدي، فتحديد معدل الفائدة يعكس توجه السياسة النقدية للدولة إلى تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات أو الحد منه، وكذا دورها في مواجهة مشكلة التضخم والانكماش، يتأثر سعر الفائدة بسعر الخصم المحدد من طرف السلطة النقدية كما يحدد سعر الفائدة بشكل يزيد عن المعدل السنوي للرقم الأعلى للأسعار بنسبة 2-3%، حيث يتفاوت سعر الفائدة بين مختلف الدول وذلك يرجع إلى اختلاف معدلات التضخم، معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة ووضع ميزان المدفوعات. وتؤثر أسعار الفائدة على مختلف القرارات والمؤشرات الاقتصادية التي تساهم في تحديد مستوى الدخل القومي وأهمها:

1. تشجيع الجمهور على الادخار وإيداع أموالهم في البنوك.
2. تشجيع الاستثمار وزيادة الطلب عليه.
3. المحافظة على رؤوس الأموال المحلية ومنع هروبها نحو الخارج، وجذب رؤوس الأموال الخارجية.
4. المحافظة على استقرار سعر صرف العملة.

¹ أحمد شعبان محمد علي، "انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي، ودور البنوك المركزية، دراسة تحليلية، تطبيقية، لحالات مختارة من البلدان العربية" جمهورية مصر العربية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2006، ص 120.

5. التأثير على حجم الكتلة النقدية من خلال توسيع أو تقليص الائتمان المحلي¹.

الفرع الثاني: قناة سعر الأصول:

تعرف أيضا هذه القناة بتأثير الثروة على تغيرات سعر الفائدة، وتعمل هذه القناة من خلال منهجين أساسيين، أحدهما يركز على المؤسسات والآخر على سلوك العائلات وهو منهج المدرسة النقدية، كما تركز على تأثيرات الثروة الناجمة عن مجموعة واسعة من الأصول "السندات والأوراق المالية والعقارات السكنية" نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة و عادة ما تقاس هذه الأصول بأسعار الأسهم وهذا حسب Mishkin 1995 فنظرية Q. Tobin تشرح إحدى الآليات الرئيسية التي تؤدي بتغيرات أسعار الفائدة إلى تغيرات في أسعار الأصول التي بدورها تغذي في نهاية المطاف الطلب الكلي في هذه الآلية يعرف على أنه القيمة السوقية للمؤسسات مقسومة على تكلفة استبدال رأس المال.

وبصفة عامة، فإن التغيرات في سعر الأصول يمكن أن تؤثر على السلوك الإنفاقي للمؤسسات والعائلات على حد سواء، مما قد يؤدي بالمؤسسات والعائلات إلى عدم الوفاء بالتزاماتهم وعلى سبيل المثال فإن الانخفاض الكبير في سعر الأسهم يمكن أن يخفض من قيمة الموجودات السائلة لتسديد القروض ونتيجة لذلك قد تضطر العائلات والمؤسسات لتخفيض الإنفاق والاقتراض من أجل تدعيم ميزانياتهم.

الفرع الثالث: قناة سعر الصرف:

تعد قناة سعر الصرف من أهم قنوات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة أين تكون الأسواق المالية في المراحل البدائية وخاصة عندما يكون هناك سعر صرف عائم، في هذه الحالة تكون هذه القناة في الطريق الأسرع والأهم التي بفضلها تستطيع السياسة النقدية التأثير على أسعار الأصول. فعندما ترتفع أسعار الفائدة يزداد الطلب الأجنبي على الأصول المحلية فيرتفع بذلك سعر الصرف الاسمي من ناحية الطلب، فإن الانكماش النقدي الذي يعطي التقدير الحقيقي للعملة المحلية يؤدي إلى انخفاض صافي الصادرات ويضعف الطلب الكلي. أما من ناحية العرض، فإن مثل هذا التقدير قد يتسبب في انخفاض تكاليف الاستيراد بالعملة المحلية وهو ما قد يؤدي بالمؤسسات إلى خفض الأسعار حتى ولو لم يتغير الطلب الإجمالي. في هذه الاقتصاديات يمكن للتغيرات في الأسعار الناجمة عن سعر الصرف أن تعمل طريقها إلى هيكल التكاليف عن طريق تغيير الأجور والأسعار.

¹ محمد محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سورية وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2000، ص ص 195-196.

إذا كانت قناة سعر الصرف ذات أهمية وفعالة في نظام سعر الصرف العائم، فإنه في نظام سعر الصرف الثابت تكون فعالية هذه القناة مرتبطة بدرجة إحلال الأصول المحلية والأجنبية غير تامة فمن الممكن أن تتحرف معدلات الفائدة المحلية والأجنبية عن المستوى العام، وبالتالي تستطيع السياسة النقدية التأثير على سعر الصرف الحقيقي من خلال العمل على مستوى الأسعار، ومع ذلك استطاعت السياسة النقدية التأثير على صافي الصادرات في نظام سعر الصرف الثابت فإن ذلك يكون بصفة بطيئة و فترات تأخر طويلة، إلا أنه يمكن أن تكون هذه القناة فعالة عندما تكون درجة إحلال الأصول غير تامة كنتيجة لمراقبة رؤوس الأموال

الفرع الرابع: قناة القروض:

حسب Bernanke et Getler 1955 فإن قناة القروض ليست طريقة بديلة تختلف عن ميكانيزم انتقال النقود الكلاسيكي بل وعضوا عن ذلك هي مجموعة من العوامل التي توسع وتضخم آثار معدل الفائدة. إن التغيرات المحلية المتعلقة بالفرق في التكلفة بين التمويلات الخارجية عن طريق الأسهم أو الاستدانة والأموال المتحصل عليها داخليا بفضل الأرباح غير الموزعة من شأنها أن تضخم من الآثار المباشرة للسياسة النقدية المتعلقة بمعدل الفائدة.

إن قناة القروض تعمل وفق ميكانيزمين أساسيين وهذا نتيجة للعوائق والمشاكل النابعة من أسواق القروض، وهو ميكانيزم المحاسبية والقروض البنكية.

أولاً: ميكانيزم الميزانية المحاسبية

إن ميكانيزم الميزانية المحاسبية يعتمد على قيمة الأصول الخاصة بالمؤسسات وكذا إنفاقات الأسر، ففي هذه الحالة فإن الاختيار العكسي والخطر المعنوي يلعبان دوراً مهماً في تحديد الطريقة التي يعمل من خلاله هذا الميكانيزم. فمن جهة، الانكماش النقدي والذي من شأنه تخفيض أسعار أصول المؤسسات وكذا تخفيض صافي ثروتها يمكن أن يؤدي إلى انخفاض القروض لتمويل الإنفاق الاستهلاكي (مشكلة الاختيار العكسي)، ومن جهة ثانية فإن انخفاض ثروة المؤسسات (انخفاض الأصول) يؤدي إلى تخفيض حصص الشركاء وهو ما يعطيهم أكثر تحفيز للجوء للاستثمارات الخطيرة (الخطر المعنوي) وهذا ما قد يؤدي إلى تخفيض قروض الاستثمار من طرف المؤسسات المالية فيقل بذلك الإنفاق الاستهلاكي.

في هذا الجانب وكننتيجة نهائية، فإن انخفاض القروض هو عبارة عن استجابة لدالة العرض نتيجة مشكلات الاختيار العكسي والخطر المعنوي.

ثانياً: ميكانيزم القرض البنكي

إن قناة القرض البنكي تعمل على أساس الأدوار الخاصة التي تلعبها البنوك كوسيط مالي، فهي الأكثر ملائمة للتعامل بين المانحين والمقترضين خاصة المؤسسات الصغيرة أين يمكن ملاحظة وجود مشكلات عدم تناظر المعلومات وبالرغم من أن زيادة الإبداع المالي قد أدى إلى انتقاد هذه القناة إلا أن هناك شبه تأكيد من أن هذه القناة تكتسي أهمية كبيرة خاصة في الدول النامية¹.

المطلب الثالث: عوامل نجاح السياسة النقدية.

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي أي نظام اقتصادي، إنما يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها²:

- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة نظراً لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة، فكلما كان الهدف واضحاً ومحدداً كلما زاد ذلك من فعالية السياسة النقدية.
- هيكل النشاط الاقتصادي، مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة، اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية، وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار.
- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لاسيما النقدية منها.
- نظام سعر الصرف، إذ تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرناً أكثر من اقتصاد ذو سعر صرف ثابت.
- درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية.
- سياسة الاستثمار، مناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب، مدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة توافر أسواق مالية ونقدية متطورة.
- مدى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة حيث كلما تحقق ذلك للسلطة النقدية كلما أمكن للسياسة النقدية العمل باستقلالية، مما يمكنها من تحقيق نجاعتها وفعاليتها.
- توافر نظام معلوماتي فعال؛ إذ تؤثر السياسة النقدية في جميع الأسواق من خلال تأثيرها على كمية النقود. ومن هذا المنطلق فيجب على مصممي السياسة النقدية امتلاك معرفة شاملة وتفصيلية عن وضع الاقتصاد في مختلف أسواقه وطبيعة اختلالاته وإمكانياته.

حالة نشاط السوق الموازي، إذ كلما قل نشاط هذا السوق كلما أمكن التحكم في الاقتصاد وبالتالي تفعيل السياسة النقدية³.

¹ وجددي جميلة، السياسة النقدية وسياسية استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2015، ص ص 48-50.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 329.

³ مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الوادي، 2007، ص 67.

خلاصة الفصل

إن للسياسة النقدية دورا هام في تحقيق النمو الاقتصادي وتفاذي العجز الحاصل في اقتصاداتها، إضافة إلى استراتيجياتها والتي منها ما يعرف بالقديمة والتي تسمى استراتيجيات غير كاملة مثل نظرية القرص التجاري، ومبدأ الاحتياطات الحرة وأسعار الفائدة، وهناك استراتيجيات حديثة والتي تتمثل في اختيار هدف وسيط هو معدل النمو النقدي خلال سنة معينة، كما أن مخطط الاستراتيجية يبدأ من اختيار الأهداف الأولية ثم الوسيطة لتحقيق الأهداف النهائية.

إن اختيار الأهداف يعتبر مهما جدا ولا يمكن استخدام هدفين وسيطين لتحقيق هدف نهائي واحد لذلك يتعين على البنك المركزي اختيار هدف وسيط واحد، وإن استخدام العرض النقدي كوسيط سيجعل سعر الفائدة متقلبا، وإذا كان الهدف الوسيط هو سعر الفائدة فإنه سيجعل العرض النقدي متذبذبا.

وتعتبر السياسة النقدية أداة للمراقبة، فلقد اختلف هذا المفهوم بين المدارس الاقتصادية، فالكلاسيك اعتبروا أن النمو يتم تلقائيا دون تدخل الدولة واعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل مع افتراض حياد النقود، أما الكينزيين فقد نفوا النظرية الكلاسيكية وبأن النقود محايدة بل واعترفوا بأنها إيجابية إذ يلعب معدل الفائدة دور هام في انتقال أثر السياسة النقدية إلى المتغيرات الحقيقية. وأما فيما يخص النقديون فاعتقدوا أن للسياسة النقدية أثرا فعالا على مختلف الأنشطة الاقتصادية



الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم



تمهيد:

يعتبر التضخم ظاهرة ومشكلة اقتصادية في آن واحد قد تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، وتكاد تكون هذه الظاهرة متصفة بالانتظام والتكرار في حدوثها. فلقد ارتبطت أسبابها بعوامل عديدة ومختلفة وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تغير قيمة العملة وارتفاع أسعار مختلف السلع والخدمات وهذا ما يصاحبه آثار جمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

لقد كان الاعتقاد أن التأثير الفعال على التضخم يكون عن طريق السياسة النقدية التي تؤثر في الأسعار بشكل غير مباشر معتمدة على الاستهدافات الوسيطة مثل الكتلة النقدية وسعر الصرف وسعر الفائدة إلا أنه ومع بداية التسعينات تراجعت الكثير من الدول المتقدمة والنامية عن هذا الاعتقاد حيث انتقلت من التركيز على تلك الاستهدافات إلى التركيز على معدلات التضخم في حد ذاتها كاستهدافات وسيطة وهو ما يعرف بسياسة استهداف التضخم التي تجعل استقرار الأسعار في المدى الطويل هو الهدف النهائي الذي يجب العمل على تحقيقه.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

1. مفاهيم عامة حول التضخم.

2. النظريات المفسرة لظاهرة التضخم.

3. آثار التضخم وكيفية معالجته

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التضخم

المطلب الأول: تعريف التضخم:

يعتبر التضخم من بين الظواهر الأكثر شيوعاً في وقتنا الحالي، وقد لاقى اهتمام العديد من الاقتصاديين لما لها من آثار على الاقتصاد، وكذا بغيت الوصول إلى تفسير وتحديد دقيق لهذه الظاهرة من حيث مضمونها وأبعادها، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين هؤلاء الاقتصاديين حول تعريف موحد للتضخم، يلقي قبولاً عاماً في الفكر الاقتصادي.

وقد عبرت أغلب التعاريف عن تأثيرها بالنظرية الكمية للنقود حيث أعطت تفسيرات سهلة ومبسطة للتضخم من أبرزها أن التضخم هو الزيادة المستمرة في الأسعار نتيجة الزيادة في كمية النقود، كما عرفه عدة اقتصاديون كما يلي¹:

- بيرو " التضخم هو ازدياد النقد الجاهز دون زيادة السلع والخدمات. "

- كورنير "التضخم هو الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض عندما تبدأ الأسعار بالارتفاع. "

- لينر "زيادة الطلب على العرض. "

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 141.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.

- مارشال "التضخم هو الارتفاع المستمر في الأسعار."
- كلوز "التضخم هو الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك أو دافع."
- بيجو "تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة بواسطة عناصر الإنتاج."
- وبالتالي فإن المظهر العام للتضخم هو الارتفاع المستمر للأسعار، بدون مقابل في الإنتاج، أو بسبب قوة تضخمية اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسيرها. كما أن التضخم لا يصاحبه دوما ارتفاع الأسعار.

يمكن النظر للتضخم من حيث المظهر العام على أنه: " الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد وتقاس القيمة الحقيقية لوحدة النقد في وقت معين بالمتوسط العام لما يمكن أن يقتنى بهذه الوحدة من النقد من مختلف السلع والخدمات ". ومن الواضح أن هذا الكم من السلع والخدمات يقل بارتفاع أثمانها ويزيد بانخفاض هذه الأثمان، ومن ثم تسير القيمة الحقيقية أو القدرة لوحدة النقد عكسيا مع ارتفاع المستوى العام للأسعار والذي يقود إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود¹

ويمكن النظر للتضخم على أنه: زيادة كمية النقود بدرجة تتخفض معها قيمة النقود، أو على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.²

كما ينظر إلى التضخم على أنه: "الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار" وهذا يعني أنه ليس ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات في وقت معين مع انخفاض لأسعار سلع أخرى يعتبر تضخما، كم أن الارتفاع المفاجئ في الأسعار وفي وقت واحد لا يعد تضخما، حيث من الممكن أن تعود الأسعار إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أسبابها.³

كما ينظر للتضخم على أنه: ظاهرة اقتصادية مؤذية، وتعمل على تآكل القوة الشرائية للدخل المتاح، وتؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة.⁴

¹ جيبوري محمد، "تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي"، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بائل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص 156 .

² حربي محمد موسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 155.

³ محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 145.

⁴ عبد الرازق بني هاني، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2014، ص 211.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.

التضخم هو حالة اقتصادية تضعف فيها القدرة الشرائية للوحدة النقدية، بسبب ارتفاع الأسعار إلى مستويات عالية، وبموجب ذلك تزيد سرعة دوران النقود، وتتعطل وظيفة النقود كمخزن للقيمة، ويقتصر دورها كوسيط للتبادل فقط، بسبب انعدام النقود نسبياً.¹

ويعرف التضخم أيضاً بأنه: " الزيادة غير المرغوبة في المستوى العام للأسعار".²

كما عرف " بأنه الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد".³

وبالرغم من تعدد التعريفات إلا أن أغلبها يشير إلى أنها تمثل ارتفاعات متتالية في المستوى العام للأسعار وانخفاض في القوى الشرائية لوحدة النقد، أي أن تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية:

✓ إن قياس التضخم يتم بمعياري يسمى بالمستوى العام للأسعار والذي يعرف على أنه متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستخدمة والمستهلكة في بلد ما؛

✓ يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحاً ومحسوساً في المجتمع وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة زمنية طويلة نسبياً.⁴

من خلال ما سبق يمكن تعريف التضخم بأنه: ظاهرة نقدية متمثلة في الارتفاع العام

للأسعار،

المطلب الثاني: أنواع التضخم

إن تعدد المفاهيم الخاصة لكلمة التضخم أدى إلى وجود أنواع متعددة لها. على أن ذلك لا يعني أنه لا توجد علاقات، أو روابط بين هذه الأنواع، فقد تشترك هذه الأنواع بمظاهر وسمات خاصة تجعلها شديدة الصلة ببعضها: كتفسير ظاهرة التضخم بأنه عجز النقود المتداولة عن القيام بواجبها، ووظائفها بصفة كاملة، ومرضية.

كما أن سرد الأنواع المختلفة للتضخم يقتضي أن يكون بناءاً على معايير مختلفة هي

1 . تحكم الدولة في جهاز الائتمان.

2 . تعدد القطاعات الاقتصادية.

3 . مدى حدة الضغط التضخمي.

4 . الظواهر الجغرافية والطبيعية.

5 . اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية.

6 . مصدر الضغط التضخمي¹

¹ - إياذ عبد الفتاح النصور، " أساسيات الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص190.

² - السيد عطية عبد الواحد، "التحليل الاقتصادي الكلي"، النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص298.

³ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص200.

⁴ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص139.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.

الفرع الأول: تحكم الدولة في جهاز الائتمان

تحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الائتمان، ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها، حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية:

التضخم الطليق (المكشوف) الظاهر، التضخم المقيد (لمكبوت)، التضخم الكامن (الخفي)

أولاً: التضخم الطليق (المكشوف) الظاهر

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع ظاهر في الأسعار والأجور، والنفقات الأخرى التي تتصف حركتها بالمرونة وتتجلى في ارتفاع عام في الدخل النقدية، وذلك دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، أو التأثير فيها، حيث تتجلى مواقف هذه السلطات السلبية مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية، والتسارع فيها، وتراكمها، فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول النقدي للكميات النقدية المتداولة².

ثانياً: التضخم المكبوت (المقيد)

وهي حالة يتم خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل في وضع ضوابط وقيود تحول دون اتفاق كلي ومن هذه الإجراءات: تجميد الأسعار ومنعها من الارتفاع، الرقابة على الصرف، تحقيق وفير في الميزانية، والتقنين كالتقنين بالبطاقات³.

ثالثاً: التضخم الكامن (الخفي)

يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخل النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق، بفضل تدخل الدولة حيث حالت بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامناً، وخفياً لا يسمح له بالظهور وفي شكل انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية، الغذائية، والاستثمارية، وغالباً ما تتدخل العوامل والظروف الاقتصادية لإجبار الدولة على الحد من ظهور الظواهر التضخمية بالحد من الإنفاق في الحروب مثلاً، حيث يتمثل الإنتاج المدني بالتخفيض لصالح الإنتاج الحربي؛ فإمام هذا الوضع وقلة المعروض من السلع الغذائية والاستهلاكية التي يشتد الطلب عليها أثناء الحروب بفضل ارتفاع الدخل النقدية، وتزايدها تلجأ الدولة إلى إغلاق أوجه الإنفاق أمامها، وتعتمد إلى التقنين بتطبيق نظام الحصص بحيث لا يجوز الحيازة لأكثر من الحصص المقدرة للأفراد، وخير خبر شاهد على هذا النوع من التضخم، التجربة البريطانية في مكافحة ومحاربة هذا الأخير بهذه الإجراءات.

¹ غازي حسين عناية "التضخم المالي" مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص ص 56.

² المرجع نفسه، ص 57.

³ حسين بن سالم جابر الزبيدي "التضخم والكساد" مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 31.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.

الفرع الثاني: تعدد القطاعات الاقتصادية

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتعامل به في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي يتعامل به في سوق عوامل الإنتاج، كذلك التضخم المتعامل به في قطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية، ويحلل الاقتصادي كينز أنواع التضخم المتعامل بها في أسواق السلع إلى¹:

أولاً: التضخم السلعي

وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

ثانياً: التضخم الرأسمالي

وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها. وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أرباحا كبيرة تتحقق في كل من قطاعي الاستهلاك، والاستثمار.

وأما بالنسبة للاتجاهات التضخمية المتفشية في أسواق عوامل الإنتاج وأثارها على الدخل النقدية للأفراد فإن كينز يفرق بين نوعين آخرين من التضخم:

أ- **التضخم الربحي**: وهو ما يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة، بحيث تحقق أرباحا كبيرة في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.

ب- **التضخم الداخلي**: ويحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، ومنها أجور العمال، وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار في معادلتيه الاتنتين، فهو يقسم الأسواق إلى أسواق سلع الاستهلاك، وأسواق سلع الاستثمار، فعندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار فإن حالة من التوازن تحصل، وهي التي تتصف باستقرار في الأسعار. وفي هذه الحالة قد ينشأ النوع الأول من التضخم، وعندما تتعادل نفقة إنتاج سلع الاستثمار مع قيمة هذه السلع فإن النوع الثاني من التضخم قد ينشأ.

الفرع الثالث: مدى حدة الضغط التضخمي

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته، ودرجة قوته إلى: تضخم جامح، وتضخم غير جامح (متوسط)

¹غازي حسين عنابة، مرجع سابق ص ص 60-61.

أولاً: التضخم الجامح

وهو أشد أنواع التضخم أثارا وضرا على الاقتصاد الكلي، حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة للأسعار دون توقف، بحيث تترك آثارا ضارة، وكبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها، أو معالجتها، فتفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل، ومخزن للقيم، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها، واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثورة مما يجعل السلطات الحكومية تلجأ إلى التخلص من هذه النقود وذلك باستبدالها بعملة جديدة، كما حصل في كثير من البلدان التي عانت من تفشي هذه الأنواع من الاتجاهات التضخمية خاصة في فترات الحروب¹.

ثانياً: التضخم غير الجامح (المتوسط)

وهو تضخم ترتفع فيه معدلات الأسعار، ولكن بمستوى أقل من ارتفاعها بالنسبة للتضخم الجامح. بحيث تكون آثاره أقل خطورة على الاقتصاد القومي وبحيث يسهل على السلطات الحكومية علاجه، ومكافحته، والحد من آثاره بحيث لا يصل الأمر إلى فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول.

الفرع الرابع: الظواهر الجغرافية والطبيعية

تحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بحدوث ظواهر جغرافية، وطبيعية وقد لا يكون لها صفة الدوام، أو قد تكون بصورة طارئة وغير اعتيادية مثل: التضخم الطبيعي (الاستثنائي)، والتضخم الدوري (الحركي)

أولاً: التضخم الطبيعي (الاستثنائي)

وهو تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية حاصلة: كالتضخم الحاصل نتيجة الزلازل والبراكين، أو انتشار الأوبئة والأمراض، أو انفجار ثورة من الثروات كحافز سياسي لخلق بوادر تضخمية، أو بسبب الحروب. فهذه الظروف الطبيعية وغيرها قد تكون حافزا لبدء ظهور الاتجاهات التضخمية، واستفحالها بفضل العوامل الأخرى، فأتثناء الحروب يمر الاقتصاد بثلاث مراحل هي: فترة الاستعداد للحرب، فترة الحرب نفسها، وفترة ما بعد الحرب.

أ- فترة الاستعداد للحرب: حيث تتميز هذه الفترة بتزايد الإنفاق العام لتهيئة البلاد للحرب والقيام بالمشاريع الحربية على حساب المشاريع المدنية، مما يؤدي إلى انخفاض الناتج من السلع المدنية كالسلع الاستهلاكية والغذائية، مما يترتب عنه ارتفاع في الأسعار وتتميز هذه الفترة كذلك بانخفاض الاستيراد

¹ المرجع نفسه، ص ص61-62.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.

لعدم توفر العملة الأجنبية، وضعف الادخار، وفرض الحماية الجمركية الخ، كما حصل في ألمانيا في بداية الحرب العالمية الثانية.

ب- فترة الحرب نفسها: حيث تتميز هذه الفترة بقلّة الأيدي العاملة، ضعف الإنتاج، وظهور البوادر التضامنية بين أفراد المجتمع، حيث تنتشر الأفكار الاجتماعية، التضامنية، الوطنية، وغيرها من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الحاصلة بسبب الحرب، حيث يقال أن عدم شدة ارتفاع الأسعار في بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية كان بسبب النظام، وتضامن الطبقة العاملة مع الإجراءات الحكومية المتخذة، ومنها تجميد الأجور.

ج- فترة ما بعد الحرب: تعتبر امتدادا لفترة الحرب نفسها، حيث يصعب مكافحة التضخم وارتفاعات الأسعار في بداية هذه الفترة.

ثانيا: التضخم الحركي (الدوري)

وهذا التضخم يعتبر سمة من سمات النظام الرأسمالي، حيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة، كالأزمات الاقتصادية المتجددة، ومنها الظواهر التضخمية الدورية التي تتصف بالحركة الدورية.

الفرع الخامس: اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية

فطبيعة القوى التضخمية تتمثل بخاصية واحدة ومتشابهة مهما تعددت النظم الاقتصادية والاجتماعية، فاختلال التناسب والتوازن ما بين العرض والطلب هو سبب ظهور هذه الاتجاهات التضخمية كمؤشر من مؤشرات شدة الضغط التضخمي المتفشي. على أن ذلك لا يعني أن الاتجاهات التضخمية واحدة وذات خصائص متشابهة، فالاتجاهات التضخمية في الأنظمة الرأسمالية إنما تتجلى بارتفاع مستمر في المستويات العامة للأسعار بينما تتجلى هذه الاتجاهات التضخمية في الأنظمة الاشتراكية بتناقص مستمر في المخزون السلعي¹.

الفرع السادس: الضغط التضخمي

يمكن أن يقسم التضخم بالنسبة لهذا المعيار إلى²:

¹المرجع نفسه، ص ص 61-62.

²المرجع نفسه، ص ص 66-70.

أولاً: تضخم الطلب أو التضخم الناشئ عن جذب الطلب

وهو "زيادة الطلب الكلي على السلع والمنتجات عن نسبة المعروض منها محددة بثمن معين ثابت"، بحيث ينتج عن هذا الخلل في التوازن ما بين العرض والطلب ارتفاع عام في المستوى العام للأسعار، فهو يعبر عن اشتداد طلب الأفراد على شراء السلع، والمنتجات، أو الحصول عليها بنسبة تفوق المعروض من هذه السلع، والمنتجات المتوفرة في الأسواق، بحيث لا يمكن زيادة هذا المعروض لتلبية الطلب الكلي، لبلوغ الجهاز الإنتاجي القومي طاقته القصوى لتشغيل عناصر الإنتاج الجاهزة بصورة تتم عن وصول الاقتصاد القومي لمرحلة التشغيل الكامل مما يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

ثانياً: تضخم التكاليف

وهو ما يعبر عنه بالتضخم الناشئ عن ارتفاع التكاليف أو تضخم النفقات. ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بنسبة تفوق عن معدل الزيادة الإنتاجية ارتفاعاً يؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار السائدة، حيث يحدث خلل في التوازن بين المنتجات والخدمات وبين التكاليف والنفقات، فالعوامل المنشئة لهذا النوع من التضخم لا ترجع إلى التغيرات الخاصة بعامل فائض الطلب بل هي مستقلة عنه وتنسب إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في المجتمع والتي بدورها تسبب تغيرات في حركات عوامل الإنتاج نحو الارتفاع والزيادة فتدفع الأسعار نحو الارتفاع.

ثالثاً: التضخم الذاتي

يرجع إلى ارتفاع معدلات الأجور، وإلى عوامل فائض الطلب، بحيث ترتفع معدلات الأجور بنسبة تزيد عن ارتفاع معدلات الكفاءة الإنتاجية، فتكون هناك فارق كبيرة بين ارتفاعات الأجور وبين الكفاءات الإنتاجية، مما يترتب عليه ارتفاع كبير ومستمر لمعدلات الأسعار والأجور. فهذا النوع من التضخم لا يستلزم بالضرورة وجود فائض في الطلب بحيث يزيد عن العرض، وإنما ينشأ نتيجة الارتفاعات المستمرة في معدلات الأجور والأسعار. كما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين 1957-1960، حيث سادت الظواهر التضخمية الناتجة عن الارتفاعات المتوالية لمعدلات الأسعار والأجور دون أن يكون هناك فائض الطلب في الأسواق. وكذلك فإن هذا النوع من التضخم التلقائي لا يوجد في المجتمعات الاشتراكية وإنما هو خاص بالمجتمعات الرأسمالية، حيث تسمح الظروف فيها لتسابق معدلات الأسعار ولأجور نحو الزيادة والارتفاع: كوجود المنظمات النقابية القوية وانتشار العوامل التي تساعد في التحكم بحركات الأسعار، وتحديد الربح والسيطرة على الأسواق والاحتكار فيها. فالتضخم الذاتي إذن يكون نتيجة الزيادات المتتالية للأجور في البلدان الرأسمالية.

المطلب الثالث: أسباب التضخم

بمقتضى التحليل الكينزي فإن الطلب الكلي الفعلي يعتبر عاملاً رئيسياً وفعالاً في تحديد مستويات التوظيف، الدخل والإنتاج، فالعلاقة وطيدة ما بين نظرية الطلب الكلي الفعلي وبين نظريات التوظيف،

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.

الدخل والإنتاج، فالتغيرات في مستويات الدخل، الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار والادخار تعتمد بصفة رئيسية على التغيرات في مستويات الطلب الكلي الفعال. وتتحدد مستويات التوازن والاستقرار الاقتصادي في حجم معين من الطلب الكلي الفعلي عند مستوى معين من الاستخدام الكامل¹.

وبمقتضى التحليل الكينزي فإن الطلب الكلي الفعال يعتبر عاملا رئيسيا في تحديد مستويات العمالة، الدخل، والإنتاج، فالتغيرات في مستويات الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار والادخار تعتمد بصفة رئيسية على التغيرات في مستويات الطلب الكلي الفعال. وفي حالة التضخم يعبر عن الخلل في التوازن بارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي أو بانخفاض العرض الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، ويمكن البحث في هذه الحالة في مجموع العوامل الدافعة للطلب الكلي الفعال نحو الارتفاع، وكذلك في مجموع العوامل الدافعة للعرض الكلي نحو الانخفاض².

الفرع الأول: العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع

أولا: زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري

إن النظريات الخاصة بالتوازن والخاصة بالعرض والطلب الكلي وجهاز الأئتمان تفترض اقتران الخلل في التوازن بالزيادة في الإنفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، ويتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي وعند هذا المستوى يحدث التضخم والمتمثل في الزيادة في الإنفاق الكلي التي لا تقابلها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة على فرض الوصول إلى حجم التشغيل الكامل، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم³.

ثانيا: التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف

إن توسع البنوك التجارية في منح الائتمان والاعتمادات يعتبر عاملا مهما في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج فتشجع المصارف على فتح عمليات الائتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبئا عن ظاهرة تضخمية بسبب الاعتمادات التي فتحتها المصارف للمنتجين⁴.

¹غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 11.

²بلعوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 148.

³المرجع نفسه، ص 149.

⁴المرجع نفسه، ص 149.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.

ثالثا: الارتفاع في معدلات الأجور

لعلّ السبب المباشر والفعال في ارتفاع معدلات الأجور يرجع للعمال ممثلين في اتحاداتهم يقاومون أي محاولة لتخفيض أجورهم أو حتى تثبيتها وذلك لتمسكهم بما يسميه "كينز" خلق النقود، فينعكس ذلك في شكل ارتفاع في دخولهم النقدية حتى لو كانت اسمية وليست حقيقية مما يترتب عليه ارتفاع اسمي وليس حقيقي لمستوى الطلب الكلي الفعال، لكن الزيادة الحقيقية للإنفاق الكلي أي الطلب الفعلي عند مستويات التشغيل الكامل هي العامل الفعال في إحداث الصدمات التضخمية، فزيادة معدلات الأجور ترفع من حدة تكاليف النفقات الإنتاجية مما يخفض من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل¹.

رابعا: العجز في الميزانية

يقصد بها زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تقتضيه الحكومة من البنك المركزي، وهو وسيلة تلجأ إليها الحكومة على الرغم بعلمها من آثارها السيئة وذلك في سبيل إنعاش الحركة الاقتصادية وتنفيذ برامجها المدنية والعسكرية هذا في حالة ما قبل مستوى التشغيل الكامل.

أما في حالة مستوى التشغيل الكامل فإن النفقات العامة في هذه الحالة لا تجد لها منفذا سليما وتكون في هذه الحالة سببا في ارتفاع الأسعار، والتي كانت كنتيجة لعدم التوازن ما بين فائض النقد المتداول المتمثل بزيادة الإنفاق العام والمعروض السلعي.

خامسا: تمويل العمليات الحربية

تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، ففي هذه الحالة إذا أرت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت تلجأ إلى آلة الإصدار لتمدها بالمال اللازم لتغطية النفقات الحاصلة قبل الحرب وبعدها.

سادسا: التوقعات والأوضاع النفسية

كثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير في نشوء بعض الظواهر التضخمية خاصة في فترات الحروب، حيث تكون الظروف مهيأة لتقبل الأقاويل والتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا الأمر الذي يزيد من حركة النشاط والانتعاش، وفي قطاع الاستثمار يترتب على التنبؤ بارتفاع الأسعار إقدام

¹غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص ص 109-110.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.

المنتجين على تجنيد أصولهم الحالية للحصول على أكبر قدر من الأرباح فترتفع الكفاية الحدية لأرس المال المستثمر، مما يزيد من حدة ارتفاع الطلب الكلي الفعال والعكس عند التنبؤ بانخفاض الأسعار¹.

الفرع الثاني: العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض

بما أن التضخم يعود إلى اختلال العلاقة بين الطلب الكلي الفعال، وما يقابله من معروض السلع والمنتجات عن مستوى التشغيل الكامل، فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعال يعود لأمر كثيرة منها:

أولاً: تحقيق مرحلة الاستخدام التام

قد يصل الاقتصاد الوطني لمرحلة من الاستخدام والتشغيل الكامل والتام لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى بحيث يبقى الجهاز الإنتاجي عاجزاً، عن دون المستوى المرتفع للطلب الكلي.

ثانياً: عدم كفاية الجهاز الإنتاجي

قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والكفاية في تزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع، وقد يعود عدم المرونة إلى نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية، وقد تكون الأساليب المتبعة قديمة، ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة. وقد يكون النقص في العناصر الإنتاجية كالعامل، والموظفين المختصين والمواد الأولية.

ثالثاً: النقص في رأس المال العيني

قد يعود عدم المرونة للجهاز الإنتاجي إلى نقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل، مما يباعد ما بين النقد المتداول، وبين المعروض من السلع والمنتجات والثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص، وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود خلل توازني في الأسواق المحلية الذي يعبر عن النقص في العرض الإنتاجي.

فالتضخم إذن يتمثل في انخفاض المردود الإنتاجي المعروض عن الطلب الكلي الفعال المقابل له، كما يتمثل في ارتفاع الطلب الكلي الفعال عن المردود الإنتاجي المعروض المقابل له، أي إلى عوامل انخفاض العرض الكلي وعوامل ارتفاع الطلب الكلي الفعال².

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم

تختلف تفسيرات ظاهرة التضخم نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة أمنية معينة ونتيجة للأسباب التي أدت إلى نشأ، فتفسير التضخم خلال فترة زمنية يمكن ألا يتطابق مع تفسيره في فترة

¹ بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 151-149.

² المرجع نفسه، ص ص 151-152.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.

أخرى تختلف ظروفها عن الفترة السابقة، إلا إن تعدد النظريات المفسرة للتضخم لا بعد تناقضا فيما بينها، بل يؤدي إلى تعريف كامل، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم المدارس التي عرفت التضخم:

المطلب الأول: النظرية النقدية التقليدية لتفسير التضخم

ترتكز هذه النظرية في تفسيرها للتضخم على النظرية الكمية للنقود، والتي تفسر ظهور الفجوات التضخمية نتيجة للعلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، أي أن كل تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدل وبنفس الاتجاه مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، حيث كان هذا الاعتقاد سائدا في الفترة ما بين أواخر القرن 18 وبداية القرن¹19، ولقد قام بوضع هذه النظرية وتأطيرها كل من الاقتصادي جون لوك (1632-1704)، ودافيد هيوم (1773-1836) والاقتصادي الفرنسي مونتسكيو (1689-1755)²

لقد كان الفكر الكلاسيكي ينظر إلى النقود بأنها مثل باقي السلع الأخرى فيما يخص بتحديد قيمتها، وهي تخضع لعوامل وقوى مختلفة منها تلك المتصلة بالعرض والطلب، حيث تحدد قيمة النقود بالتغير الحاصل في الطلب، أو التغير الحاصل في العرض، أو التغير الحاصل في كليهما.

ومن الفروض والدعائم التي تركز عليها هذه النظرية في تحليلها للظواهر التضخمية ما يلي:

- كمية النقود هي العامل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار.
- تتناسب كمية النقود تناسبا عكسيا مع القيمة التي تمثلها، أي انه إذا زادت كمية النقد المتداول انخفضت القوة الشرائية للنقود.
- تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الأسعار، أي إذا زادت كمية النقود المتداولة يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار وبنفس النسبة، والعكس صحيح.
- تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الطلب على السلع وعكسيا مع العرض، أي إذا زادت كمية النقود المتبادلة فانه يرتفع معدل الطلب على المنتجات وينقص العرض لها.
- تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج³.

¹- احمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (حالة الجمهورية اليمنية 90-30)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص 73.

²- جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 102.

³غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 27-29.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.

ويمكن تبين أفكار هذه النظرية من خلال المعادلتين التاليتين:

الفرع الأول: معادلة التبادل لفيشر:

تقوم هذه النظرية على أن التضخم يرتبط بصورة أساسية بعرض النقود، أي أن قيمة النقود تتحدد وفق قوى العرض والطلب عليها شأنها شأن بقية السلع الأخرى، فوفق هذا المفهوم صيغة معادلة التبادل من طرف الأمريكي إفرنج فيشر سنة 1911م، والذي يرى بان الطلب على النقود لغرض المبادلات يؤكد على وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة ويقوم ذلك على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والشاري تتطلب استبدال النقود بالسلع والخدمات، فيجب أن تتساوى قيمة النقود مع قيمة السلع والخدمات التي تم تبادلها، ففي أي لحظة زمنية يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات مع عدد المعاملات T مضروبا في سعر المعاملات P وعليه فان قيمة $(P.T)$ ستكون متساوية مع قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود M مضروبا في سرعة تداول النقود V ، ويمكن التعبير عن هذه المطابقة بالمعادلة التالية: $MV=PT$

حيث:

M : كمية النقود، وهي المتغير الفعال يتحدد مقدارها بواسطة البنك المركزي.

V : سرعة تداول النقود فهي ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى.

P : المستوى العام للأسعار.

T : كمية المبادلات المحققة خلال فترة معينة تعتبر ثابتة في المدى القصير، وهذا لكي تتغير الأسعار بتغير كمية النقود يجب ان تكون الكمية المعروضة من السلع ثابتة¹.

ومن المعادلة السابقة يمكننا استنتاج المعادلة التالية:

$$P = \frac{MV}{T}$$

يتضح من خلال هذه المعادلة أن مستوى الأسعار يعتمد على كمية النقود، وان التغير في السعر

يكون بنفس التغير فكمية النقود مع ثبات كل من V و T ²

ورغم القبول العام لمعادلة التبادل لفيشر، إلا انه سجلت عليها بعض الانتقادات والتي من أهمها:

- أن هذه المعادلة لا تصلح للاختبار الإحصائي.

¹ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 81.

² - المرجع نفسه، ص 81.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.

- أن كمية المبادلات تشمل جميع المبادلات بدون تفرقة بين التي تخص الإنتاج والتي تخص الأسواق المالية وكذلك التي تتعلق بتبادل أصول حقيقية، مما ينجز عنه ان كمية المبادلات تحتوي على سلع غير متجانسة ومن الصعب استخدام مقياس واحد لقياسها، لذلك تعتبر كمية المبادلات كمية غير قابلة للقياس.

- صعوبة تحديد السعر P في هذه المعادلة، أي هل يعتبر هذا السعر متوسط عام للأسعار؟ أو متوسط كمية النقود المدفوعة عند إجراء كل معاملة؟

- بالنسبة لسرعة دوران النقود يصعب معرفتها كما يمكن أن لا تكون ثابتة¹.

الفرع الثاني: معادلة كمبرج للأرصدة النقدية

يعود لألفريد مارشال وبيجو وأعضاء مدرسة كامبردج النيوكلاسيكية الفضل في صياغة هذه المعادلة، تركز هذه المعادلة على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي، وتقوم على اعتبار أن هناك نسبة من الدخل القومي يحتفظ به الأفراد في صورة نقدية، تتغير هذه النسبة مع تغير مستوى الدخل.

يرتكز هذا التحليل في تحديده للتضخم تبعا لتغير نسبة الدخل التي يتم الاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة إلى ارتفاع مستويات الأسعار نتيجة لتوجيه الجزء الأكبر من الدخل للإنفاق على شراء السلع والخدمات وذلك نظرا لافتراض وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، وعدم إمكانية زيادة الإنتاج في الأجل القصير لان جميع الموارد الاقتصادية مستخدمة إلى أقصى طاقة ممكنة².

ويتم التعبير عن هذه الفكرة وفق هذه المعادلة $M=K \times Y \times P$

M: كمية النقود، وهي بنفس المفهوم السابق لفيشر تشمل كافة النقود بمختلف أنواعها.

K: يعبر عن التفضيل النقدي للمجتمع، فهو يشير إلى النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها على شكل نقدي سائل، وهي بمثابة الأساس في معادلة مارشال الذي يستند إليها في تحليله.

Y: الناتج الوطني الحقيقي، يتكون من كميات المنتج النهائي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، أي أن هذه المعادلة تركز على الاهتمام على كميات المعاملات في الإنتاج النهائي مقدرا في شكل معاملات عينية.

¹- سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2005-2006، ص 35.

² احمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (حالة الجمهورية اليمنية (90-03))، مذكرة ماجستير في علوم التسيير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص 39.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.

P: مستوى الأسعار، والذي هو متوسط الأسعار للمنتجات النهائية فقط، عكس معادلة فيشر الذي يشير فيه P إلى متوسط عام للأسعار لكافة المعاملات التي تشمل عليها T.

وما يمكن استخلاصه من معادلة كمبرج للأرصدة النقدية هو ما يلي:

1- العلاقة بين التفضيل النقدي K ومستوى الأسعار P هي علاقة عكسية.

2- العلاقة بين كمية النقود والأسعار هي علاقة طردية.

3- اعتبرت معادلة فيشر النقود وسيطا للمبادلة ووسيلة للدفع فقط، أما هذه المعادلة فأضافت وظيفة الادخار.

وكفائدة مستخلصة من النظرية الكمية للنقود أنه كان لها الفضل في التنبيه إلى خطورة الدور الذي يلعبه الإفراط النقدي في إحداث التضخم، وبيئت الخلل الذي يمكن أن يحدث بين كمية النقود وحجم السلع والخدمات والذي يتسبب في حدوث ارتفاعات في الأسعار، لكنها لم تسلم من الانتقادات الموجهة إليها¹.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للتحليل الكلاسيكي في مجال تغيير التضخم:

* ليس من الصحة القول بان التغيير في كمية النقود يؤدي إلى تغيير في المستوى العام في الأسعار وبنفس النسبة، لان التغيير في كمية النقود قد لا يصاحبه تغيير في الطلب يؤدي إلى التغيير في الأسعار، ولذلك قد يلجأ الأفراد إلى الاكتناز أثناء زيادة النقود المتداولة بدلا من إنفاق نقودهم على السلع، كذلك يمكن للأسعار أن تتغير نتيجة التغيير الحاصل في كمية النقود لكن ليس بنفس النسبة، فيمكن أن ترتفع الأسعار بنسبة اقل من الزيادة في كمية النقد، وذلك بارتفاع الطلب بنسبة اقل من ارتفاع كمية النقود المتداولة فتبقى الفجوة بين الطلب والعرض ضئيلة لا يترتب عليها ارتفاع كبير في الأسعار.

* اعتبرت هذه النظرية أن للنقود وظيفة واحدة وهي كونها وسيط للمبادلات دون النظر للوظائف الأخرى كاعتبارها مخزونا للقيمة.

* تفترض النظرية الكمية بان العنصر الفعال في معادلة التبادل هي كمية النقود كمؤثر على الأسعار².

* لا يمكن التسليم بتحقيق التشغيل الكامل بصفة دائمة، لان الواقع يكذب تحقق هذا بصفة دائمة.

* يعاب على التحليل الكلاسيكي أيضا تجاهله لأثر التغيير في سعر الفائدة على مستوى الأسعار، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تخفيض مستويات الأسعار، لأنه بوجود سعر الفائدة المرتفع، فان المتعاملين

¹ سعيد هنتاه، مرجع سابق، ص 55 56.

² غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 31 33.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.

الاقتصاديين لا يطلبون النقود في شكل قروض، مما يقلص مستوى الإنفاق العام ومنه ينخفض مستوى الأسعار¹.

المطلب الثاني: النظرية الكينزية لتفسير التضخم

أنت النظرية الكينزية بأدوات تحليل جديدة والتي طرحت الكثير من الجدل في النظرية الاقتصادية، وكانت هذه الأدوات نقدا لأهم المبادئ الكلاسيكية التي كانت منتشرة قبل سنة 1939م، حيث أتى جون مينارد كينز معالجا لأخطاء النظرية الكلاسيكية ومحاولا من خلال ذلك إخراج الاقتصاد العالمي من أزمة الكساد الكبير لسنة 1929م، وفيما يلي سنتطرق لأهم أفكاره في تحليل ظاهرة التضخم.

لقد اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل الوطني، كما استند على التقلبات التي تحدث في الإنفاق الوطني بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، أي أن التحليل الكينزي يعتمد في تفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي²، حيث يرى كينز أن زيادة الطلب الفعلي الذي لا يواكبه زيادة في السلع والخدمات (العرض المتاح)، هو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فالتضخم مرتبط بحدوث تطورات في عدد من المتغيرات الاقتصادية أهمها:

- العرض الكلي المتاح.
- الطلب الكلي الفعلي، يتمثل في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية عند الاستخدام التام.
- كمية النقود المعروضة للتداول.
- أسعار الفائدة.
- مستوى التشغيل في الجهاز الإنتاجي، أي نسبة استخدام عوامل الإنتاج هل استخدمت كلياً أو جزئياً.

ويفترض كينز في تحليله أن التوازن هي تلك التي يكون فيها الطلب الكلي يعادل مستوى الاستخدام التام، وأن حدوث خلل في ذلك التوازن يعني في الحقيقة حالتين:

- 1- إذا كان الطلب الكلي أكبر من مستوى الاستخدام التام فإنه توجد حالة تضخم.
- 2- إذا كان الطلب الكلي أقل من مستوى الاستخدام التام فإنه حالة الكساد³.

¹ تيجاني بالرقى، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد اثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006، ص 196.

² أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سابق، ص 41.

³ تيجاني بالرقى، مرجع سابق، ص 199.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.

3- ولقد انتقد كينز ما ذهبت إليها النظرية الكلاسيكية في اعتبارها أن المستوى العام للأسعار دالة في كمية النقود فقط حيث أشار كينز إلى أن الزيادة في كمية النقود، سيكون أثره مجرد زيادة في الطلب على النقود هذا عندما تسود حالة الكساد ويقع الاقتصاد في "مصيدة السيولة"¹، ويعتمد التحليل الكينزي في تفسير التضخم على مرحلتين أساسيتين:

الفرع الأول: مرحلة ما قبل بلوغ الاقتصاد الوطني مستوى التشغيل الكامل

في هذه المرحلة تكون الأجهزة الإنتاجية لم تصل إلى أقصى طاقتها أي أن هناك موارد اقتصادية عاطلة غير مستغلة، وبالتالي فإن حدوث زيادة في الطلب لن يترتب عليه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، لأن الزيادة في الطلب سيصاحبها زيادة مقابلة في عرض السلع والخدمات من خلال استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة مما لا يؤثر في مستويات الأسعار، إلا أنه وفي ظل زيادة استخدام عوامل الإنتاج العاطلة، فإنه من المتوقع أن يصاحب الزيادة في الطلب زيادة في المستوى العام للأسعار، يطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم الجزئي ولا يعد هذا التضخم حقيقياً.

الفرع الثاني: مرحلة التشغيل الكامل

- هي المرحلة التي تشغل فيها كافة الموارد الاقتصادية، حيث يؤدي زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي لها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، نظراً لعدم وجود موارد اقتصادية عاطلة يمكن استخدامها لمواجهة الزيادة في حجم الطلب، مما يؤدي إلى حدوث تضخم حقيقي حسب كينز.

- زيادة على ذلك فلا تعتبر هذه النظرية أن زيادة كمية النقود عند التشغيل التام يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وذلك عندما يصاحب الزيادة في كمية النقود زيادة في تفضيل السيولة والاكتناز لدى الأفراد²

المطلب الثالث: النظرية المعاصرة لتفسير التضخم

يرى فريدمان في تفسيره للتضخم بأنه ظاهرة نقدية، باعتباره نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج، أي أن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ولقد رفض كذلك دور الأجور والنفقة في تغير الأسعار، ولا يؤيد بوجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة على المدى الطويل، فهذه النظرية تتمثل في نظرية الطلب على النقود، حيث

¹ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 135.

² أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سابق، ص ص 42-43.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.

أنها تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود والتغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلا ما يطرأ للطلب على النقود من تغيرات.

فقد أشار فريدمان إلى الحالات التالية لتأثيرات زيادة كميات النقود¹:

- من الممكن التصور أن أثر هذه الزيادة تمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن يمارس تأثيراً على الدخل الوطني الحقيقي والأسعار.
 - يمكن أن تنعكس الزيادة في كمية النقود كلياً في رفع المستوى العام للأسعار دون إحداث تأثير في سرعة دوران النقود والنتاج الوطني وهو موقف أنصار النظرية الكمية التقليدية.
 - ويمكن التصور أن الزيادة في كمية النقود تمتصه زيادة في الطلب على السيولة والأثر المتبقي ينعكس في تغير كل من الأسعار والنتاج الوطني، هذا كما وقع في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الحرب الأهلية 1865م حتى 1879م، حيث زاد الرصيد النقدي خلال هذه الفترة بـ 10% في حين ارتفع الدخل الوطني الحقيقي إلى الضعف وانخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة إلى النصف بالقياس إلى مستواه في بداية الفترة.
 - كذلك يمكن لتغير كمية النقود أن تتغير سرعة دورانها في نفس الاتجاه وينعكس هذا في تغير الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة².
- ويرى فريدمان بأن الطلب على النقود يتوقف على أذواق المستهلكين والأفضليات التي يرونها بالإضافة إلى دخل أو ثروة الفرد باعتبارها عنصراً أساسياً في الطلب على النقود.
- إذن فالنظرية الكمية الحديثة تعتبر التضخم ما هو إلا نتيجة زيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، غير أنها لم تفترض ثبات الإنتاج وسرعة تداول النقود عكس النظرية الكمية الكلاسيكية.

¹ أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سابق، ص ص 45-64.

² سعيد هتهات، مرجع سابق، ص ص 65-66.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.

المبحث الثالث: آثار التضخم وكيفية معالجته

إن التضخم كظاهرة نقدية له من الآثار الاقتصادية والاجتماعية ما يتجاوز خاصيته النقدية وكون هذه الظاهرة تعيق مسار التنمية في اقتصاديات دول العالم فإنه من الصعب حصر آثارها، وفيما يلي نحاول إبراز أهم هذه الآثار.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للتضخم

تؤدي ظاهرة التضخم في الاقتصاد إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عملية التنمية الاقتصادية، وتتجم هذه الآثار، نتيجة التغير في قيمة النقود أثناء تعرض الاقتصاد لموجات تضخمية تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد بنفس نسبة الارتفاع في مستويات الأسعار، ويؤدي الانخفاض في قيمة النقود إلى التأثير على مستوى معيشة مختلف فئات المجتمع من خلال تأثيره على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد والذي يتناقص بارتفاع المستوى العام للأسعار.¹ وتختلف درجة تأثير التضخم على أفراد المجتمع، حيث أن شريحة كبيرة في المجتمع من التي تمثل محدودي الدخل وأصحاب الدخل الثابتة والمعاشات التقاعدية، والذين تزداد معاناتهم جراء حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار، نظرا للانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية وحساسية تأثيرها بالتضخم، حيث يؤدي التضخم إلى انخفاض دخولهم النقدية الحقيقية، بينما تمثل الشريحة الأخرى، المستفيدين من الارتفاعات في مستويات الأسعار ويمثلون فئة قليلة في المجتمع وتشمل المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال والذين يحققون أرباح مرتفعة نتيجة الموجات التضخمية

وتؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية إلى حدوث تغيرات في القرارات التي يتخذها الأفراد، حيث يوجه أصحاب الدخل الثابتة دخولهم لتوفير احتياجاتهم من السلع الغذائية الضرورية، ويعمدون إلى التخلص من أرصدهم النقدية في صورة شراء سلع معمرة أو تحويلها إلى عملة أجنبية ذات قيمة مستقرة، نظرا لأن احتفاظهم بتلك الأرصدة النقدية في صورة مدخرات بالعملة الوطنية يعرضها للانخفاض في قوتها الشرائية كلما ارتفع معدل التضخم بينما يوجه المنتجون أرصدهم النقدية الزائدة نحو الاستثمار في المشروعات الإنتاجية التي تلاقي منتجاتها ارتفاعا في الطلب نتيجة لانخفاض الكميات المعروضة منها.²

وتتمثل أهم الآثار الاقتصادية التي تحدثها الضغوط التضخمية فيما يلي³:

¹ زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980، ص 475.

² اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 155.

³ الروبي نبيل، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية 1984، ص 337.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.

الفرع الأول: فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيم:

تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية مما ينعكس في إضعاف ثقة الأفراد بوحدة العملة الوطنية، وفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة، والذي يؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد وزيادة الميل للاستهلاك في مقابل انخفاض الميل للادخار، كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية الزائدة عن حاجات الاستهلاك إلى ذهب أو عملات أجنبية ذات قسمة مستقرة أو استخدامها في اقتناء سلع معمرة، أو المضاربة في شراء الأراضي أو العقارات الفاخرة، وذلك بهدف الاستفادة من الأرصدة النقدية التي بحوزتهم قبل انخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم. وبناء على ذلك فإن التضخم يعمل على زيادة معدلات الاستهلاك والطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد خاصة عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، حيث أن الزيادة في الطلب الكلي لا يقابلها زيادة مماثلة في العرض الحقيقي مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار

كما يؤدي التضخم إلى حالة من الادخار السلبي، وذلك من خلال استخدام الأفراد لمخزنتهم التي تم تكوينها سابقا قبل حدوث ارتفاعات الأسعار، من خلال استخدامها في الإنفاق على سلع الاستهلاك وذلك بهدف المحافظة على نفس مستوى إنفاقهم، على أن الجانب أكثر تأثيرا في الاقتصاد يتمثل في إقدام أصحاب رؤوس الأموال في ظل الارتفاعات المتوالية في الأسعار، ونقص العائد الذي يحققونه من استثماراتهم إلى تحويل أموالهم إلى خارج البلاد بهدف استثمارها في بلدان أقل تأثيرا بالضغوط التضخمية، وبما يكفل تحقيق تلك الاستثمارات لعوائد مرتفعة¹.

الفرع الثاني: إعادة توزيع الدخل الوطني

الدخل الوطني النقدي هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية واحدة تقدر بسنة، أما الدخل الوطني الحقيقي فهو يتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية.

خلال فترة التضخم يتوالى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر وبمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي، وكلما قارب مستوى توظيف عناصر الإنتاج مستوى التوظيف الكامل، كلما تضائل معدل نمو الدخل الحقيقي إلى أقصى مستوى ممكن له، ولا يمكن زيادته إلا في الأجل الطويل.

وأثناء فترة التضخم يمكن تمييز الحالات التالية²:

1. بقاء الدخل النقدي ثابتا مع استمرار ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة يتناقص الدخل الحقيقي باستمرار.

¹ المرجع نفسه، ص 337.

² بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 153.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.

2. ارتفاع الدخل النقدي ولكن بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار، هنا يتعرض الدخل الحقيقي للتناقص أيضا.
3. ارتفاع الدخل النقدي بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار، هنا يزداد الدخل الحقيقي بمعدل يتحدد بمدى ارتفاع الدخل النقدي من جهة ومستوى الأسعار من جهة أخرى.
4. ارتفاع الدخل النقدي بمعدل مساوي لمعدل ارتفاع الأسعار، وفي هذه الحالة يبقى الدخل الحقيقي ثابتا. ويمكن توضيح آثار التضخم على أصحاب الدخل بالشكل التالي¹:

أولاً- أصحاب الدخل الثابتة

تشمل هذه الفئة الأفراد الذين يتحصلون على دخولهم من ملكية الأراضي والعقارات السكنية والمعاشات والإعانات الاجتماعية، ونظرا للثبات النسبي الذي تتمتع به هذه الدخل فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص الدخل الحقيقية لهذه الفئة.

ثانياً- أصحاب المرتبات والأجور

تشكل هذه الفئة معظم العمال وتتميز الأجور بقابلية أكبر للتغير بنفس: اتجاه تغير الأسعار نظرا لوجود الاتحادات العمالية التي تطالب برفع الأجور النقدية لكن عادة ما يكون معدل ارتفاع الأجور النقدية أقل من معدل ارتفاع الأسعار وبالمقارنة مع أصحاب دخل الفئة السابقة، فأصحاب الأجور أقل تعرضا لانخفاض القوة الشرائية لدخولهم عن أصحاب الدخل الثابتة.

ثالثاً- أصحاب المشروعات

أصحاب هذه الفئة غالبا ما يحققون زيادات كبيرة في دخولهم الحقيقية خلال فترة التضخم فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية الإجمالية، ولأن النفقات الإجمالية النقدية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار لذلك فإن الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشروعات سوف تزداد بنسبة أكبر وبشكل أسرع من زيادة النفقات.

وهكذا فإن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الحقيقي نظرا لاختلاف معدلات الزيادة في الدخل النقدية، فبعض الفئات تزداد دخولها على حساب فئات أخرى نتيجة عملية إعادة توزيع الدخل.

¹ المرجع نفسه، ص 153-154.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.

الفرع الثالث: إعادة توزيع الثروة

إن التغير في ملكية الثروة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات في الدخل الحقيقية. فملاك الثروات إذا ما انخفضت دخولهم الحقيقية خلال عملية التضخم سيلجئون إلى التصرف في ثروتهم بالبيع وذلك بغية المحافظة على مستوى معين من استهلاكهم تعودوا عليه. فأصحاب الأراضي والعقارات ما يشجعهم على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدلات الارتفاع العام في الأسعار، وهذا ما يعرف بإعادة توزيع الثروات على المجتمع. وحتى عمليات القروض تتأثر بالتضخم، فإذا ما اقترض شخص "أ" مبلغ "س1" من شخص "ب" على أن يسدده بعد خمس سنوات وحدث وأن ارتفعت الأسعار، فالشخص المدين مطالب برد المبلغ النقدي "س1" رغم أن القوة الشرائية للمبلغ المقترض قد انخفضت إلى النصف مثلاً، فهو سيسدد نصف القوة الشرائية فقط حين حلول أجل الوفاء.

وبذلك فإن ارتفاع الأسعار باستمرار ينتج عنه انخفاض القوة الشرائية للنقود يتسبب في إلحاق الأضرار المالية بالدائنين واستفادة المدينين خاصة عندما تكون آجال الديون طويلة، وخشية لذلك يطالب المدينين باحتساب أسعار فائدة عالية قد تعوض الدائنين عما قد يلحق بهم من أضرار مالية، فهذا يوطد العلاقة الطردية بين أسعار الفائدة ومعدلات التضخم، غير أن الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة له أضرار بالغة على الاقتصاد قد تجره إلى الانكماش والركود.

الفرع الرابع: آثار التضخم على النشاط الاقتصادي

تؤدي إعادة توزيع الدخل الحقيقي والثروة إلى زيادتهما لفئة وانخفاضهما لفئة أخرى وما ينجم عنه من آثار بعيدة المدى على النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى الآثار المباشرة التي يحدثها على الاقتصاد.

إذا كان الاقتصاد في مرحلة قريبة من مستوى التشغيل الكامل فإن زيادة الطلب الكلي وارتفاع الأسعار يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج لكن بمعدلات منخفضة، وكلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل كلما اقتربت مرونة الإنتاج من الصفر، مما يزيد في حدة ارتفاع الأسعار، وما ينجر عنها من انتشار المضاربة وقيام رجال الأعمال بتخزين السلع بغية بيعها في وقت لاحق لتزداد الأرباح، وهذا ما يؤدي إلى المزيد من ارتفاع الأسعار. وفي هذه الحالة ينصرف الأفراد عن الاستثمار في المجالات ذات العائد على المدى الطويل التي تعود بنفع كبير على الاقتصاد، وبالتالي يوظفون أموالهم في إنتاج السلع الاستهلاكية الكمالية التي تستهلكها فئات معينة زادت دخولها زيادات كبيرة خلال فترة التضخم. وكلما اقترب الاقتصاد من مرحلة التشغيل الكامل تنتشر فكرة تخفيض رجال الأعمال لاستثماراتهم وزيادة عرض السلع نتيجة طرح الكميات المخزنة، الأمر الذي يؤدي بالاققتصاد إلى الوقوع في أزمة انكماش تبدأ من قطاعات معينة وتنتشر حتى تشمل الاقتصاد بمجموعه.

المطلب الثاني: الآثار السياسية والاجتماعية للتضخم

تساهم الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في التأثير على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع من خلال ما يلي:

الفرع الأول: إعادة توزيع الدخل واشتداد التمايز بين الطبقات

تعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثراً نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخل الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع والتي تمثل فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال، نظراً للأرباح الطائلة التي تحققها، والناجمة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها¹. وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل غالبية أفراد المجتمع وتضم أصحاب الدخل الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية، وحملة السندات، وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم.² وبذلك يساهم التضخم في زيادة ثراء الفئة الأولى نتيجة ارتفاع العوائد التي تحصل عليها بينما تزداد معاناة الفئة الثانية نظراً لانخفاض الدخل النقدية الحقيقية التي تتقاضاها، الأمر الذي يؤدي إلى اشتداد التمايز بين طبقات المجتمع.

وتمتاز الأرباح التي يحققها المنتجون بحساسية تأثرها بالضغوط التضخمية، حيث تزيد أرباحهم نتيجة ارتفاع أسعار بيع منتجاتهم، بينما تنسجم الدخل التي يتقاضاها أصحاب الدخل الثابتة بتدهورها الشديد بفعل تأثير التضخم، وذلك لأن الزيادة في مستويات الأسعار لا يقابلها زيادة بنفس النسبة في مستويات الدخل وبالتالي يتأثر مستوى إنفاقهم نتيجة الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، حيث أن الزيادة في معدلات الأجور لا تتحقق مباشرة عقب الارتفاعات في مستويات الأسعار، نظراً لأن زيادة الأجور تتطلب فترة زمنية تتم من خلال المفاوضات التي تجريها النقابات العمالية مع أصحاب المشروعات الإنتاجية بهدف زيادة أجور عمالها، على الرغم من أن نسبة الزيادة في أجور العمال تكون أقل بكثير عن نسبة الارتفاعات في أسعار السلع والخدمات في المجتمع.

ويؤدي اتساع الفجوة بين دخول أفراد المجتمع إلى خلق حالة من التوتر والتذمر الاجتماعي، الأمر الذي يخلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع وبما يتعارض مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية³.

¹ زكي رمزي ، مرجع سابق، ص 210.

² اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 55.

³ البكري أنس ، صافي وليد ، مرجع سابق، ص 11.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.

الفرع الثاني: نفشي الرشوة والفساد الإداري

تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها نفشي ظاهرة الرشوة. وعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخول الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية، وذلك بهدف تعويض الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، ويتم ذلك من خلال انجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي، أو القيام ببعض التصرفات وتقديم خدمات غير ومشروعة نظير الحصول على مقابل مادي.

الفرع الثالث: هجرة الأدمغة إلى الخارج

إن عدم مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لمتطلبات العيش، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية، كانت من أهم الأسباب التي دفعت الكثير من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل في الخارج، حيث فقدت الجامعات الجزائرية الآلاف من الأساتذة الذين اتجهوا إلى الدول الغربية التي تكونوا فيها، أو إلى بعض دول الخليج التي توفر مستويات مغرية من الرواتب، ولم تقتصر هذه الخسارة فقط على قطاع الجامعات فقط بل شملت أغلب قطاعات الوظائف العمومي، وبعض الشركات التابعة للقطاع العام حيث ظهرت موجة شديدة من هروب المهندسين والتقنيين الماهرين في بعض التخصصات ذات التكنولوجيا العالية باتجاه كندا وغيرها من الدول الغربية المعروفة بحاجاتها لهذه الإطارات.

الفرع الرابع: اتساع نمط الاستهلاك التفاخري

إن من بين أهم الصور التي تمخضت عن الفساد الإداري الذي تحدثنا عنه سابقا هي ظهور طبقة من الطفيليين والمقاولين المزيفين الذين يفوزون بصفقات تجارية ومشاريع خدماتية من خلال تقديم رشاي وعمولات سرية ودون الخضوع لميكانيزمات المناقصة المتعارف عليها دوليا في هذا الميدان. ونظرا لزيادة أرباح هذه الفئة الجديدة، مع ارتفاع الأسعار ووفرة السلع كنتيجة لتطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي وتزايد إمكانيات الاستيراد، وبالتالي ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة، مثل السيارات الفاخرة، أجهزة الاتصال والإعلام وكل أنواع السلع الأخرى الراقية التي من شأنها أن تعمق الفوارق ما بين الشرائح الاجتماعية الجزائرية¹.

كما يؤدي التضخم إلى مشكلة عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة، وهو بذلك يسبب عدم عدالة اجتماعية ويزيد الفجوة بعدم عدالة توزيع الدخل لاتساع الفجوة بين الأفراد ذوي المداخل المرتفعة وبين

¹ البكري أنس، صافي وليد، مرجع سابق، ص 11.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.

الأفراد ذوي المداخل المنخفضة وحتى المتوسطة، مما قد يولد ويخلق أمراضا اجتماعية خطيرة، يضاف إلى ذلك أن التضخم يصب في مصلحة الأغنياء وأصحاب السوق السوداء، لذا تنتفي هنا المعايير الأخلاقية في النشاط الاقتصادي في أوقات التضخم، ويترتب على التضخم أيضا ظهور أسواق البائعين التي يستطيع البائعون أن ينتجوا ويبيعوا فيها ما يشاءون من سلع وخدمات بغض النظر عن جودتها، وهذا يؤدي إلى تدهور نوعية ما ينتج، مما يثير عدم رضا المواطنين والجماعات التي تفقد ثقتها في الحكومة، وبالتالي يؤدي التضخم إلى ضعف في التنظيم الأساسي في الدولة، ويتولد نتيجة لذلك أحيانا ثورة ضد الحكومة، وقد يؤدي إلى حدوث تغييرات سياسية إضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ومثال ذلك، التضخم الذي أصاب ألمانيا في العشرينيات من القرن العشرين.

كما ويؤدي التضخم أيضا إلى إعاقة التكوين الرأسمالي، نتيجة تغيير اتجاهات الأفراد بشكل إجباري بعيدا عن الادخار ونحو الاستهلاك، إضافة إلى أنه يشمل نشاط المضاربات بدلا من الأنشطة المنتجة، كما أنه يعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية في البلد والتي تعتبر أساسية بالنسبة للدول النامية¹

المطلب الثالث: السياسات العلاجية للتضخم

إن الإجراءات اللازمة والكفيلة بمعالجة التضخم يمكن تقسيمها إلى ثلاث أقسام مهمة والمتمثلة في: السياسة النقدية، السياسة المالية والرقابة المباشرة.
الفرع الأول: السياسة النقدية في ضبط التضخم

تتضمن وسائل السياسة النقدية السيطرة على عرض النقود بواسطة البنك المركزي، ويهدف باستخدامه لهذه الوسائل إلى تقليل عرض النقود لغرض المضاربة، وبالتالي رفع تكاليف القروض الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي، هذا ما يجعل الأفراد يقللون من رغبتهم في الاقتراض من أجل شراء وتخزين السلع الضرورية التي تعاني من قلة العرض. ويعتمد البنك المركزي على مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية والأدوات المساعدة، خاصة سياسة السوق المفتوحة، وسعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني، وغيرهم من أدوات السياسة النقدية².

ويمكن إلقاء الضوء على بعض السياسات النقدية في ضبط التضخم والتي نجد منها³:

¹ سعيد سامي الحلاق/محمد محمود العجلوني، "النقود والبنوك والمصارف المركزية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 221.

² بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 157-158.

³ سعيد سامي الحلاق/محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص ص 225-226.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.

أولاً: أدوات الرقابة الفنية غير المباشرة

و يقسم سامسولون Samsulon أدوات الرقابة الفنية التي يمارسها في التأثير على حجم النقد والائتمان إلى أربعة أقسام و هي: سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسب الاحتياطي القانوني، الودائع الخاصة و الحد الأقصى لسعر الفائدة.

وتمثل هذه الأدوات وسائل تقليدية يتبعها البنك المركزي في مراقبة كمية النقد والائتمان والتأثير في السياسات الائتمانية لجميع المصارف التجارية بصفة موضوعية، وعلى سوق الأوراق المالية في حالة سياسة السوق المفتوحة. فمثلا الرفع من سعر الخصم يؤدي إلى الزيادة من حجم الإنفاق الكلي في حالة تقييد الائتمان وبالتالي مكافحة التضخم، وما ينطبق على سعر الخصم ينطبق على سعر الفائدة، بينما نجد أن زيادة نسبة الاحتياطي الإجباري سوف تقلل من المضاعف النقدي وبالتالي قدرة البنوك التجارية في التوسع في الإقراض، مما يقلل النقود المعروضة في السوق وبهذا ينخفض معدل التضخم وتتدخل الدولة في عمليات السوق المفتوحة للتأثير على كمية النقود المعروضة وبالتالي التحكم في التضخم وذلك من خلال شراء وبيع السندات المختلفة.

ثانياً: أدوات الرقابة الفنية المباشرة

وتحقق الرقابة النقدية الفنية المباشرة أهدافها في الحد من ظاهرة التضخم من خلال ما يلي

1. العمل على توفير وسائل ائتمان واقية بما في ذلك التمويل عن طريق العجز في الميزانية الحكومية.
2. تعمل على تخفيض كلفة التمويل النقدي عموماً تشجيعاً للاستثمار بشرط أن تتكيف أسعار الفائدة بشكل يتلاءم مع الظروف الخاصة بالقطاعات المراد تمويلها.
3. تؤدي للحد من الميل نحو التوسع في الإنفاق الاستهلاكي لتصحيح مسار التمويل وصرفه عن الاتجاه نحو بعض الأنواع من الاستثمارات التي تلاقي معاملة تفضيلية كالصناعات الاستهلاكية مثلاً.
4. فرض أسعار خصم انتقائية حيث يستطيع البنك المركزي فرض أسعار إعادة خصم مناسبة منخفضة على أنواع معينة من الأوراق المالية.
5. إعطاء البنوك التجارية الخيار في استبدال نسب معينة من متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني بأنواع معينة من القروض والاستثمارات.
6. وضع حدود عليا انتقائية للاستثمار النقدي لإجبار البنوك التجارية على توسيع الائتمان لقطاعات معينة.
7. وضع أسعار فائدة قصوى على بعض أنواع القروض تشجيعاً لنوع منها دون غيره.
8. الموافقة المسبقة على بعض أنواع ومقايير القروض وخاصة طويلة الأجل.
9. فرض إعفاءات انتقائية من التقييدات الشديدة للرقابة الائتمانية العامة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.

يمكن مكافحة ظاهرة التضخم من خلال تبني الحكومة لأدوات تكميلية للسياسة النقدية كهوامش الضمان المطلوبة، ومراقبة الائتمان الاستهلاكي (أي البيع بالتقسيط)، والرقابة على الائتمان العقاري، وسياسة المقاصة من البنوك، وهناك أدوات بديلة للسياسة النقدية قد تساهم في الحد من التضخم كالرقابة المادية على الائتمان، والتحكم في التسعيرة الإجبارية، واستخدام البطاقات، واستخدام الرخص اللازمة للحصول على الموارد الأولية، وتحديد حصص الواردات وتنويعها والرقابة على الصرف¹.

وتكمن صعوبة استخدام أدوات السياسة النقدية في مواجهة ظاهرة التضخم في المسائل التالية:

1. إذا قامت الحكومة بتقليص حجم الكتلة النقدية قبل الوصول إلى حالة التشغيل التام يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة والتقليص من حجم الاستثمارات، وانخفاض مستوى الدخل، ويترتب عن انخفاض الإنتاج ارتفاع الأسعار.

2. إن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى ارتفاع قيمة القروض التي يمكن أن يحصل عليها الجمهور مما يطرح مشكلات جديدة أمام الحكومة.

3. إن انخفاض أسعار الأوراق المالية (السندات) نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة سيعرض أصحابها إلى الخسارة مما سيثير سخطهم على السياسة النقدية.

4. قد تسمح السلطات النقدية باستمرار ارتفاع الأسعار حتى بلوغ الاقتصاد التشغيل الكامل، حيث تتدخل الحكومة للحد من ارتفاع الأسعار، إلا أنه في هذه الحالة ستواجه السياسة النقدية مشكلة تحديد أو معرفة مستوى التشغيل الكامل.

بواسطة هذه الوسائل الكمية، فإن البنك المركزي يستطيع تحديد الحجم الأمثل للائتمان والقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية خلال فترة معينة، أي العمل على تنظيم عرض الائتمان بما يخدم السياسة الاقتصادية الانكماشية التي تتبعها الدولة في فترات التضخم، بينما الأدوات النوعية تنظم الطلب على الائتمان أي تدخل البنك في تبيان شروط وكيفية استخدام الائتمان و تبيان الكيفية التي يجب على البنوك التجارية منح الائتمان بموجبها وهي تتمثل خاصة فيما يلي²:

أ- سياسة سعر الفائدة: في حالة التضخم يتدخل البنك المركزي ليحدث التوازن عن طريق سعر الفائدة، حيث يقوم برفع هذه الأخيرة على القروض الاستهلاكية للحد منها.

ب- سياسة البيع بالتقسيط: تعتمد هذه السياسة على ثلاثة عناصر، الحصة الأولى، الحصص المتبقية وسعر الفائدة.

¹ المرجع نفسه، ص ص 226-227.

² بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 158-159.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.

ج - **الاقناع الأدبي:** يقوم البنك المركزي بتوجيه الاقتراحات والإجراءات المتعلقة بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياجاتها وودائعها، ولا بد على البنوك التجارية الإلزام بها، ففي حالة التضخم ترفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لغرض تخفيض مستويات الأسعار والطلب الكلي إلى المستوى اللازم و المعقول.

د - **سياسة الإجازات والعقوبات:** يمنح البنك المركزي امتيازات وإجازات لبعض البنوك، كما قد تكون له عقوبات صارمة يفرضها على البنوك التي لا تلتزم بسياسته، فقد تصل إلى إقصاء البنوك التي لا تلتزم بقراراته.

الفرع الثاني: السياسة المالية في ضبط التضخم

عندما لا تتجح الحكومات المعاصرة في مواجهة الضغوطات التضخمية عن طريق إجراءات السياسة النقدية فإنها تكون ملزمة باستخدام مجموعة من وسائل وأدوات السياسة المالية، ومن أهم تلك الأدوات ما يلي¹:

أولاً: الرقابة الضريبية

تعتبر فكرة الرقابة الضريبية جزء من السياسات المالية العامة في التحكم في عوامل الإنفاق العام، وإحدى المتغيرات التي تستخدمها سياسة الميزانية في الرقابة على التضخم والكساد بحيث تشكل دعامة كبرى من دعائم سياسة الميزانية في مواجهة التقلبات الاقتصادية. في حالة قصور الإنفاق الخاص تقتضي سياسة الرقابة الضريبية زيادة الإنفاق بخفض معدلات الضريبة سواء على الأرباح لرفع معدلات الإنفاق الاستثماري، أو على الاستهلاك لرفع معدلات الإنفاق الاستهلاكي وترك جزء أكبر من الدخل النقدية بين الأفراد لاستخدامها في حفز عناصر الطلب الفعلي من استهلاك واستثمار. أما في حالة جموح الإنفاق الخاص يقتضي رفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخل وذلك لسحب جزء من القوة الشرائية فيقع الأفراد في ظل معدلات أعلى من الضريبة، فيحجمون عن الإنفاق إلى الادخار لانخفاض مستويات دخولهم مما يخفض من حدة الطلب، وفي نفس الوقت يزيد من محصلات الضريبة، وهذا ما يحدث في فترات التضخم، غير أن سياسة الرقابة الضريبية غير مرنة لعدم قدرتها على التكيف والتلاؤم مع تعدد الميزانيات وتغيراتها لأكثر من مرة في العام.

إن ارتفاع التكلفة الضريبية قد يضعف من حوافز الإنتاج الاستهلاكي والاستثماري ما دام الناتج من الأرباح سيقطع في شكل ضرائب.

¹ المرجع نفسه، ص ص 159-160.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.

ثانيا: الرقابة على الدين العام

تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحويلات المالية وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية. فالسياسة المالية في رقابتها على الدين العام تعمل على سد العجز في منابع التمويل.

غالبا ما تلجأ السلطات الحكومية إلى عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور.

يمكن استخدام سياسة تمويل العجز المنظم بالقروض في البلدان النامية نظرا لضعف معدلات الإنتاج فيها أو عدم التوظيف الكامل للعناصر الإنتاجية إلا أنه قد يترتب عنها ارتفاع الأسعار خاصة إذا كان التمويل بالإصدار النقدي. إن ما يحد من سياسة القروض في الدول النامية، ضيق الأسواق المالية وما يجري فيها من معدلات ومبادلات للسندات الحكومية بيعا وشراء و بالقدر الكافي مما يتطلب زيادة في تعبئة الادخار الاختياري غير المتوفر وانصراف القادرين على توظيف أموالهم في توسيع مشاريعهم أو مشاريع جديدة أكثر ربحا من توظيفها في القروض الحكومية.

ثالثا: الرقابة على الإنفاق العام

تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة، ويقصد بالإنفاق الحكومي الإنفاق المباشر الذي تمارسه السلطات الحكومية عن طريق الضريبة.

تكرس سياسة الإنفاق الحكومي في إحداث العجز أو فائض في الميزانية للتحكم في الضغوط التضخمية أو الانكماشية على أن يؤخذ بعين الاعتبار ظروف النشاط الاقتصادي في البلدان النامية من حيث ممارسة الحكومة سياستها الإنفاقية، في حالة التضخم تقوم بإنفاص الإنفاق الحكومي باستحداث فائض في الميزانية يؤثر به على أوجه الإنفاق الأخرى، لذا يجب التفريق بين نوعي الإنفاق العام حيث تكون الرقابة بالتقليل من حجم الاستهلاك أقوى أثر أكثر مفعولا من التأثير في حجم الاستثمار. يمكن القول أن سياسة تقييد الإنفاق الحكومي في معالجة التضخم تتعارض مع السياسة التنموية و ضرورة التنمية في البلدان النامية.

ورغم الانتقادات التي تعرضت لها السياسة المالية إلا أنها أثبتت فعاليتها كوسيلة علاجية للأزمات الاقتصادية المختلفة خاصة في حالة الكساد لتمتع أدواتها بتأثير فعال في التحكم بالظواهر التضخمية، إلا أن تكاثف السياسات الاقتصادية المالية والنقدية كقيمتان بمعالجة الأزمات، فيمكن معالجة ارتفاعات الأسعار بتخفيض حجم الطلب الفعلي بزيادة الإيرادات عن طريق الاكتتاب بالقروض العامة

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم.

لامتصاص فائض القوة الشرائية، وفي نف: الوقت يمكن استخدام السياسة النقدية بتقليل حجم الائتمان وبتقييد شروط منحه ورفع تكلفة منحه¹.

الفرع الثالث: الرقابة المباشرة وإجراءات أخرى

يقصد بالرقابة المباشرة تلك الإجراءات التنظيمية التي تتخذ بهدف تحويل التضخم المفتوح إلى مراقب، وتتضمن إجراءاتها التنظيمية المباشرة على الأسعار النادرة باستخدام نظام البطاقات، ويهدف نظام الرقابة هذا إلى تحديد حد أقصى لأسعار بعض السلع لا يمكن تجاوزه، وعند تحديد هذا الحد فذلك يعني أن الأسعار لن يسمح لها بالارتفاع أكثر وبالتالي ضغط التضخم، ونتيجة لذلك فإنه وفي حالة وجود فائض طلب على السلع والخدمات فلا يستطيع المنتجون رفع أسعارهم تحت أي ظرف كان، الأمر الذي عارضه "كينز" الذي رأى في سياسة تحديد الأسعار عدم القدرة على تحقيق التوازن بين القوة الشرائية والسلع المتوافرة في السوق، و هي في رأيه بديل للتضخم القديم، ويقرر أن الرقابة على الأسعار لن تكون فعالة إلا إذا صاحبها قيود على مقدار القوة الشرائية، و يرى (Kurihara) أن سياسة الرقابة على الأسعار تصبح مجدية إذا ما أخذ بعين الاعتبار الصعوبات الإدارية في تطبيق الأسعار الإلزامية و القيود القانونية ضد السوق السوداء. ويؤكد "كينز" أن نظام البطاقات يسيء إلى مبدأ سيادة المستهلك، حيث يؤدي إلى ضياع الكثير من الموارد، ويقترح (Kurihara) تطبيق برنامج للبطاقات يهدف إلى تحويل الاستهلاك الكلي عن بعض الأصناف التي يكون

عرضها أقل من العادي بدلا من مراقبة الاستهلاك، واقترح أيضا إنتاج السلع الضرورية بدلا من السلع الكمالية كإجراء مضاد للتضخم لتبقى الأسعار بعيدة عن الارتفاع بسرعة.

والرقابة على الأجور أمر ضروري لإيقاف ارتفاع الأسعار والأجور وتحديد حد أقصى للأجور و الأرباح، مما يؤدي إلى تخفيض الدخل المتاح، و بالتالي تخفيض الطلب الكلي للفعال للسلع والخدمات، وفي بعض الحالات فإن تخفيض القيود على المستوردات قد يؤدي إلى زيادة عرض السلع الأساسية وتخفيض الضغوط التضخمية، ويعتمد ذلك على حالة ميزان المدفوعات، وقد تخفض الصادرات بهدف زيادة العرض المحلي من أجل تخفيض الضغوط التضخمية، حيث أن البلد الذي يعاني من عجز في الميزان التجاري أو ميزان المدفوعات سوف لن يجراً على تخفيض الصادرات و زيادة المستوردات لأن العلاج في هذه الحالة يكون أسوأ من المرض نفسه. ولا بد من التأكيد هنا أنه وفي حالة الكساد والبطالة لا بد أن تتضمن الرقابة على الأجور تحقيق نوع من العمالة يتلاءم مع حجم الطلب الفعال الكافي لتحقيق ذلك النوع من العمالة، حيث يترتب على زيادة الأجور زيادة في الدخل النقدية التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي، وهذا بدوره ينعش الحركة في الاقتصاد الوطني ويرفع من مستوى العمالة الكاملة².

¹ المرجع نفسه، ص ص 161-162.

² سعيد سامي الحلاق/محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص ص 230-231.

خلاصة الفصل

من أهم المشكلات الاقتصادية التي ثار حولها النقاش والآراء والنظريات التي عانت منها المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية، واختلاف درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي مشكلة التضخم التي تعددت تعاريفها ولعل أهم تعريف متداول هو الارتفاع العام والمستمر في مستوى الأسعار، ويمكن قياسه بعدة طرق، وكلما كان التشخيص صحيحا ودقيقا كلما سهلت مهمة القضاء عليه، وللتضخم عدة أنواع يمكن تقسيمها حسب القطاع الذي حدث فيه وحسب درجة التشغيل، حسب درجة إشراف الدولة على الأسعار، حسب المصدر وحسب الحدة، ولكل هذه الأنواع أسباب لحدوثها قد تكون ناتجة عن الطلب أو عن التكاليف أو من خلال الهياكل الاقتصادية والاجتماعية أو من خلال العامل النقدي أو نتيجة الربح.

ونتيجة لما سبق تعددت النظريات المفسرة لهذه الظاهرة فمنها النظرية النقدية التقليدية التي ترجع سبب التضخم إلى التغيرات بين كمية النقود المعروضة وحجم الناتج المتاح من السلع والخدمات، والنظرية الكينيزية التي فسرت التضخم على أنه نتيجة عدم التوازن بين التشغيل والدخل الوطني بالطلب الكلي الفعال، ونظرية التضخم الناتج عن رفع النفقة التي تقصر التضخم بأنه يرجع إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج عامة، والأجور خاصة، بالإضافة إلى النظرية المعاصرة التي تقوم على تطور التغير في كمية النقود بين الناتج الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي، ومن جهة أخرى على التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود، ولمعالجة مشكلة التضخم استخدمت

الدول عدة سياسات أولها السياسة النقدية وهذا برفع سعر الخصم، ونسبة الاحتياطي الإجباري بالإضافة استخدام عمليات السوق المفتوحة والسياسة المالية المتمثلة في الرقابة الضريبية، والرقابة على الدين العام والإنفاق العام، وسياسة الرقابة على الأسعار، وسياسة الرقابة على الأجور.

كما أن معظم الدول حاربت الظاهرة ووجهتها من ظهورها ومازالت إلى الآن تحاول التخفيف من حدة أثارها السلبية والقضاء عليها وهذا على اعتبار أن التضخم ظاهرة تؤثر عكسياً على اقتصاديات الدول فهل يمكن فعلا التخلص منه بشكل نهائي والقضاء على كل آثاره السلبية تماشياً مع استقرار النظم الاقتصادية، وفي حالة عدم القضاء عليه فهل كان لابد من التعايش أولاً والبحث ما إذا كان فعلا ظاهرة يمكن التركيز عليها والبحث فيها إن وجدت من أجل الوصول إلى حلول لمشاكل اقتصادية أخرى.



**الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية
في معالجة التضخم خلال الفترة
2019-2009**



تمهيد:

يعتبر التضخم من أكبر المشكلات التي تعاني منها الدول النامية لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية ونخص بالذكر الجزائر خاصة في زماننا هذا، حيث استدعت الضرورة التركيز على السياسة النقدية التي تعتبر جد مهمة في القضاء على هذه الظاهرة وبالتالي تسعى قدر الإمكان الى التخفيض في معدلات التضخم والتقليص من الفجوة التضخمية كما ورثت الجزائر عند استقلالها نظاما مصرفيا واسعا لكنه تابع أجنبي وقائم على أساس الاقتصاد الحر الليبرالي، وقد نتج عن استقلالها جملة من التغيرات في النظام المصرفي الذي وجدته فيها ومن أهم هذه التغيرات إنشاء البنك المركزي الجزائري سنة 1963 والدينار الجزائري سنة 1964 وكان هذا بعد كل الجهود التي بذلتها من أجل استرجاع حقوق سيادتها بما في ذلك حقها في إصدار النقد وإنشاء عملة وطنية.

وتعتبر السياسة النقدية من إحدى السياسات التي تساهم في الحد من ظاهرة التضخم، إذ تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من هذه الظاهرة خاصة مع بداية التسعينات والتي عرفت فيها مرحلة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق حيث سجلت الجزائر أعلى مستويات لها في التضخم وللك بعد التحرير الجزئي للأسعار سنة 1989، إلى أن عرفت تراجعا بلغ 3.1 % سنة 2000 تعتبر السياسة النقدية إحدى السياسات التي ساهمت في الحد من التضخم خلال تلك الفترة

سنحاول في هذا الفصل التطرق الى

المبحث الأول: مسار ووضع السياسة النقدية في الجزائر.

المبحث الثاني: تشخيص التضخم في الجزائر.

المبحث الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

المبحث الأول: مسار ووضع السياسة النقدية في الجزائر.

تعمل الجزائر منذ الاستقلال على استرجاع سيادتها النقدية والمالية، وذلك من خلال قيامها بعدة إصلاحات لضبط الاقتصاد، ونتيجة لوجود خلل على مستوى التنظيم والأداء في النظام المصرفي في الفترة 1970-1985، أدى بها الى التفكير في تبني نظام اقتصادي جديد يركز على قوى السوق، وذلك بناء على إصلاح عام 1990.

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر

الفرع الأول: نشأة البنك المركزي.

نشأ البنك المركزي بموجب القانون (62-144) المصوت عليه من طرف المجلس الوطني التأسيسي في 13 ديسمبر 1962، والذي ينص على إنشاء البنك المركزي وتحديد هيكله، و في يوم 02 جانفي 1963 انطلقت نشاطاته، حيث يعبر هذا التاريخ على الاسترجاع الفعلي لحق إصدار النقد وقبل ذلك كان النظام المعمول به هو نظام الفترة الاستعمارية ثم نظام الفترة الانتقالية الى غاية ديسمبر 1962، في حين تم التعامل بالأوراق النقدية الصادرة عن " بنك الجزائر و تونس " الى غاية 10 أبريل 1964.

وبموجب القانون (64-111) أنشأت الوحدة النقدية الجزائرية (الدينار الجزائري)، وقد حددت قيمته بما يعادل 180 ميلي غرام من الذهب، و قد أقيمت تهيئات أخرى خلال السبعينات و بداية الثمانينات فيما يخص النظام المالي سواء في طريقة تسييره أو في صلاحياته.

كما نص القانون رقم (86-12) الصادر في أوت 1986 على إعادة هيكلة النظام البنكي الجزائري فأصبح البنك المركزي يغطي تحديد وتطبيق سياسة النقد والقرض، وفي نفس الوقت يعيد النظر في علاقته مع الخزينة العمومية لكن نتيجة لتخلف العادات المصرفية وسط إطار اجتماعي واقتصادي لم تحضا تهيئات البنك المركزي بالتأقلم¹.

وقد يعطي القانون رقم (90-10) الصادر في 14 أبريل 1990م المعدل والمتم فيما يتعلق بالنقد والقرض وإعادة هيكلة النظام المصرفي الجزائري، حرية تسيير واسعة للبنك المركزي، وتغيير تسميته من البنك المركزي الى بنك الجزائر، وبنك الجزائر يسير على المستوى المركزي كما يلي:

- مديريات عامة مكلفة بأقسام الدراسات والتفتيش والنشاطات البنكية.
- مديريتان عامتان يسيرن حالات خاصة متعلقة بإصدار الأوراق.
- مديريتان عامتان مكلفتان بالتسيير الإداري وإمكانيات البنك

¹ صابري ماجدة و اخرون، السياسة النقدية و دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التعديل الهيكلي - تجربة الجزائر - مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومؤسسات مالية، قالمة، 2009-2010، ص 100.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

وذلك حتى يتمكن من أداء وظائفه المتمثلة في التحكم في الائتمان والنقد والصراف، من خلال تحديده للشروط العامة كنسب السيولة واستعمال رأس المال الخاص، التي تمكن مختلف المؤسسات المالية الوطنية والأجنبية من التعامل مع الجزائر.

الفرع الثاني: السياسة النقدية في الجزائر قبل صدور قانون النقد والبنك (1986).

انطلقت السياسة النقدية في الجزائر بإنشاء البنك المركزي الجزائري من طرف المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، وذلك ليحل ابتداء من أول جانفي 1963 محل البنك الجزائري الذي أنشأته فرنسا أثناء الفترة الاستعمارية، بمقتضى قانون أوت 1951.¹

وقد أوكلته مهمة توفير الظروف الأكثر ملاءمة لتنمية منظمة الاقتصاد الوطني والحفاظ عليه في ميدان النقد والقرض والصراف، من خلال ترقية استعمال جميع موارد الانتاج في البلاد مع الحرص على ضمان الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

ولهذا الغرض يكلف بتنظيم تداول النقد وتوجيهه ومراقبة توزيع القرض بجميع الوسائل المناسبة في إطار السياسة التي تحددها السلطات العمومية، و حسب نصوص هذا القانون (62-144) المصوت عليه من طرف المجلس الوطني الذي ينص على انشاء البنك المركزي و تحديد هيكله المذكور في الفرع الأول، قد حملت في طياتها استقلالية البنك المركزي.

ما ميز هذه المرحلة هو رفض البنوك الأجنبية لاسيما الفرنسية منها تمويل النشاط الاقتصادي باستثناء نشاط الاستيراد والتصدير الذي كان يسمح لها من جهة أخرى بتنظيم تهريب رؤوس الأموال، حيث شهد شهر جوان 1962 وحدة تحويل 750 مليون فرنك²، أمام هذه الوضعية لم تتردد السلطات العمومية في اشتراك البنك المركزي الجزائري في تمويل قطاعات الاقتصاد الوطني.

ومع استمرار هذه الوضعية وعجز البنك المركزي عن التحكم في هذه البنوك والزامها على القيام بتمويل الاقتصاد الوطني، صدر قانون بتأميم البنوك الأجنبية سنة 1966، وأسست على إثره بنوك وطنية تملكها الدولة الجزائرية، وتكرس نشاطها لتمويل التنمية الوطنية، حيث يقوم كل بنك منها بتمويل مجموعة من القطاعات.

وفي قانون المالية التكميلي لسنة 1965 رقم (65-93) تم الغاء الحد الأقصى لمساهمات البنك المركزي في تمويل الخزينة العمومية المقدرة بنسبة 5% وكذلك الغاء المهلة المحددة بـ 240 يوم، أي أن

¹ محفوظ لشعب، القانون المصرفي، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001، ص 12.

² عبد العزيز شرابي، الاقتصاد الجزائري، قسنطينة، 2003-2004، ص ص 102-103.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

البنك المركزي وضع لخدمة الخزينة العمومية، يمنحها تسبيقات وقروض غير منتهية بدون قيد أو شرط.

ومنذ ذلك الحين فتح الباب على مصريه للتمويل النقدي لعجز الميزانية، ومع المصادقة على التخطيط المركزي الاجباري سنة 1970 كنظام لتنظيم الاقتصاد الوطني وتسييره، والذي تجسد في المخطط الرباعي الأول (1970-1973) جعل الدولة تغير سياسة التمويل من خلال تدخل الخزينة مباشرة في هذه المشاريع، وقد تمثل ذلك في الاصلاح المالي لسنة 1971.

- التمركز.

- تغليب دور الخزينة بحيث أصبحت عبارة عن وسيط أساسي في عملية التمويل.

- ازالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة أي تغيير وظائفها.

- تقليص دور البنك المركزي في توجيه ومراقبة السياسة النقدية.

- عدم قيام البنوك التجارية بعملية البحث عن الموارد وذلك لسهولة اعادة التمويل.

ولكن ابتداء من عام 1978 تم التراجع عن هذه المبادئ التي جاء بها اصلاح 1971 شيئاً فشيئاً وازداد ذلك مع مطلع الثمانينات، من خلال العجز المتزايد في الميزانية العمومية، الى أن عصفت أزمة 1986 حضور هذه الاصلاحات لتشهد الجزائر مرحلة اعتبرها المختصين مرحلة انتقالية¹.

الفرع الثالث: السياسة النقدية في الجزائر من 1986 الى غاية 1990.

إن الصعوبات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري بشكل عام خلال فترة الثمانينات، جعلت هناك ضرورة لإعادة النظر في السياسة الاقتصادية بصفة عامة واعادة النظر في السياسة النقدية بصفة خاصة، أي كمتغير أساسي في الاقتصاد، وهذا ما نتج عنه الاصلاح النقدي لعام 1986، حيث تضمن هذا الاصلاح القواعد الأساسية التالية²:

- تقليص دور الخزينة المتعاطمة في تمويل الاستثمارات.

- استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك.

- وضع نظام بنكي على مستويين.

- استعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض.

- انشاء هيئات رقابية على النظام البنكي وهيئات استشارية أخرى.

¹ صابري ماجدة وآخرون، مرجع سابق، ص 102 - 103.

² المرجع نفسه، ص 104

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

و في سنة 1988 تم تعديل قانون الاصلاح لسنة 1986، و نادى هذا التعديل بدرجة أساسية الى استقلالية البنوك والمؤسسات المالية.

ويمكن تلخيص النقاط الرئيسية التي جاء بها هذا القانون وعرضها فيما يلي¹:

- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية توضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وبالتالي خضوع نشاطه الى قواعد التجارة معتمدا على مفهوم المردودية والربحية.
 - دعم البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.
 - تعديل قواعد التمويل، حيث تم توجيه الاهتمام نحو تحقيق المردودية المالية للمشاريع الاستثمارية.
- على الرغم من هذه التعديلات والاصلاحات التي خضع لها النظام البنكي لعام 1986، والمعدلة سنة 1988، إلا أنه لا يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، لذا كان من المقرر أن تتواصل المصادقة على نصوص جديدة.

وعلى إثر ذلك جاءت المصادقة على قانون النقد والقرض 10/90، الذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام البنكي الجزائري، معطيا اياه صيغة تتماشى مع التشريعات البنكية الدولية.

الفرع الرابع: السياسة النقدية في الجزائر أثناء وبعد صدور قانون النقد والقرض 10/90.

إن العنصر الأساسي في انتقال الاقتصاد الجزائري من نظام مخطط الى اقتصاد السوق هو انشاء أسواق ومؤسسات مالية تستطيع مساندة هذا التوجه الجديد بتوفير المناخ الملائم للاستثمار، وان مواجهة صعوبات هذا الانتقال ومشاكله يخلق تحديات إضافية للسياسة النقدية، لذا وجب خلق الإطار المؤسسي لها ولأدواتها حتى تؤدي مهمتها بكفاءة عالية.

فبعد المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر وأدت الى عدم الاستقرار الاقتصادي، حاولت الدولة سنة 1990 معالجة هذه المشاكل، فاتبعت سياسة نقدية باعتبارها الوسيلة المزدوجة المبدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاتجاه نحو نظام يستند الى ميكانيزمات اقتصاد السوق باعتبار أن السياسة النقدية هي احدى محاور الاصلاحات الاقتصادية وهي احدى الركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية التي تمكنها من التضخم وتنظيم سوق الصرف وتحقيق الاستقرار النقدي².

لقد أدخلت تعديلات جذرية على طريقة عمل القطاع المالي في الفترة ما بين 1989-1991، لذا كان من الضروري تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزينة نحو المؤسسات العامة الى نظام يلعب دوار نشطا في تعبئة الموارد وتخصيصها، وتمثلت العناصر الرئيسية لهذا التحول في

¹ المرجع نفسه، ص 104.

² مبارك بوعشة، السياسة النقدية واثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الانسانية، عدد 2، سنة 1999، ص 82.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

التحرك نحو استخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على اعتبارات السوق وتحرير أسعار الفائدة، والتحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري والرأسمالي واعتماد سياسة أكثر مرونة تجاه سعر الصرف.

وقد حدثت نقطة تحول على مستوى المنظومة المصرفية في عام 1990 بصور قانون النقد والقرض الذي نص على ما يلي¹:

- منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية، وقد خضع البنك المركزي لعملية إعادة تنظيم إدارية جعلت في مقدوره أن يضطلع بمسؤوليته الجديدة وسمي " بنك الجزائر"
- انشاء مجلس النقد والقرض الذي كان بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسات النقدية.
- تطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الخزينة والنظام المالي.
- إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي وأسعار الفائدة.

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي والتي كان لها الأثر الواضح والكبير على تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد الوطني، ويمكن التفريق بين ثلاثة توجهات مختلفة للسياسة النقدية تظهر كالاتي²:

أولاً: الفترة الأولى

تمتد الفترة الأولى من عام 1990 الى غاية سنة 1994، و هي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، اذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، و تهدف بصفة أساسية الى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في عامي 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف الى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثرت في التطورات النقدية بسبب اصدار النقد لتغطية العجز الموازي وقد تخلل هذه المرحلة الاجراءات التالية مع صندوق النقد الدولي³:

¹ M.E ben issad. Algérie: restructuration et reformes économiques (1993 – 1997). Algérie. OPU. 1994. pp

141 – 140.

² المرجع نفسه، ص 140.

³ المرجع نفسه، ص 140.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

أ- الاستعداد الائتماني الأول:

وافق صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق التثبيت 30 ماي 1989 على تقديم 188.7 مليون وحدة سحب خاصة، كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بقيمة 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة نظرا لانخفاض قيمة أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب سنة 1988.

ب- الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991:

بعد الاتفاقية الأولى المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي سنة 1989 وجدت السلطات العامة نفسها مجبرة ثانية الى اللجوء نحو تلك المؤسسة المالية الدولية لإبرام اتفاق جديد بتاريخ 30 جوان 1991 عرف بالاستعداد الائتماني الثاني، اذ تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح.

ان تطبيق هذا الاستعداد عرف بعض الظروف الغير ملائمة، مما جعلها تقف عائقا أمام تطبيق بنوده المتفق عليها.

ج- الاستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994):

نتيجة العراقيل والقيود التي اعترضت مسار اعادة تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي في الجزائر لجأت الحكومة الجزائرية مرة أخرى الى صندوق النقد الدولي من اجل ابرام برنامج تكييفي ثالث لمدة سنة واحدة ابتداء من تاريخ 1994/01/01 الى غاية 1995/03/31 هذا الاتفاق الذي يضم البنود التالية:

- تحقيق نمو مستقر ومقبول عند حدود 3% في سنة 1994 ومعدل 6% سنة 1995

- تخفيض معدلات التضخم.

- تحرير التجارة الخارجية من أية عوائق ممكنة.

ثانيا: الفترة الثانية

والمعتمدة من سنة 1995م الى غاية 2000م، وعلى عكس الفترة السابقة تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي، اذ تم اتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من سنة 1994 وذلك بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط، و قد تزامن تقييد السياسة النقدية مع فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من سنة 1994م الى غاية سنة 1995

وقد عملت الجزائر خلال هذه المرحلة على تبني برنامج القرض الموسع من سنة 1995 الى غاية سنة 1998.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

- اتفاق القرض الموسع (ماي 1995 - ماي 1998)

عمدت الحكومة الجزائرية مرة أخرى لطلب قرض من صندوق النقد الدولي يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض امتدت لثلاثة سنوات، وقد حدد مبلغ الاتفاق ب: 1169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي بنسبة 127.9 % من حصة الجزائر.

ثالثا: الفترة الثالثة

الممتدة من سنة 2001 الى غاية سنة 2006، حيث اعتبرت هذه المرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي الذي امتد من أبريل 2001 الى غاية أبريل 2004، وبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2005-2009 إذ تعززت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني بشكل ايجابي خلال نفس الفترة.

وقد ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر، ودفعه نحو التوسع، ومن بين هذه العوامل ارتفاع أسعار البترول التي وصلت الى حدود 54.6 و 67.3 دولار للبرميل الواحد سنتي 2003 و 2004. في حين سجل سعر البرميل الواحد 64.9 و 25.2 دولار خلال سنتي 2001 و 2002 على التوالي¹.

المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة من (2009-2019)

من خلال برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات النقدية الدولية هو التحكم في نمو التوسع النقدي والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، لكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية بعد انتهاء هاته البرامج بوتيرة تختلف حسب عامل الزمن من جهة، وعامل مكونات الكتلة النقدية من جهة أخرى

وقبل التطرق الى تطور الكتلة النقدية وجب علينا أن نشير الى أن مفهوم عرض النقد يختلف من بلد لآخر حسب الأنشطة الاقتصادية، ويعود هذا التعدد إلى أفكار ملتون فريدمان الذي نقل عرض النقد من مفهوم الضيق إلى مفهوم الواسع، ففي الجزائر يتكون عرض النقد من عرض النقد الضيق (M1) وهي مجموعة الأدوات المالية الشديدة السيولة، التي يمكن استخدامها في أي لحظة لتسوية أية مبادلة، وتشمل الودائع تحت الطلب للمتعاملين غير البنكين في البنوك الابتدائية والودائع في الحسابات البريدية الجارية، ثم نجد عرض النقد بمعناه الواسع (M2) والذي تشمل بالضافة إلى عرض النقد الضيق (M1) شبه النقود والمتمثلة في الودائع أجل والودائع الادخارية في البنوك التجارية، أما سيولة الاقتصاد (M3) فهي تشمل إضافة إلى (M2) الأدوات المالية ذات السيولة غير المؤكدة، أي مجموعة الأوراق المالية مثل

¹ نادي الدراسات الاقتصادية، مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008، ص 6.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

الأسهم والسندات. ويعتبر التحكم في نمو التوسع النقدي والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية أحد أهم أهداف برامج التثبيت التي أبرمتها الجزائر مع المؤسسات النقدية الدولية، ومن أجل التعرف أكثر على تطورات الكتلة النقدية خلال برامج التعديل ستم الاستعانة بالأشكال البيانية الآتية في الدراسة¹.

جدول رقم(03-01): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2009-2019.

الوحدة: ملايين الدينارات

السنوات	الكتلة النقدية M 2					
	النقد M1	التداول النقدي خارج ب.م (نقود ورقية)	1 ودائع لدى للاطلاع	2 ودائع لدى الخزينة	3 ودائع حساب البريد الجاري لدى	نقود كتابية 1+2+3
2009	7 178,7	4 949,8	1 829,3	2 541,9	270,1	3120,50
2010	8 162,8	5 638,5	2 098,6	2 804,4	322,6	3539,80
2011	9 929,2	7 141,7	2 571,5	3 536,2	518,7	4570,20
2012	11 015,1	7 681,5	2 952,3	3 536,2	758,7	4885,20
2013	11 941,5	8 249,8	3 204,0	3 380,2	860,2	4861,50
2014	13686,80	9603,00	3 658,9	4460,80	788,80	5944,10
2015	13704,50	9261,10	4 108,1	3908,50	537,20	5153,10
2016	13816,30	9407,00	4497,20	3745,40	405,00	4909,80
2017	14974,60	10266,10	4716,90	4513,30	261,30	5549,10
2018	16636,70	11404,10	4926,80	5371,80	241,90	6477,30
2019	16510,70	10979,20	5437,60	4351,20	277,40	5541,70

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2004 رقم 25، السنوات: 2009-2010-2011-2012-2013

- النشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2020 رقم 49 السنوات: 2014-2015-2016-2017-2018-2019

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ تميز سنة 2012 "بذروة" في التضخم رغم تباطؤ وتيرة التوسع النقدي. يوضح تحليل تطور الوضعية النقدية المجمعة محددات التباطؤ النقدي هذا، كما ارتفع المجمع النقدي M2 بـ 10,92% فقط مقابل 19,91% بموجب سنة 2011، ما يوافق الوتيرة الأقل ارتفاعا للسبع سنوات الأخيرة باستثناء 2009، سنة الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير، التي سجلت أدنى وتيرة تاريخيا (3,12%). كما تراجعت وتيرة نمو العملة النقدية بـ 8 نقاط مئوية، أي نمو بنسبة 14,81% في

¹ مجلة دراسة تطور الكتلة النقدية في الجزائر والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة (1970-2009) أ.محمد موساوي جامعة الجبيلي اليباس سيدي بلعباس الجزائر.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

2012 مقابل 22,53% في 2011. هذا، وقد تقلص هذا المجمع في نوفمبر وديسمبر للسنة قيد الدراسة. مع ذلك، تواصل الميل التصاعدي لنسبة العملة النقدية إلى M2 خلال سنة 2012 لتصل إلى 26,8% في نهاية الفترة.

ورغم تباطؤ وتيرته، فإن التوسع النقدي المسجل في 2012 مجر أكثر بالنمو المعتبر للقروض الموجهة للاقتصاد مقارنة مع نمو صافي الموجودات الخارجية، في ظرف يتميز بأثر ضعيف لتقلص الوضعية المالية الصافية للدولة.

تجسد طابع ميزان المدفوعات، الذي يبقى مواتيا، في ارتفاع صافي الموجودات الخارجية ب 7,3% خلال السنة قيد الدراسة، وهو ارتفاع سجل أساسا خلال السداسي الأول (6%)، مقابل 16,05% بموجب السنة 2011، وهذا للسنة الثالثة على التوالي. بالرغم من الاستقرار النسبي في الثلاثي الرابع 2012، فإن التطور المسجل يعزز الدور الحاسم لمجمع صافي الموجودات الخارجية في الوضعية النقدية الإجمالية، علما فإن هذا المجمع يفوق الكتلة النقدية M2 منذ 2005 وبلغ 1,36 مرة الكتلة النقدية في نهاية ديسمبر 2012. وهذا يغذي جزء من فائض السيولة في السوق النقدية الذي أصبح هيكليا ولا يزال يمثل تحديا بالنسبة للسياسة النقدية. إضافة، وباستثناء سنة 2009، فإن تقييد الموجودات الخارجية لعب دورا هاما في سيرورة الإنشاء النقدي منذ السنوات 2000 مع "ذروة" بلغت في 2008، بينما يساهم التزايد المعتبر للموارد في صندوق ضبط الإيرادات في التعقيم.

من جهة أخرى، يجب تحليل التقلص الضعيف للوضعية المالية الصافية للدولة (1,9%) ضمن الوضعية النقدية في نهاية 2012 ترابطا مع التوسع الكبير للودائع في كل من مراكز الصكوك البريدية والخزينة العمومية (30,5%) والمسجل أساسا في السداسي الأول، مع العلم فإن التوسع الكبير لنفقات الميزانية الجارية (نفقات المستخدمين، التحويلات الجارية،...) قد غذى بالتأكيد توسع العملة النقدية في 2012. يرتبط هذا المجمع إلى حد كبير بمصاريف الأسر، خاصة وأن سنة 2012 والسنة السابقة تميزتا بارتفاع معتبر للمداخل.

رغم مواصلة التوسع القوي لنفقات الميزانية للسنة الثانية على التوالي والعجز الإجمالي المرتبط بذلك، تبقى الوضعية المالية للدولة، باعتبارها دائن صافي تجاه النظام المصرفي، جد هامة، كما يشهد على ذلك قائم إجمالي موجودات الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر (الحساب الجاري وصندوق ضبط الإيرادات). بلغت ودائع الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر 5 317,5 مليار دينار في نهاية 2012، أي ما يعادل 36,1% من إجمالي الناتج الداخلي. نتيجة لذلك، تعد الوتيرة القوية لارتفاع القروض الموجهة للاقتصاد (15,3% مقابل 14% في 2011) من بين أهم محددات التوسع النقدي في 2012، وتصل إلى 17% في حالة إدماج عمليات إعادة الشراء المحققة من طرف الخزينة العمومية. في نهاية 2012، بلغت القروض

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

المصرفية للمؤسسات الخاصة 5,1947 مليار دينار مقابل 1 386,2 مليار دينار في نهاية 2011، وبالتالي، فإن قروض القطاع الخاص (بما فيه الأسر) تفوق قائم قروض القطاع العمومي.¹ كما نلاحظ أن صافي الموجودات الخارجية (احتياطات الصرف المعبر عنها بالدينار) قد عرف تقلصا بنسبة 5,15٪ في 2018 (مقابل 9,10٪ في 2017) أي ما يمثل تراجع بـ 1 8,741 مليار دينار. يفسر هذا التقلص، والذي هو أدنى بقليل من التقلص الذي عرفه صافي التدفقات السلبية للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات (ما يعادل من مليار دولار)، أساسا بانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدينار مبلغ 82,15، الدولار، واتي لسعر صرف الأورو مقابل الدولار (على الرغم من التحسن الملحوظ في العملات التي تشكل احتياطات الصرف) بين 2017 و2018.²

المطلب الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2009-2019

تتمثل مقابلات الكتلة النقدية في مجموع الأموال والديون التي تقابلها عملية الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي وهي تمثل غطاء لهذه العملية، وهذه المقابلات هي صافي الأصول الخارجية والقروض الموجهة للاقتصاد والقروض الموجهة للحكومة (الخزينة العمومية) وسنحاول من خلال الجدول التالي توضيح تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2009-2019.

جدول رقم (02-03): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2009-2019.

الوحدة: ملايين الدينارات نهاية كل فترة

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
أصول خارجية	10886.0	11997.0	13922.4	14940.0	15225.2	15734.5	15375.4	12596.0	11227.4	9485.6	7598.7
قروض للدولة	-3488.9	-3510.9	-3406.6	-3334.1	-3235.4	-1992.4	567.5	2682.2	4682.2	6325.7	7023.9
قروض للاقتصاد	3086.5	3268.1	3726.5	4287.6	5156.3	6504.6	7277.2	7909.9	8880.0	9976.3	10857.8

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2004 رقم 25، السنوات: 2009-2010-2011-2012-2013

- النشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2020 رقم 49 السنوات: 2014-2015-2016-2017-2018-2019

نلاحظ من خلال الجدول (02-03) أن صافي استحقاقات الدولة على النظام المصرفي شهد تقلصا معتبرا بين ديسمبر 2014 و نوفمبر 2015 (-95.6٪) منتقلا من 1992.4 إلى 88.5 مليار دينار، تحت أثر استعمال صندوق ضبط الموارد (FRR) الناجم عن تفاقم عجز عمليات الخزينة العمومية وعمليات إعادة الشراء من طرف الخزينة العمومية (من خلال إصدار سندات) للاستحقاقات غير الناجعة للمصارف لزيائنها من المؤسسات العمومية (305,3 مليار) في نهاية ديسمبر 2015 ، ولأول مرة منذ سنة 2005، لم تعد الدولة دائنا

¹ التقرير السنوي 2012 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ص ص 178-181.

² التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ص 135.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

صافياً تجاه النظام المصرفي، حيث بلغ صافي قروض النظام المصرفي على الدولة 567,5 مليار دينار تحت أثر انخفاض قائم صندوق ضبط الموارد وارتفاع استحقاقات المصارف على الدولة. أمام تقلص احتياطات الصرف وتغير وضعية الدولة، من دائن صافي إلى مدين صافي تجاه النظام المصرفي، واصلت القروض الموجهة للاقتصاد، بما فيها إعادة شراء الاستحقاقات غير الناجعة، تزايدها خلال سنة 2015 بوتيرة 16,5% مقابل 26,15% في سنة 2014¹.

كما كان عليه الحال في سنوات 2015، 2016 و 2017 يشير، تطور مقابلات الكتلة النقدية M2، إلى أن قروض النظام المصرفي الموجهة للدولة، لا سيما تلك الممنوحة من طرف بنك الجزائر، هي التي تساهم أكثر في تطور التوسع (M2) بالفعل، ففي ظرف يتميز بانخفاض في التدفقات السلبية الاحتياطيات الصرف، ذات الصلة بالعجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات (ما يقارب 1 845 مليار دينار من النقل للاحتياطي النقدي، فإن تدفقات القروض الموجهة للدولة المتأتية من القطاع المصرفي المقدرة بـ 1 8,633 مليار دينار، منها 1 4,890 مليار دينار متعلقة ببنك الجزائر، هي التي تفسر الارتفاع في الكتلة النقدية M2 بمبلغ 1 1,662 مليار دينار في 2018؛ مع تزايد تدفقات القروض الموجهة للاقتصاد بـ 1 3,096 مليار دينار².

المبحث الثاني: تشخيص التضخم في الجزائر

المطلب الأول: أسباب التضخم في الجزائر

تستجيب متغيرات الأسعار إلى مسلمات قاعدية، تتمثل في زيادة الطلب بفعل مجموعة من الدوافع، تتمثل في ارتفاع الإنفاق الحكومي وزيادة استهلاك العائلات... الخ، كما أن انخفاض العرض النسبي لأسباب متعددة، منها الندرة لسلع والخدمات مما يؤدي إلى ظهور التضخم.

الفرع الأول: المصادر النقدية والمالية:

أولاً: التضخم الناتج من الصادرات النقدية المتكررة.

التضخم يتحقق عندما تصبح الزيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة، غير متناسبة مع حجم الزيادة في أدوات الدفع. هذه النظرية تركز على أن التضخم ينتج عن ذلك الخلل الذي يقع ما بين كمية النقود الزائدة (بفعل الصدارة للبنوك)، التي لا يقابلها إنتاج مادي وبين حجم الدخل الحقيقي. انطلاقاً من

¹ التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ص 135.

² التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ص 138.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

هذا، سوف نحاول القيام بدراسة اقتصادية لتطورات الكتلة النقدية خلال الفترة المدروسة، وقبل هذا يجب تحديد طبيعة الإصدار النقدي في الجزائر

أ- **طبيعة الإصدار النقدي في الجزائر:** تعد وظيفة الإصدار النقدي من مهام مسؤوليات النظام البنكي وهو ما نصت عليه المادة رقم 04 من قانون النقد والقرض 90/10 يعود للدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية، والقطع النقدية في التراب الوطني، ويفوض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي الخاضع لأحكام الباب الثاني للكتاب 2 الثاني من هذا القانون دون سواه. "كما يمكن للبنك المركزي التخلي عن التعامل بأوراق معينة، أي سحبها من التداول، وهو ما نصت عليه المادة 07 من قانون 10/90" في حالة سحبها من التداول، تفقد الأوراق النقدية المعدنية إجراء السحب والتي لم يتم تقديمها لأصرف في أجل عشر (10) سنوات تفقد قيمتها الشرائية. " .إذن: تتمثل عملية الإصدار النقدي في قيام بنك الجزائر وبنوك التجارية بتزويد السوق بالنقد مطابقة للقانون من حيث الشكل والموصفات، وتصبح عملية الإصدار النقدي نافذة بمجرد انتقال الورقة النقدية من خزائن البنك الداخلية الى خارج الجهاز المصرفي، إذ تتحول الورقة من ورقة عادية الى ورقة نقدية تحمل قوة شرائية. اما حجم الإصدار فيتوقف على حجم النشاط الاقتصادي من جهة، وعلى طبيعة السياسة النقدية المنتهية من جهة أخرى.

ويتم تغطية كل اصدار نقدي في الجزائر، وفق ما أشارت إليه المادة رقم 59 من قانون النقد والقرض: "لا يجوز أن يصدر النقد من قبل البنك المركزي، إلا ضمن شروط التغطية، تحدد بنظام يوضع وفقا أحكام الفقرة(أ) من المادة 44 أعلاه"

لا يمكن أن تتضمن تغطية النقد إلا العناصر التالية¹:

- السبائك و عملات الذهب.
 - عملات أجنبية حرة التداول.
 - سندات مصدرة من الخزانة الجزائرية
 - سندات مقبولة تحت نظام الأمانة أو المحسومة أو المرهونة " .
- إن تطرقنا لموضوع الإصدار النقدي في الجزائر، إنما هو لأجل التعرف على طبيعة الإصدار وحقيقته، لأن هناك عالقة وطيدة ما بين الكتلة النقدية ومؤشرات الاختلال على المستوى الاقتصادي.

¹ صافا محمد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اثر ظاهرة التضخم على الاقتصاد: دراسة اقتصادية و قياسية حالة الجزائر (1962-2007)، السنة الجامعية 2009 -2001، ص ص 181-182.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

جدول رقم (03-03): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2009-2019

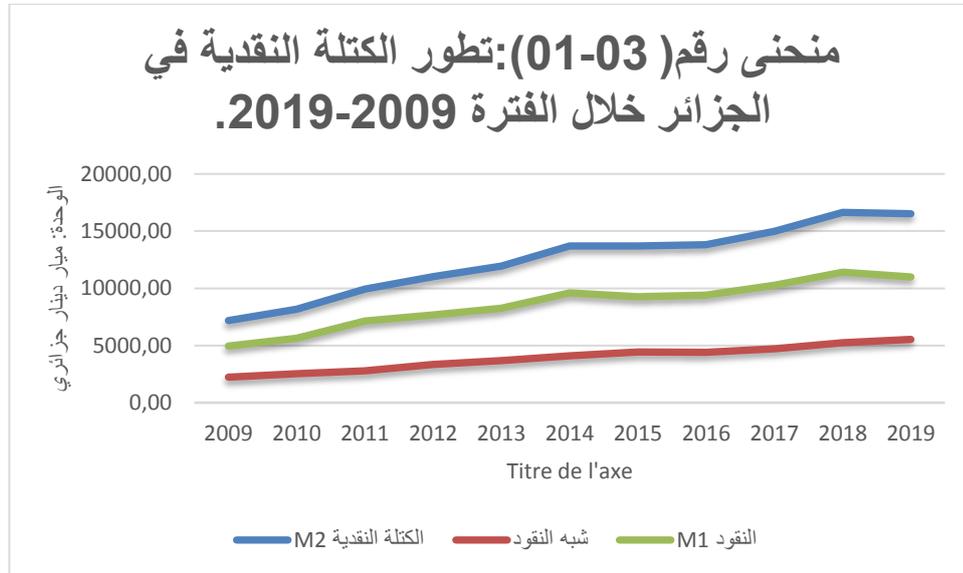
الوحدة: ملايين الدينارات

السنوات	النقود M1	شبه النقود	الكتلة النقدية M2	نسبة نمو M2 %
2009	4 949,8	2 228,9	7 178,7	3,20
2010	5 638,5	2 524,3	8 162,8	13,71
2011	7 141,7	2 787,5	9 929,2	21,64
2012	7 681,5	3 333,6	11 015,1	10,94
2013	8 249,8	3 691,7	11 941,5	8,41
2014	9603,00	4083,70	13686,80	14,62
2015	9261,10	4443,40	13704,50	0,13
2016	9407,00	4409,30	13816,30	0,82
2017	10266,10	4708,50	14974,60	8,38
2018	11404,10	5232,60	16636,70	11,10
2019	10979,20	5531,40	16510,70	-0,76

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية مارس 204 رقم 25 السنوات: 2009-2010-2011-2012-2013

النشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2020 رقم 49 السنوات: 2014-2015-2016-2017-2018-2019

منحنى رقم (03-01): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2009-2019.



المصدر: من إعداد الطالب مستعينا ب إحصائيات البنك المركزي

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

ب- النفقات العامة

النفقات العامة أقل ما يقال عنها أنها في تزايد مستمر حيث ان زيادة النفقات الحكومية يعني زيادة الناتج المحلي الخام، وبالتالي زيادة الطلب الكلي، وإذا لم يقابل هذه الزيادة ارتفاعات في العرض، سوف يتعرض بنيان الاقتصاد الى خلل منتهيا بظهور تضخم.¹

الفرع الثاني: الأسباب الهيكلية لتضخم

إن تحليل هيكل أو بنية مجتمع ما، يعني البحث عن العناصر التي يؤدي التوليف بينهما والعلاقات القائمة ضمنها، إلى إعطاء هوية خاصة بالمجتمع تكون مستقرة نسبيا عبر الزمن (كون الهياكل تتطور ببطئ)

انطلاقا من هذا، يتبين أن هناك دوافع هيكلية خاصة بالمجتمع الجزائري تتحكم وتخلف مظاهرا للتضخم، و من بين هذه العوامل نجد:

التضخم الناتج من التجارة الخارجية..

التضخم بسبب التخلف الاقتصادي.

التضخم بالتممية.

أولاً: التضخم من خلال التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية منبعا أساسيا من منابع التضخم، حيث يتسرب عبر قنواتها إلى داخل الوطن. إذن التضخم المستورد ينتج من تأثير العوامل الخارجية على الأسعار المحلية للبلاد، فكلما كان تأثير هذه العوامل كبير كلما كانت نسبة التضخم كبيرة والعكس صحيح.

كما أن التضخم المستورد يظهر في صورة تضخم بالطلب، يغذى بالدخول الموزعة بعد عملية التصدير، كما يمكن أن يكون تضخما بالتكاليف يحمل في سعر السلع المستوردة المستعملة في الإنتاج المحلي، أي أن الفجوات التضخمية تنشأ في السوق المحلي، وهذا عن طريق عجز أو فائض في ميزان المدفوعات.

ثانياً: التضخم بسبب التخلف الاقتصادي.

يمكن قياس التخلف بمجموعة من المعايير، هذه الأخيرة تعتبر كعوامل لإنتاج التضخم وأهم هذه العوامل نذكر:

¹ صفا محمد مرجع سابق، ص 190.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

أ- عامل النمو الديمغرافي

بناء على معطيات ONC لدينا المعطيات الآتية:

جدول رقم (03-04): نمو السكان في الجزائر خلال الفترة (2009-2019)

الوحدة: ألف نسمة

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد السكان	35268	35978	36717	37495	38297	39114

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
عدد السكان	39963	40836	41721	42578	43434

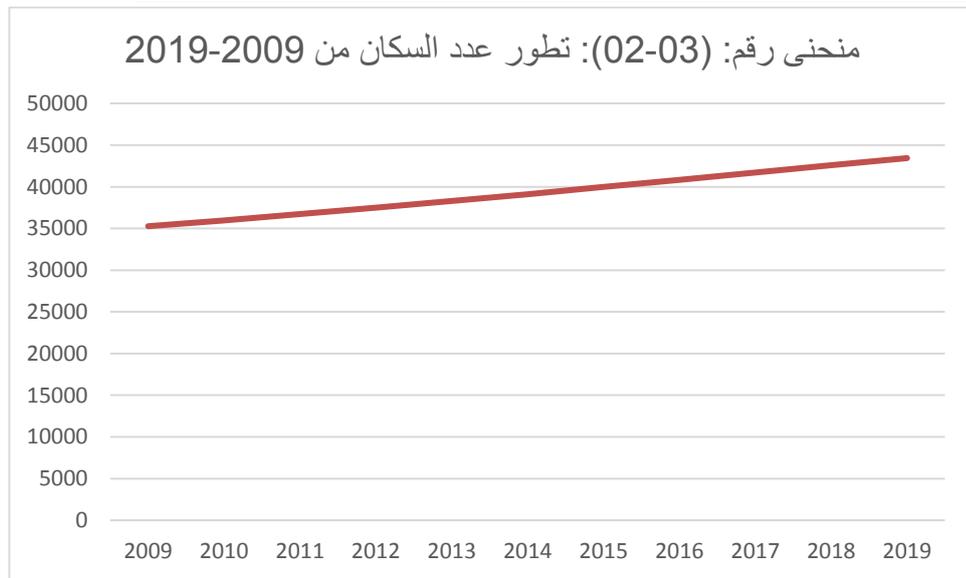
للإحصاء

الوطني

الديوان

المصدر:

https://www.ons.dz/IMG/pdf/demographie2019_bis.pdf



المصدر: من إعداد الطالب مستعينا ببيانات الديوان الوطني للإحصاء.

الوحدة: ألف نسمة

نلاحظ أن معدلات نمو السكان مرتفعة، و تتزايد من سنة إلى أخرى، هذا راجع لتحسن مستوى المعيشة، وكذلك طبيعة البنية للسكان (الغالبية تتمثل في فئة الشباب). لكن ما يلفت الانتباه حاجيات هؤلاء الشباب المتزايدة التي ترفع من الطلب الكلي مخلفة تضخما.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

ب- التضخم الناتج عن التوزيع اللامتساوي لنشاطات الاقتصادية

يحدث هذا النوع من التضخم، نتيجة وجود اختلالات ما بين إنتاج والاستهلاك لمنطقة محددة. حيث أن المناطق الغنية بالإنتاج والصناعات، تتدفق فيها الدخول أكثر من تلك المناطق المعزولة، وبالتالي تغذية الطلب الداخلي ومن وراءه التضخم¹.

ج- تقادم الهياكل القاعدية نتيجة التطور الاقتصادي

التطور الاقتصادي مرتبط بالهياكل القاعدية، فكلما كان هناك تطور اقتصادي كلما زادت الحاجة الى زيادة وسائل النقل الداخلية وقواعد للمبادلات الخارجية. فالأموال المصروفة على هذه الحاجيات تعبر عن فجوات لتضخم.

د- ضعف الإنتاجية:

الإنتاجية هي مقدار ما تنتجه الوحدة الواحدة من عوامل الإنتاج، وهناك نوعان: إنتاجية جزئية لرأسمال والعمل وإنتاجية كلية للعوامل، وهذا ما يترجم ضعف الإنتاجية في الجزائر وهذا للأسباب التالية:
* ضعف التكوين نتيجة قلة المؤطرين ونقص الخبرة.
* نقص حوافز العمل.

إذن:

ضعف الإنتاجية في الجزائر من شأنه خلق كمية من الدخل بدون مقابل إنتاجي (هذا الدخل يتمثل فيأجور العمال) محدثا بذلك تضخم²

ثالثا: تضخم التنمية

تعرف التنمية على أنها العملية الحيوية التي تقوم بها الدولة للنهوض باقتصادها بغية تفكيك بنود التخلف، حيث قامت الجزائر بإنماء اقتصادها من خلال المخططات الاقتصادية، ولكنها خيبت الآمال، ذلك راجع إلى مشاكل هيكلية بالدرجة الأولى، ولمواجهة هذا المشكل كان لا بد من تبني نظام اقتصادي جديد يتلاءم مع الوضع، لجعل الاقتصاد حرا وإطلاق العنان لحقيقة قوى السوق وفتح المجال أمام المستثمرين الخواص، حيث أصبحت المؤسسات العمومية غالبيتها ملك للخواص باستثناء المؤسسات الاستراتيجية للدولة. ونتيجة لهذه التصفية ظهرت آفة اجتماعية مست أغلب العائلات الجزائرية والمتمثلة في البطالة، حيث أصبحت تكتسي عدة خصائص أهمها:

1. ارتفاع عدد طالبي العمل ذو شهادات عالية من التعليم.
2. تمس البطالة أساسا أشخاص غير مؤهلين، من مستوى دراسي متوسط

¹مرجع سابق، ص ص 201-102.

²المرجع نفسه ص 103.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

3. ارتفاع نسبة البطالة عند الشباب حيث أكثر من 80 %، الذين لا تقل أعمارهم عن 30 سنة، معظمهم مقبلين على العمل لأول مرة

4. تعد البطالة أكثر ارتفاعا في أوساط الفئات المحرومة، والفقيرة

الفرع الثالث: التضخم من منظور نظرية العرض والطلب

يعتبر العامل المؤسسي في اقتصاد الجزائر، من بين منابع الهامة لضخ التضخم، فهو يتمثل في التصرفات المالية للمنتجين والمستهلكين معا، ويعبر عن الهياكل المؤسسات العمومية ضمن النشاط المالي والاقتصادي للدولة. كما أن هذا التضخم يتمثل في صورة تضخم بالطلب أو تضخم بالعرض، مما يستلزم القيام بالتدقيق في الأسباب والعوامل الدافعة لارتفاع الطلب من جهة، وانخفاض العرض من جهة أخرى.

أولا: الندرة في السلع والخدمات.

يحدث التضخم عندما ما لا تستطيع السلع والخدمات المحلية مضافا إليها الواردات من تغطية الطلب الكلي، وخير مثال على ذلك النقص في الغذاء العالمي، حيث عرفت الجزائر خلال التسعينات انخفاضا في عرض المنتجات الفلاحية، مسببا في ذلك نقصا في المستوى الغذائي، حيث ان القطاع الزراعي لا يستغل سوى 3% من المساحة الصالحة لزراعة، فهو بالتالي لا يسد الحاجيات الغذائية الا بنسبة 0.25 من حاجيات الجزائرية الكلية، هكذا تكون الجزائر من الدول الأكبر في العالم في استيراد القمح الخشن

ثانيا: التضخم الناتج عن التحول الى اقتصاد السوق.

يعد التباين الموجود ما بين تلك التحولات السريعة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، ودرجة التطور ما بين المناطق والقطاعات من جهة، ومن جهة ثانية هذا التباين يصاحب عملية التصحيح الهيكلي لقوى العرض والطلب على كافة مستويات الوطن، كعامل رئيس لدفع الأسعار نحو الارتفاع ومن ثم ظهور التضخم.

الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث، قد مرت بمرحلة انتقالية (الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق) هذه المرحلة احتاجت بطبيعة الحال إلى مجموعة من التعديلات (إعادة تقييم سعر الصرف - تحرير الأسعار - جدولة الديون.... إلخ)، هذه التعديلات والتعديلات أدت إلى ارتفاع الأسعار.

المطلب الثاني: آثار ظاهرة التضخم على الاقتصاد الوطني

إن الاتجاهات التضخمية السريعة وغير المتوقعة التي شهدتها الجزائر عادة ما ولدت تصرفات ذات طبيعة أنانية وليست لها بعد النظر على المستوى الاقتصادي الكلي حيث يحاول كل فرد أو عون

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

اقتصادي تحميل الآخرين الارتفاع الذي يحدث في الأسعار التي يواجهها في حياته اليومية، وتصيب المؤسسات الضخمة والقوية لها وسائل وإمكانيات لحماية مصالحها أكثر من المؤسسات الضعيفة والصغيرة.

إضافة إلى ذلك عرفت الفترات التضخمية تدهورا ملحوظا في نصيب الفرد الجزائري من مستوى الاستهلاك الحقيقي، وأيضا إعادة توزيع سيئ للموارد الاقتصادية على مختلف القطاعات، مع جذب الاستثمارات نحو القطاعات غير السلعية، فيما اتجهت أسعار الأرصدة النقدية ذات العرض المحدود (كالعقارات) إلى الارتفاع بشكل أسرع من الارتفاعات في أسعار السلع والخدمات الأخرى وفيما يلي تحليل لهذه الآثار السلبية:

الفرع الأول: أثر التضخم على الاستهلاك العائلي.

يمكن تبيان هذا الأثر من خلال المعطيات المتوفرة وذلك من خلال قيم لمؤشرات الاستهلاك بالأسعار الجارية والثابتة، بالإضافة لمؤشر الاستهلاك الحقيقي لكل ساكن، ونسب التغير السنوية المئوية لكن منهم.

الفرع الثاني: أثر التضخم في توجيه رؤوس الأموال الجزائرية.

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى، حيث تعطي الأولوية إلى الاستثمارات ذات المردودية العالية والفورية، حتى وإن كانت ليست ذات أهمية اجتماعية، والتي تتميز بقلة المغامرة، مثل الخدمات السياحية، إنتاج السلع الترفيهية، مشاريع النقل، وكذلك يتجه قسم هام من الأموال إلى تجارة الاستيراد وتجارة الجملة والتجزئة، المضاربة على أسعار الأراضي، بناء المنازل الفاخرة...

الفرع الثالث: أثر التضخم على الادخار.

نظرا لنقص السلع الاستهلاكية، الذي صاحب الموجات التضخمية الذي تميز بها الأسواق الجزائرية في العقد الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي، اتجهت الكثير من العائلات إلى شراء السلع بكميات تفوق احتياجاتهم اليومية بغرض تخزينها، هذه الحالة أدت في عدة أحيان إلى تقادم وضع الأسعار بصورة أكثر سوءا، فيما اتجهت فئات أخرى من ذوي الدخل المرتفع "بغرض المحافظة على قدرتهم الشرائية" إلى شراء المعادن الثمينة، السارات الفخمة، وبالخصوص المساكن والأراضي الموجهة للبناء التي اتجهت أسعارها إلى الارتفاع بشكل أسرع منها في السلع والخدمات الأخرى، خاصة في المدن

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

الساحلية. مما ظهر في صورة ارتفاع حاد في الطلب بالنسبة لقطاع العقارات وساهمت في هذه الحالة عدة عوامل منها¹:

- النمو الديمغرافي المستمر.
- الزيادة في الدخل النقدية لبعض الفئات الاجتماعية التي تمتهن التجارة والمضاربة في الأسواق غير الرسمية.
- الحاجة الملحة لظروف السكن والمعيشية.
- الضغوط التي أحدثتها الاوضاع الأمنية خارج المناطق الحضرية.
- فشل أغلب شركات البناء العمومية في تلبية الطلب المتزايد على السكن.
- قلة وسائل التمويل التي يعاني منها قطاع البناء.

المطلب الثالث: آثار التضخم على المجتمع الجزائري

تتفاوت درجة خطورة آثار التضخم على السلم الاجتماعي لأي دولة باختلاف اقتصاد هذه الأخيرة. إن حدة ودرجة خطورة الآثار التي تهدد السلم الاجتماعي جراء التضخم تختلف باختلاف طبيعة وخاصة كل اقتصاد، وبطبيعة النظام والثقافة الاجتماعية السائدة فيه، وبنمط التسيير والنظام السياسي المعتمد لمواجهة الاختلالات حسب كل بلد. أما بالنسبة للجزائر فإن من أهم هذه الآثار التي يمكن أن نسلها، هو ذلك التآكل الذي حدث في مستوى معيشة الطبقة المتوسطة، والتي تدرجت بسرعة إلى طبقة ذوي الدخل المحدودة وغير القادرة على مسايرة الارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار.

وفيما يلي سنتعرض إلى أهم الآثار التي تنعكس على المجتمع الجزائري

الفرع الأول: التفاوت الكبير في إعادة توزيع الدخل ما بين فئات المجتمع

إن من الإشكاليات الرئيسية في الجزائر، والتي غالبا ما تظهر في شكل اضطرابات عمالية، هي عملية تحديد الأجر الذي لم يحسم أمره بعد وفق دراسة رغم المراحل التي مر بها، إذ نرى أنه من الضروري محاولة إيجاد قاعدة عامة وشاملة وعادلة لتحديد هذا الأجر، في وقت يتسم بالانفتاح على العالم الخارجي و بروز العولمة كمحدد رئيسي لا مفر منه من الاتجاهات المستقبلية للاقتصاديات العالمية.

ويمكننا إدراك الظلم الاجتماعي النسبي الذي يمكن أن يلحقه التضخم بأصحاب الدخل الثابتة بما فيهم أيضا أرباب المعاشات وحملة السندات، وغيرهم ممن تختلف دخولهم النقدية عن اللحاق بتساعد الأسعار وهي الفئة التي تمثل السواد الأعظم من المجتمع الجزائري، على حين يستفيد أصحاب الدخل المتغيرة، حيث نجد أن مستوى معيشة الكثير من الجزائريين قد تدهور، واتجه

¹ سعيد هنتاهات مرجع سابق ص 250.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

نصيب الإنفاق على المواد الغذائية من ميزانية العائلة للتزايد بالنسبة لأصحاب الدخل الثابتة. كما أن مدخرات الأفراد المودعة لدى البنوك والحسابات البريدية الجارية فقدت الكثير من قيمتها جراء انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع¹.

الفرع الثاني: ظهور بشكل واضح فرق تمايزي بين طبقات المجتمع الجزائري

إن الارتفاعات المستمرة والمتزايدة في الأسعار تؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية، وتؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، ويترتب على ذلك استفادة أصحاب المشاريع والمستثمرين، فيما يتضرر أصحاب الدخل الثابتة وأصحاب الأجور والرواتب، ونظرا إلى أن الشريحة ذات الدخل الثابتة هي الأوسع والأكبر في الجزائر، فإن مستويات العيش في البلد أصبحت تدعو للقلق وتهدد السلم الاجتماعي، حيث أصبح الحديث يدور في السنوات الأخيرة حول نوع من التمايز الاجتماعي، حيث أصبح الحديث يدور في السنوات الأخيرة حول نوع من التمايز الاجتماعي ولدته الضغوط التضخمية بين مختلف الشرائح للطبقة الواحدة.

• هذه الحالة أدت ببعض الكفاءات البشرية لممارسة نشاطات إضافية للمحافظة على قوتهم الشرائية من خلال:

- البحث عن وظيفة ثانية، مثل عمل الزوجة والأبناء.
- تقديم ساعات إضافية في التدريس بالنسبة للأساتذة.

الفرع الثالث: هجرة الأدمغة الجزائرية إلى الخارج.

إن عدم مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لمتطلبات العيش، بالإضافة إلى تدهور الاقتصادية كانت من أهم الأسباب التي دفعت الكثير من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل في الخارج، حيث فقدت الجامعة الجزائرية الكثير من الكفاءات التي توجهت نحو الدول الغربية والأخرى نحو دول الخليج التي تتوفر فيها مرتبات مغرية

الفرع الرابع: تفشي ظواهر البيروقراطية والرشوة في الإدارات.

إن من أخطر الصور الرهيبة التي أحدثتها الضغوط التضخمية وما صاحبها من إعادة توزيع غير العادل للدخل، وتدهور في مستوى معيشة فئات عريضة من الشرائح الجزائرية، هي تلك التصرفات والعادات الجديدة والخطيرة التي تفشت في المجتمع وخاصة لدى الشرائح التي أحست بتغير المفاهيم والقيم الاجتماعية، مثل الرشوة والفساد الإداري وكل صور البيروقراطية فأصبح الملجأ الوحيد لأصحاب الدخل

¹ مولود حشمان، محددات الأجر في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2000، ص. 06.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

الثابتة لتعويض الانخفاض الحاد في دخولهم الحقيقية، كنتيجة لإعادة توزيع الدخل الوطني، وإنه لا يخفى على أحد حجم الضرر التي تحدثه هاته العاهات التسييرية على المجتمع الجزائري، وخاصة على أفراد الطبقة الضعيفة الذين يدفعون دائما الثمن لمثل هذه المشاكل.

الفرع الخامس: اتساع نمط الاستهلاك التفاخري والترفي.

إن من بين أهم الصور التي تمخضت عن الفساد الاداري الذي تحدثنا عنه في النقطة السابقة هي ظهور طبقة من الطفيلين والمقاولين المزيفين الذين يفوزون بصفقات تجارية ومشاريع خدمائية من خلال تقديم رشاي وعمليات سرية، ونظرا لزيادة أرباح هذه الفئة الجديدة، ارتفع الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة، مثل السيارات الفاخرة، أجهزة الاتصال والاعلام وكل أنواع البذخ الاخرى التي من شأنها أن تعمق الفوارق ما بين الشرائح الاجتماعية الجزائرية¹.

المبحث الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

يعتمد بنك الجزائر في التأثير على حجم الائتمان وتوزيعه داخل الاقتصاد الوطني على مجموعة من الأدوات وفيما يلي استعراض لأهم هذه الأدوات:

الفرع الأول: سياسة معدل إعادة الخصم.

تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات أهمية من حيث استخدامها وتأثيرها على الائتمان المصرفي، وقد نص قانون القرض والنقد بأنه يمكن للبنك المركزي أن يقوم بعمليات إعادة الخصم، كما تم توضيح السندات التي يمكن إعادة خصمها فيما يلي :

- سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر أو دولة أجنبية ناتجة عن تبادل حقيقي للسلع والخدمات؛
- سندات قرض قصيرة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر ويمكن تجديد هذه العمليات على ألا تتعدى ثلاث سنوات يجب أن تحمل لسندات توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة ويجب أن تهدف هذه القروض إلى تطوير وسائل الإنتاج وتحويل الصادرات أو إنجاز السكن؛
- سندات عامة لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها ثلاثة أشهر.

¹ سعيد هتهات مرجع سابق. ص ص 254-257

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

جدول رقم (03-05): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر

97/11/18	97/6/29	97/4/21	96/8/28	95/8/2	94/4/10	91/10/1	90/5/22	تاريخ التطبيق
98/2/8	97/11/17	97/6/28	97/4/20	96/8/27	95/8/1	94/4/9	91/9/30	بداية تاريخ التطبيق
11	12	12.5	13	14	15	11.5	10.5	معدل الخصم %
	04/3/7	03/6/1	02/1/20	00/10/22	00/1/27	99/9/9	98/2/9	تاريخ التطبيق
	18/9/30	04/3/6	03/5/31	02/1/19	00/10/21	00/1/26	99/9/8	بداية تاريخ التطبيق
	4.0	4.5	5.5	6.0	7.5	8.5	9.5	معدل الخصم %

المصدر: <http://www.centralbankofalgeria.dz/>

النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، ديسمبر 2017 رقم 40، ص 19

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه قد ارتفع معدل الخصم من 5.10% في سنة 1990 إلى 5.11% خلال السنوات 1991-1992-1993، ليصل إلى 15% كحد أقصى سنة 1994-1995، ويرجع هذا الارتفاع المتواصل لسعر الخصم إلى سياسة البنك المركزي الصارمة للحد من الطلب على حجم الأوراق المالية للحد من توسع الائتمان والتحكم في معدل التضخم، إلا أن ارتفاع معدل التضخم نتيجة تدهور سعر الصرف وتحرير الأسعار في هذه الفترة حالت دون تحقيق الغاية المطلوبة وذلك أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت سلبية وأقل من معدل التضخم مما أفقد هذه الأداة فعاليتها.

انخفض المعدل بنقطة واحدة في سنة 1995 إلى 14%، ليستمر هذا الانخفاض إلى معدل 5.9% في سنة 1998 وهي فترة اية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، واستمر انخفاض معدل إعادة الخصم إلى 6% سنة 2001 وذلك نظرا للتحكم في معدل التضخم وانخفاضه من 8.29% سنة 1995 إلى 3.0% سنة 2000 وهو ما تزامن مع تسجيل أسعار فائدة إيجابية تعطي نوع من المصادقية لهذه الأداة.

استمر معدل الخصم في الانخفاض ليصبح 5.4% سنة 2003، واستقر بعدها عند 4% بداية من 2004 إلى غاية 2015 كما أن تحسن الوضعية المالية للمصارف وظهور فائض سيولة لديها أدى با إلى الإحجام عن طلب إعادة تمويل لدى البنك المركزي، فمنذ 2001 لم تلجأ المصارف إلى إعادة التمويل وهو ما يفسر بقاء معدل إعادة الخصم ثابتا خلال الفترة الأخيرة.

□ **تطور معدلات الفائدة:** نتيجة لارتفاع معدلات إعادة الخصم ومعدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية كنتيجة لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، ارتفعت معدلات الفائدة في السوق النقدية في بداية الفترة، ولكنها بدأت تنخفض تدريجيا مع بداية 1996 ولغاية 1998، وذلك بسبب الانخفاض في معدل التضخم. فمعدلات الفائدة إذن أصبحت تتبع التغيرات في الأسعار وهو ما انعكس بدوره على ايجابية معدلات الفائدة الحقيقية ابتداء من 1997.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

لم تلعب سياسة أسعار الفائدة دورها خلال فترة التسعينات، وذلك لأنها كانت محددة أو بالأحرى مسفوفة مما جعلها سلبية، ولذلك كان أول قرار اتخذ في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي، هو إزاحة أسقف معدلات الفائدة، وشرع بنك الجزائر على إثرها في التحرير التدريجي والمتمهل لهذه المعدلات تقاديا لأي انحرافات على مستوى تكلفة القروض البنكية.

وقد شرع بنك الجزائر في تسقيف هامش الوساطة البنكية ليصبح هيكل معدلات الفائدة كما يلي:

- تحديد معدل الخصم ب 15%؛
- تحديد معدل تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية ب 20%؛
- تحديد معدل التسيقات للبنوك في الحساب الجاري ب 24%؛
- تحديد معدلات الفائدة البنكية بين 5.18% وبين 5.23% و معدلات الفائدة الدائنة بين 5.16% و 18%؛ إلا أنه تم تحرير هذه المعدلات لاحقا وابتداء من 2003. نتيجة لارتفاع معدلات إعادة الخصم ومعدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية كنتيجة لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، ارتفعت معدلات الفائدة في السوق النقدية في بداية الفترة، ولكنها بدأت تتخفص تدريجيا مع بداية 1996 ولغاية 1998، وذلك بسبب الانخفاض في معدل التضخم. فمعدلات الفائدة إذن أصبحت تتبع التغيرات في الأسعار وهو ما انعكس بدوره على إيجابية معدلات الفائدة الحقيقية ابتداء من 1997، حيث حاولت الجزائر في إطار عمليات الإصلاح الاقتصادي، استخدام معدلات الفائدة كأداة فعالة في التأثير على سلوك المستثمرين والأفراد، نحو زيادة نسبة الادخارات وتوجيهها نحو الاستثمار. من خلال رفع معدلات الفائدة، لذلك استخدم بنك الجزائر سعر مرجعي للتعامل مع البنوك التجارية في قبولها للودائع ومنحها للقروض، والجدول التالي يوضح تطور سعر الفائدة.

جدول رقم (03-06): تطور أسعار الفائدة خلال الفترة (1990-2019)

الوحدة: بالمئة

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
معدل الفائدة الاسمي	8	10.5	11.5	11.5	18.5	15
معدل الفائدة الحقيقي	10-	15.38-	20.17-	9.04-	14.04-	14.78-
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل الفائدة الاسمي	14	12.5	9.5	9.5	8.5	8.5
معدل الفائدة الحقيقي	5.76-	5.27	4.55	5.86	8.2	4.3
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007-2019
معدل الفائدة الاسمي	5.5	4.5	4	4	1.8	1.8
معدل الفائدة الحقيقي	5.5	5	5	5	5	5

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على معطيات بنك الجزائر (النشرة الثلاثية الإحصائية 1994-2009،

2009-2014 و، 2017، 2019)، <http://www.centralbankofalgeria.dz/>

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

من واقع البيانات المدرجة في الجدول أعلاه، يمكن القول أن أسعار الفائدة على الاقتراض من البنوك التجارية بقيت خاضعة لحد أقصى نسبته 20% سنويا؛ مما جعل معدل الفائدة على الاقتراض وعلى الودائع(الحقيقي) سالبا في الفترة 1990-1996 حيث وصل إلى 15% سنة 1995 بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، حيث كان لابد من رفع معدلات الفائدة الاسمية حتى لا يكون المعدل الحقيقي سالبا.

وأزيل الحد الأقصى على أسعار الفائدة للبنوك التجارية لجمهور المقترضين وفرض سقف مؤقت بمقدار 5 نقاط مئوية على الفارق بين نسبة الفائدة الدائنة والمدينة من أجل منع حدوث زيادة مفرطة في نسب الإقراض، والغى هذا الإجراء في ديسمبر 1995 وأدى إلى تحرير أسعار الفائدة.¹

الفرع الثاني: الاحتياطي الإجمالي.

هنا يلتزم كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو نسبة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي وقد حدد قانون النقد والقرض 90-10 في المادة 93 أنه لا يجب أن يتعدى الاحتياطي الإجمالي 28% وفي سنة 1994 أصدرت التعليمات رقم 16-94 التي تلزم المصارف والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطيات لديها في شكل ودائع لدى البنك المركزي وتم تحديد معدل الاحتياطي الإجمالي في هذه التعليمات من الاحتياطيات ب 5.2% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمات، والجدول الموالي يبين تطور نسبة الاحتياطي الإجمالي:

الجدول (03-07): تطور نسبة الاحتياطي الإجمالي (1994-2018)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
نسبة الاحتياطي الإجمالي %	2.5	2.5	2.5	2.5	6.25	6.25	6.25	3
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة الاحتياطي الإجمالي %	4.25	6.25	6.25	6.25	6.25	6.25	8	8
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الاحتياطي الإجمالي %	8	9	9	11	12	12	12	12

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، مرجع سابق.

¹ طاهر علي، «إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر، 2005-2006، ص ص 70-74.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

ارتفع سعر الخصم من 3% سنة 2001 إلى 25.4% سنة 2002 ثم إلى 25.6% سنة 2003 لتبقى مستقرة عند هذه النسبة لغاية سنة 2007، وذلك نظرا لفائض السيولة المتحقق لدى المصارف بداية من 2002، فارتفعت بذلك الودائع المودعة تحت عنوان الاحتياطي الإلزامي إلى 6.122 مليار دينار في اية 2002 بعدما كانت عند مستوى 43 مليار دينار اية 2001، وفي سنة 2008 تم رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 8% سنة 2009 ليواصل الاستمرار في الارتفاع ليصل إلى 12% سنة 2013 هذا دال على أن البنك المركزي يريد الاستفادة من مزايا هذه الأداة وتفعيلها بشكل يجعلها ذات أهمية للتحكم في سيولة المصارف وذلك بدف محاربة التضخم حيث بلغ متوسط التضخم السنوي، المقاس بمؤشر أسعار عند الاستهلاك لمدينة الجزائر الكبرى الذروة بموجب سنة 2012 أي 9.8% مقابل 5.4% في 2011 وذلك بعد تسارعه ابتداء من السداسي الثاني من 2011¹.

الفرع الثالث: سياسة السوق المفتوحة.

نص قانون النقد والقرض 90-10 باستخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال المتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر على أن لا تتجاوز المبلغ الإجمالي لهذه السنوات 20% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة المنصرمة لكن بعد صدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض أزال شرط سقف ال 20% وجعله مفتوحا حسب ما تقتضيه ظروف وأهداف السياسة النقدية، طبقت عملية السوق المفتوحة لأول مرة سنة 1996 عندما قام البنك المركزي بشراء السندات العمومية التي تتجاوز ستة أشهر.

كما أن القانون لم يسمح للبنك المركزي بالتدخل في سوق أدونات الخزينة العامة، بالإضافة إلى ضعف تطور سوق السندات الحكومية، ومع ذلك يبقى دور هذه الأداة قويا وذو أهمية بدلالة الجراء النسبي الهام للسندات العمومية في محافظ المصارف بالنسبة لأصولها.

الفرع الرابع: استرجاع السيولة بمناقصة.

تعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر، إحدى التقنيات التي استحدثها هذا البنك كأسلوب لسحب فائض السيولة. وقد دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ منذ شهر ابريل سنة 2002، وتعتمد آلية استرجاع السيولة على البياض، على استدعاء بنك الجزائر للبنوك التجارية المشكلة الجهاز المصرفي، وان تضع هاته الأخيرة اختيارنا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة

¹ لحو موسى بوخاري، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي"، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 2010م-1431هـ، ص ص 277-278.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

الأخيرة أو لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت، يحسب على أساس فترة الاستحقاق (N/360)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.

وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تمنحها الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق، والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإجباري. خاصة وان بنك الجزائر أصبح يتدخل بذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ 2002، ونظرا إلى ما تتمتع به آلية السيولة عبر المناقصة من مرونة، فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ 2001، وخصوصا في ظل ما تشهده البنوك من فائض كبير في السيولة¹.

الفرع الخامس: تسهيلات الودائع المأجورة

هي أداة جديدة غير مباشرة أدخلت في جوان 2005 من طرف بنك الجزائر، وتستطيع البنوك التجارية اللجوء إليها لتشكيل ودائع 24 ساعة، 7 أيام أو 3 أشهر على مستوى البنك المركزي من عائد يحدده هذا الأخير (وهذا ما يسمى بتسهيلات الودائع المأجورة)، تطور نسبة هذا العائد من 3.0% في 2009/06/14 إلى 1% في 2007/06/12 إلى 75.0% في 2007/12/25 إلى 3.0% في 2009/03/200.

في هذا التحديث الجديد أدى بالسلطات النقدية إلى تغيير محتوى تسيير خزانة البنوك على مستوى الوكالات البنكية الموجودة على التراب الوطني، حيث أصبحت أرصدة البنوك (الوكالات البنكية الموجودة في كل ولاية) في حساباتها لدى بنك الجزائر تحول مباشرة إلى رصيد البنك الرئيسي في الحساب المفتوح لدى بنك الجزائر وذلك مباشرة بعد انتهاء عملية المقاصة الكلاسيكية على مستوى هاته الوكالات².

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية في الجزائر.

عرف قانون النقد والقرض والتعديلات اللاحقة عليه الإطار المؤسساتي للسياسة النقدية، وحدد مسؤوليات بنك الجزائر فيما يتعلق برسم وقيادة السياسة النقدية، حيث أشارت المادة 55 من قانون النقد والقرض إلى هدف السياسة النقدية: "تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والصراف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد" (المادة 55 القانون رقم 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990،

¹ رايس فضيل، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان (61-62)، 2013، ص 198.

² حسين بن العاربية وعبد السلام بلبالي، تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية -حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014 مجلة اقتصاديات المال والاعمال، ديسمبر، بدون عدد، ص 204.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

الجريدة الرسمية، العدد 16، ص 92)، عليه تعددت الأهداف بحسب المادة نفسها لتشمل هدف النمو المنتظم للاقتصاد الوطني إلى جانب التشغيل الكامل، وهدف الحفاظ على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

الفرع الأول: هدف النمو الاقتصادي

يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، ويتحقق النمو بتفعيل الطلب الكلي عن طريق سياسة نقدية توسعية، أي بالعمل على زيادة الاستثمارات، وتحريك الطاقات الإنتاجية

جدول رقم(03-08): تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2009-2019)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل النمو %	1.6	3.61	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.2	0.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد الدولي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من 1.6 % سنة 2009 إلى 3.61% و 2.91% سنة 2010، 2011 على التوالي لينخفض سنة 2014 إلى 3.8% ويستمر في الانخفاض المستمر كل سنة ليصل سنة 2019 إلى 0.8% وذلك راجع إلى انهيار أسعار البترول

الفرع الثاني: هدف التشغيل.

يمثل التشغيل الهدف الثاني للسياسة النقدية في الجزائر، وهذا من خلال المادة 55 من قانون النقد والقرض، هذا الارتباط يقود إلى القول بأن عدم تحقيق معدلات نمو سنوية مرتفعة يؤدي إلى عدم امتصاص البطالة وهو الواقع في الاقتصاد الجزائري، وما يهمننا هو تطور معدلات البطالة بعد تفعيل دور السلطات النقدية من خلال قانون النقد والقرض في مجال السياسة النقدية¹ وهي الفترة التي يبينها الجدول التالي:

¹ تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، "التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013"، بنك الجزائر، ديسمبر 2013، ص 9.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

جدول رقم (03-09): تطور معدل البطالة خلال الفترة (2009-2019)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة%	10.17	9.96	9.97	11	9.8	10	11	11.5	11.7	11.7	11.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع <https://ar.knoema.com/atlas>

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أدنى معدل للتضخم كان سنة 2010 بنسبة 9.96% ليرتفع ويبقى مرتفعا ويصل أعلى مستوى له سنة 2017، و 2018 على التوالي بمعدل 11.7%

الفرع الثالث: استقرار المستوى العام للأسعار والتحكم في التضخم.

يعتبر هدف استقرار الأسعار أحد أهداف السياسة النقدية في الجزائر، وأن التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في الحد من التضخم يعطي فاعلية أكبر لهذه السياسة، والجدول التالي يبين تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2009 إلى غاية 2019.

جدول رقم(03-10): تطور معدل التضخم خلال الفترة (2009-2019)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم %	5.73	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.8	6.4	5.6	4.3	2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع <https://ar.knoema.com/atlas>

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل البطالة ارتفع سنة 2009 ليصل 5.73 % وهذا راجع إلى التوسع في السياسة المالية وبفعل برنامج دعم النمو الاقتصادي، وقد انخفض معدل التضخم إلى 3.9% سنة 2010 ليرتفع مجددا إلى 4.5% لسنة 2011 ليبلغ 8.89% سنة 2012 ويفسر هذا الارتفاع إلى تزايد الأسعار لبعض المنتجات الطازجة (لحم الأنعام،....) الذي ساهم بصفة أكبر في تضخم الأسعار الداخلية لسنة 2012 (65.49%)، عاد معدل التضخم إلى الانخفاض سنة 2013، حيث بلغ 3.25%، واستمر في الانخفاض خلال سنة 2014 بـ 2.92%. وفي سنتي 2015-2016 ارتفع مرة أخرى ليبلغ 4.8% - 6.4%. لينخفض مرة أخرى سنة 2017، 2018، 2019، بـ 5.6%، 4.3%، 2% على التوالي.

الفرع الرابع: التوازن الخارجي.

تم إلغاء نظام الصرف المعمول به سابقا سنة 1988 واستبداله بنظام يقضي بتخفيض النقد الأجنبي للبنوك التجارية ضمن إطار سقوف ائتمانية، وهو ما يتماشى مع أهداف ميزان المدفوعات على أن تقوم البنوك بتخفيض النقد الأجنبي للمؤسسات العامة التي تتعامل معها؛ وفي عام 1991 تولى مجلس النقد الخارجي والقرض مسؤولية وضع سياسة النقد الأجنبي والدين، وكذلك سلطة اعتماد الاستثمارات

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

الأجنبية والمشاريع المشتركة، ولقد صدر قانون التمويل الإضافي في أبريل 1990 الذي منح الشركات والأفراد حق حيازة حسابات بالعملة الأجنبية.

وانطلاقاً من سنة 1989 بدأت السلطات في تنفيذ برنامج لتحرير المبادلات الخارجية، فتم إلغاء القيود على الاستيراد الذي كانت تحتكره المؤسسات العمومية ولقد ساهم قانون النقد والقرض 90/10 في إلغاء الاحتكارات من خلال فتح المجال للاستيراد أو للاستثمارات الأجنبية.

ويرتبط هذا الهدف بتحسين وضعية ميزان المدفوعات من جهة، ومن جهة ثانية من خلال استقرار أسعار الصرف، وقد عرف ميزان المدفوعات وسعر الصرف تطورات هامة، فميزان المدفوعات نجده يتعلق بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات لذا تبقى وضعيته رهينة أسعار المحروقات في السوق العالمية، أما استقرار سعر الصرف فهو يبقى على عاتق بنك الجزائر تحقيقه¹.

جدول رقم (03-11): تطور ميزان المدفوعات وسعر الصرف خلال الفترة (2009-2019)

سنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	3.86	15.58	20.14	12.06	0.13	5.88	-27.54	-26.5	-22.1	-16.7	-17.2
سعر الصرف دج/دولار	72.73	73.94	76.05	78.10	78.15	87.90	107.13	109.4	111	116.6	119.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع <https://ar.knoema.com/atlas>

وصل الفائض المسجل في المدفوعات سنة 2009 حيث بلغ 3860 مليون دولار، ثم ارتفع إلى 20140 مليون دولار سنة 2011، وقد انخفض رصيد ميزان المدفوعات بشكل كبير حيث بلغ 130 مليون دولار سنة 2013، ليعرف مرة أخرى رصيذاً سالبا سنة 2014 و 2015 بـ 588 مليون دولار، -2754 مليون دولار على التوالي وذلك راجع بطبيعة الحال لأزمة 2014 لانخفاض أسعار البترول، أما بالنسبة لسعر الصرف فقد عرف استقراراً إلى غاية 2013، حيث كان السعر الاسمي للدينار يقدر بـ 72.73 دينار في سنة 2009 و الذي استمر في حدود هذه القيمة إلى غاية 2013، مقابل 107.13 دينار، في سنة 2015، انخفض متوسط سعر البترول بـ 1.47%، منتقلاً من 2.100 دولار في 2014 إلى 1.53% دولار في 2015، نتيجة للتدهور الحاد في سوق النفط الذي بدأ في النصف الثاني من سنة 2014P، والذي أدى إلى أول عجز للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر منذ سنة 1998، نجم عن هذا الانخفاض القوي، تقلصاً في إيرادات صادرات المحروقات بـ 4.43% (08.33 مليار دولار في 2015 مقابل 46.58 مليار دولار في

¹ جميلة الجوزي، "ميزان المدفوعات الجزائرية في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، مجلة الباحث، عدد 11، 2012، ص 231.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

(2014)، ليرافق هذا الاختلال ارتفاع في قيمة سعر الصرف لسنتي 2014 و 2015 بقيمة قدرت بـ90.87 إلى 13.107 على التوالي¹.

المطلب الثالث: تقييم دور السياسة النقدية في معالج التضخم في الجزائر.

إن التطرق إلى التوجه الجديد للسياسة النقدية لبنك الجزائر، يستدعي الإشارة إلى تطور مسار السياسة النقدية خلال الفترة 2001-2019 و تمثل هذه الفترة مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية مقارنة بالفترة السابقة قد تبنى بنك الجزائر سياسة نقدية انكماشية صارمة خلال الفترة 1994-2000 خاصة في فترة اعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي كان يهدف إلى تقليص نمو الكتلة النقدية في حدود 14 % وبعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامجي دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي، هدفت هذه السياسة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة في حدود مقبولة من التضخم.

كما ساعدت عدة عوامل على تطور الوضعية النقدية نحو التوسع من بينها تحسن أسعار البترول، تحقيق استقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية، تراكم كبير في احتياطات الصرف الأجنبي، تحسن في صافي الأصول الأجنبية والزيادة المعتبرة في حجم القروض على الاقتصاد، إلى جانب التوسع الكبير للنفقات الجارية في الميزانية الحكومية

ويمكن أن نميز بين توجهين مختلفين للسياسة النقدية التوسعية خلال الفترة 2001-2019 يمتد التوجه الأول من 2001 إلى 2005 حيث حاولت السلطة النقدية اتباع بديل نقدي تمثل في سياسة التكيف والتوسع، يهدف إلى بلوغ مستوى مقبول من النمو الاقتصادي والتشغيل وفق معدل تضخم متوقع يسمح بإحداث توسع نقدي لبلوغ هذا المستوى من التضخم في الفترة التالية، ويدل هذا التوجه اجع نمو المجمع النقدي من 2,22 % سنة 2001 إلى 6,15 % سنة 2003 ثم إلى 7.10 % سنة 2005.

أما التوجه الثاني، فتميز بإتباع سياسة للتوسع الصريح خلال الفترة 2006-2019 باستثناء سنة 2009 حيث بلغ معدل نمو المجمع النقدي M2 في المتوسط 3,18 % قصد تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، حيث تزامن هذا التوجه مع تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي

¹ مداخلة السيد المحافظ، "حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015- وتوجهات 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية"، مجلس الأمة،

أفريل 2017، ص ص 6-8.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2009-2019

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق في دارستنا لتقييم دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر توصلنا إلى أن الجزائر وبالرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها في التعامل مع ظاهرة التضخم وبالرغم من استقلالية السياسة النقدية من سنة 1990 إلا أنها تحاول الحد من هذه الظاهرة قدر الإمكان وذلك من خلال عدة أدوات تتناسب مع طبيعة وخاصة الاقتصاد الوطني.

وتعمل الجزائر جاهدة في إطار السياسة النقدية التوصل إلى معدل التضخم المستهدف كل سنة منذ سنة 2000 حيث يتحقق هذا المعدل باحتواء الدولة للمعدلات العالية للتضخم والحد من أسبابه وآثاره في الجزائر.

خاتمة:

يعتبر التحكم وضبط معدلات التضخم من المسائل التي يجب على الحكومات تقديرها بصفة فعلية والاعتماد بالأدوات والسياسات اللازمة للقضاء عليها، وتتجه الحكومات غالبا للقضاء على التضخم الى الاعتماد على السياسات النقدية غير التوسعية، وكذا التوجه نحو زيادة مرونة اسعار الصرف، بينما تتجه الاقتصادات والبنوك الأكثر مقدرة على ايجاد سياسات نقدية فاعلة إلى الاعتماد على السياسات المالية التقييدية التي تراعي تحقيق هدف التحكم في الظروف التضخم من جهة، ومن جهة أخرى تراعي الحفاظ على ضمان الابقاء على حوافز الاستثمار من جهة أخرى، فالتحديات التي تواجه البنوك المركزية تمثل اختبارا فعليا لها، فقيام البنك المركزي باعتماد السياسات النقدية التقييدية من جهة سوف يؤثر سلبا على معدلات القروض والحوافز والتسهيلات الموجهة للاستثمار من جهة أخرى، أما إذا قام البنك المركزي باعتماد سياسة مالية توسعية لخدمة الاستثمار فإن ذلك سوف يؤدي ذلك زيادة ورفع معدلات التضخم بفعل التوسع النقدي.

وفي جانب اخر نجد أن معظم العديد من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية قامت باعتماد سياسة استهداف التضخم. نظرا لأن التضخم في الحقيقة يعبر عن الخلل التوازني بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، سواء كان ذلك الخلل نتيجة تحقق مرحلة التشغيل الكامل بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة أو نتيجة انعدام المرونة وضعف الهياكل الانتاجية في الاقتصادات النامية، وتمثل السياسة النقدية الاطار الفاعل أكثر من السياسة المالية في محاربة التضخم وذلك نظرا لكون السياسة النقدية تتبع للبنك المركزي الذي يتمتع من حيث المبدأ بالاستقلالية بنما السياسة المالية التي تتبع للحكومة يعتبر دورها محدود في القضاء على التضخم او على الأقل هو دور يحتاج الى دور السياسة النقدية الى جانبه

وتستخدم السياسة النقدية عدة وسائل مختلفة منها تحديد كمية وسائل الدفع المتاحة ومعدلات الفائدة ونسبة الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم، إضافة إلى دخول البنك المركزي في السوق المفتوحة للأوراق المالية وهذا ما يعرف بسياسة السوق المفتوحة. وفي جانب اخر تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة مستقلة عن السياسات الأخرى وهذا من خلال تميزها بأهدافها المتمثلة في مقاومة التضخم وتخصيص الموارد، وتوزيع الدخل وكذا تنمية الصناعة المحلية.

وفي اطار تقييم واقع التضخم النقدي في الجزائر نجد عموما أن الإصدار النقدي يتخطى المستويات المطلوبة وهذا مقارنة مع نسبة زيادة الناتج الداخلي الحقيقي ويرجع ذلك من جهة إلى تدخل الدولة في كل النشاط الاقتصادي ومن جهة أخرى نقص موارد الاستثمار ومن الأسباب الفعلية التي أدت الى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري هو ضعف النمو في الناتج الداخلي الخام بالمقارنة مع نسبة زيادة الكتلة النقدية ويرجع ذلك إلى استعمال هذه الموارد النقدية في نشاطات غير إنتاجية خاصة

في هذه السنوات الأخيرة، إضافة الى حالات الزيادة المطردة في الكتل الاجرية للموظفين التابعين للقطاع العام والخاص والتي بلغت مستويات كبيرة في السنوات الأخيرة أثر بصفة مباشرة على ارتفاع معدلات التضخم الى مستويات كبيرة.

ورغم المحاولات العديدة للتخفيض من حدة وتأثير التضخم المستورد لمحاربة المضاربة. وكذا محاولة السيطرة على الطلب الكلي وذلك بإحداث تغيير جذري في هيكل الاقتصاد بما يتلاءم مع مقتضيات التنمية، الا ان الدور الفعلي يبقى من اختصاص البنك المركزي الذي يقوم بتوظيف ادوات السياسة النقدية المختلفة حسب المراحل المختلفة من اجل القضاء على التضخم وتصحيح الأوضاع الناتجة عن ارتفاع الأسعار

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

قمنا في بداية الدراسة بطرح مجموعة من الفرضيات يمكن اجمالها فيما يلي

- بالنسبة للفرضية الأولى والمتعلقة بفعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها فنجد أن للسياسة النقدية جملة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها، سواء كانت أهداف أولية، وسيطية أو نهائية. وباعتبارها بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية شأنها في ذلك شأن السياسة المالية، فهي أحد العناصر الأساسية المكونة لها إذ أن لها تأثير على حالة الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي.
- أما بالنسبة للفرضية الثانية والمتعلقة بأدوات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر فهي محققة حيث تستخدم الدولة معدل الاحتياطي الإجباري كأداة مناسبة وفعالة في الاقتصاد النقدي الوطني وأدوات اخرى كذلك مثل عمليات الأمانة.
- أما بالنسبة للفرضية الثالثة والمتعلقة بالسياسة النقدية وحدها لا تكفي لمعالجة التضخم وإنما نعتمد عليها نسبيا، ذلك أن أصل التضخم في الجزائر ليس نقديا بحتا وإنما يتعلق أيضا بأسباب مؤسسية وهيكلية، كما لا يمكن تطبيق سياسة استهداف التضخم لعدم توفر الشروط الأولية لهذه السياسة وأهمها استقلالية البنك المركزي.
- أما بالنسبة للفرضية الرابعة والمتعلقة باعتماد الجزائر في معالجتها لظاهرة التضخم على أدوات مباشرة وغير مباشرة فنجد أن للسياسة النقدية مجموعة من الإجراءات التي تستهدف التأثير على حجم الكتلة النقدية من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات، سواء كانت كمية أو كيفية، والملاحظ أن السياسة النقدية تعتبر أكثر فعالية في الدول المتقدمة منها في الدول النامية وهذا لعدة اعتبارات منها غياب قنوات إبلاغ السياسة النقدية، ومن هنا كان على تلك الدول العمل على تفعيل السياسة النقدية في اقتصادياتها إلا أن هدفها النهائي يبقى تحقيق استقرار الأسعار

نتائج الدراسة:

- من خلال ما سبق توصلنا إلى مجموعة من النتائج هي:
- تعتبر السياسة النقدية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية، بحيث تستخدم من طرف السلطة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- تتكون أدوات السياسة النقدية من أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة، يكمن الفرق بينها في طريقة تأثيرهما، حيث أن الأدوات الغير مباشرة هي التي تعمل من خلال السوق النقدية
- يعتبر التضخم ظاهرة قيد الدراسة والاهتمام وذلك بالنسبة للسياسة النقدية بصفة خاصة والسياسة الاقتصادية بصفة عامة.

التوصيات:

- إن التقليل من الآثار السلبية لظاهرة التضخم على الصعيد الاقتصادي والصعيد الاجتماعي وبالأخص على القدرة الشرائية، يعتبر من التحديات التي يجب أن تتكاتف من أجلها مختلف الجهات، عن طريق ضبط مختلف السياسات الكفيلة بذلك، وارتأينا اقتراح بعض التوصيات في هذا المجال:
- مواصلة العمل على تعزيز استقلالية البنك المركزي وتطوير نظم المعلومات لديه ليمارس سياسته النقدية بصورة فعلية.
- ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة بالأخص أداة معدل إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة والتنويع في استخدام أدوات السياسة النقدية خاصة من خلال تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر.



قائمة المراجع



قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. أحمد أبو الفتوح علي الناقه، نظرية النقود والأسواق المالية، (مدخل حديث لنظرية النقود والأسواق المالية)، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ط1، 2001.
2. أحمد شعبان محمد علي، "انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي، ودور البنوك المركزية، دراسة تحليلية، تطبيقية، لحالات مختارة من البلدان العربية"، جمهورية مصر العربية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2006.
3. إسماعيل محمد هاشم، النقود و البنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005.
4. أكرم حداد، "النقود والمصارف مدخل تحليلي ونشري" دار وائل للنشر والتوزيع -عمان- الطبعة الأولى. 2008
5. إياد عبد الفتاح النسور"، أساسيات الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
6. بلعزوز بن علي "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
7. بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة.
8. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006.
9. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
10. جميل زيدان "السياسات في الجهاز المالي" دار وائل للنشر، عمان، 1999.
11. حربي محمد موسى عريقات"، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
12. حسين بن سالم جابر الزبيدي "التضخم والكساد" مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
13. موسى زواوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي، منشورات الدار الجزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2015.
14. عوف محمود الكفراوي، النقود والمصارف في النظام الإسلامي. جامعة الاسكندرية، 1998.

15. الروبي نبيل ، نظرية التضخم ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية، 1984.
16. زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء ، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980.
17. سعيد سامي الحلاق/محمد محمود العجلوني، "النقود والبنوك والمصارف المركزية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
18. سمير محمد معتوق " النظريات والسياسات النقدية" دار النهضة العربية القاهرة، 2000.
19. سهير محمود معتوه، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرفية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1989.
20. السيد عطية عبد الواحد، "التحليل الاقتصادي الكلي"، النهضة العربية، القاهرة، 2002.
21. ضياء مجيد الموسوي الاقتصادي النقدي دار الفكر، الجزائر، 1993.
22. عبد الحميد عبد المطلب " السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
23. عبد الرازق بني هاني، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2014.
24. عبد العزيز شرابي، الاقتصاد الجزائري، قسنطينة، 2003-2004.
25. عبد القادر خليل، كتاب مبادئ الاقتصاد الاستثماري الطبعة الثانية.
26. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
27. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية 84، الإسكندرية، 2007.
28. عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك (منهج نقدي ومصرفي)، دار ومكتبة الحامد للنشر.
29. محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الكلي، المجلد الرابع، دار البيان العربي، 1985.
30. عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف، الطبعة الثانية، عمان، دار مجدلاوي للنشر، 1999.
31. غازي حسين عناية "التضخم المالي" مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2006.
32. لعلو موسى بوخاري، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي"، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 2010م-1431هـ.
33. محفوظ لشعب، القانون المصرفي، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001.
34. محمد زكي الشافعي "مقدمة في النقود والبنوك" دار النهضة العربية القاهرة، 1990.

35. محمد ضيف الله القطابري "دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصادية (نظرية- تحليلية-قياسية)" دار غيداء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
36. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
37. مداخلة السيد المحافظ، "حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015- وتوجهات 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية"، مجلس الأمة، أبريل 2017.
38. مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الوادي، 2007.
39. نادي الدراسات الاقتصادية، مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008.
40. نعمت الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- ب - أطروحة الدكتوراه
41. بقبق ليلي أسهمان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية (دراسة قياسية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم ل أم د ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تقود ومالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015.
42. جبوري محمد، "تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي"، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بائل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.
43. طاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر، 2005-2006.
44. محمد محمد صالح جمعة، السياسية النقدية في سورية وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2000.
45. مولود حشمان، محددات الأجر في الجزائر، أطروحة دكتوراه الدولة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2000.
46. تيجاني بالرقي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد اثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006.

47. احمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (حالة الجمهورية اليمنية 90-30)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير منشورة، جامعة الجزائر، 2007.
48. إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2010.
49. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2005-2006.
50. سناء بوزيان، سعيده قيروة، أثر النقود الإلكترونية على إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، الجزائر، 2015.
51. الشيخ احمد ولد الشيباني، فعالية النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، 2013.
52. صابري ماجدة و اخرون، السياسة النقدية و دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التعديل الهيكلي - تجربة الجزائر - مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مؤسسات مالية، قالمه، 2009-2010.
53. صافا محمد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اثر ظاهرة التضخم على الاقتصاد: دراسة اقتصادية و قياسية حالة الجزائر (1962-2007)، السنة الجامعية 2009-2001.
54. وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسية استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2015.
- ج- المقالات:
55. جميلة الجوزي، "ميزان المدفوعات الجزائرية في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، مجلة الباحث، عدد 11، 2012.
56. حسين بن العارية وعبد السلام بلبالي، تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية -حالة الجزائر خلال الفترة
57. رايس فضيل، " تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)", مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد (61-62)، 2013.
58. مبارك بوعشة، السياسة النقدية واثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الانسانية، عدد 2، سنة 1999.
59. مجلة اقتصاديات المال والاعمال، ديسمبر 2000-2014 .

60. مجلة دراسة تطور الكتلة النقدية في الجزائر والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة (1970-2009) أ.محمد موساوي جامعة الجيلالي الياوس سيدي بلعباس الجزائر .
- د - المداخلات
61. تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، "التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013"، بنك الجزائر، ديسمبر 2013.
- و - التقارير
62. التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر.
63. التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر.
64. التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر.
- 2- المراجع باللغة الأجنبية:
65. M.E ben issad. Algérie: restructuration et reformes économiques (1993 – 1997). Algérie. OPU. 1994. pp 140 – 141

المخلص:

تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدولة من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة التي صاحبت التطور الاقتصادي. وكونها تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية، إلا أن التضخم يظل انعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة، وفي تحقيق أحد أهم أهدافها ألا وهو هدف الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار. وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في التحكم في معدلات التضخم في الجزائر، وبالتالي تطبيق سياسة استهداف التضخم. حيث تم القيام بدراسة تحليلية لمدى فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2009-2019)، وقد تم التوصل إلى أن السياسة النقدية المتبعة في الجزائر تتحكم بالتضخم نسبيا فقط، ذلك أن أصل التضخم في الجزائر ليس نقديا بحتا وإنما يتعلق أيضا بأسباب مؤسسية وهيكلية، كما لا يمكن تطبيق سياسة استهداف التضخم لعدم توفر الشروط الأولية لهذه السياسة وأهمها استقلالية البنك المركزي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، التضخم، سياسة استهداف التضخم.

Résumé :

La politique monétaire est considérée comme une forme de politique de stabilité menée par l'état afin de lutter contre les divers déséquilibres économiques qui ont accompagné le développement économique. Et elle représente l'aspect monétaire de la politique économique adoptée. Cependant, l'inflation demeure un reflet et un résultat des politiques économiques adoptées rencontrés souvent dans la réalisation de l'un de ces objectifs les plus importants ; soit le maintien globale de la stabilité des prix. Cette étude vise à déterminer l'efficacité de la politique monétaire pour contrôler les taux d'inflation en Algérie, et donc l'application de la politique de ciblage de l'inflation. Ce mémoire est une étude analytique de l'efficacité de la politique monétaire à cibler l'inflation en Algérie durant la période allant de 2009 à 2019, cette efficacité s'est révélé relative, cela est dû aux raisons de l'inflation qui sont aussi institutionnelles et structurelles que monétaire. Il n'est par ailleurs pas envisageable d'appliquer le ciblage de l'inflation en raison de l'absence des conditions initiales pour cette politique et dont la plus importante est l'indépendance de la banque centrale.

Mots clés : Politique monétaire, inflation, l'application de politique de ciblage de l'inflation.